

جامعة اليرموك

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الإقتصاد

أثر برنامج التصحيح الإقتصادي على النمو
الإقتصادي في الأردن

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالب

عيسى ميشال سمعان الكيال

بإشراف

د. صالح فواز خصاونة

أيار - ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر برنامج التصحيح الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الأردن

عيسى ميشال سمعان الكيال

بكالوريوس اقتصاد

١٩٨٩

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في جامعة اليرموك - قسم الإقتصاد

دكتور صالح فواز خصاونة
دكتور رياض عبدالله المومني
دكتور عبد الرزاق حسين بني هاني
دكتور سعيد محمد الخطيب
١٩٩٤ / ٥ / ١٤

أيار - ١٩٩٤

١

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم في اخراج هذه الأطروحة . فشكري الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور صالح خصاونة الذي تفضل بالإشراف عليها و كان لتوجيهاته السديدة ومتابعة تفاصيل العمل فيها بصمات واضحة تركت أثراً في كل صفحة من صفحات هذه الأطروحة ، وكذلك أشكر كل من الدكتور رياض المومني والدكتور عبد الرزاق بني هاني والدكتور سعيد الخطيب لمساهماتهم القيمة في إثراء هذه الأطروحة وتحمل عناء قراءتها وقبولهم مناقشتها .

ووافر الشكر والتقدير إلى جميع من وقف إلى جانبي وخاصة الأهل الأعزاء الذي كان لتشجيعهم المتواصل بالغ الأثر في إنهاء هذه الدراسة .

وأشكر الصديق الكريم بسام رشيد عوض لأرائه وملاحظاته القيمة ومساعدته وتشجيعه المتواصل لي أثناء إعداد هذه الأطروحة .

وأقدم بخالص شكري وتقديري إلى السيد إيليا نقل مدير عام شركة فاين لصناعة الورق الصحي لدعمه المادي والمعنوي المتواصل لي خلال كتابة فصول هذه الدراسة .

وأخيراً أرجو من الله أن أكون قد وفقت في تسليط الضوء على هذا الموضوع الهام . وما توفيقني إلا بالله .

عيسى ميشال سمعان الكيال

الإهداء

إلى أبي وأمي

أشقائي وشقيقاتي

لمسات حب وعرفان

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وتقدير
	الإهداء
ج	فهرست المحتويات
	ملخص الدراسة
١	الفصل الأول
٢	المقدمة ١
٥	١.١ هدف الدراسة
٦	٢.١ إطار الدراسة وتسلسلها
٧	٣.١ أهمية الدراسة
٨	٤.١ أسلوب الدراسة ومنهجيتها
١٠	٥.١ مصادر البيانات والمعلومات
١٢	٦.١ مشاكل ومحددات الدراسة
١٣	هوامش الفصل
	الفصل الثاني
١٤	ماهية برامج التصحيح الإقتصادي
١٥	٠.٢ مقدمة
١٩	١.٢ المبحث الأول : التصحيح والنمو الإقتصادي
٢٢	٢.٢ المبحث الثاني : المظاهر العامة للتصحيح الإقتصادي
٢٣	٣.٢ المبحث الثالث : سياسات التصحيح الإقتصادي
٢٤	١.٣.٢ سياسات جانب الطلب الكلي
٢٥	١.١.٣.٢ السياسة النقدية
٢٨	٢.١.٣.٢ السياسة المالية

٣٧	٢.١.٣.٢ العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية
٤٠	٢.٣.٢ سياسات جانب العرض
٤٠	١.٢.٣.٢ السياسات الهادفة إلى تحسين تخصيص وزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج
٤٥	٢.٢.٣.٢ سياسات زيادة الطاقة الإنتاجية
٤٨	٢.٣.٢ سياسات تدعيم المنافسة الدولية
٤٨	١.٣.٣.٢ سياسات سعر الصرف
٥٤	٢.٣.٣.٢ السياسات التجارية
	٤.٢ المبحث الرابع :
٥٦	اختيار أدوات السياسة الإقتصادية لبرامج التصحيح
	٥.٢ المبحث الخامس :
٥٨	برامج التصحيح والمديونية العالمية
٥٩	١.٥.٢ حجم المديونية العالمية
٦٠	٢.٥.٢ تطور استراتيجية الديون في العالم
٦٠	١.٢.٥.٢ أساسيات استراتيجية أزمة الديون
٦١	٢.٢.٥.٢ استراتيجية البنوك التجارية
٦٢	٢.٢.٥.٢ مبادرة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر
٦٣	٤.٢.٥.٢ مقترحات تخفيض ديون البنوك التجارية
٦٦	٣.٥.٢ دور صندوق النقد الدولي في أزمة المديونية العالمية
٦٩	هوامش الفصل

الفصل الثالث

٧٤	برامج التصحيح الإقتصادي في الأردن
٧٥	٣. مقدمة
	١.٣ المبحث الأول :
٧٦	الخلفية التاريخية للأزمة الإقتصادية في الأردن
٧٧	١.١.٣ الفترة الأولى (١٩٧٣-١٩٨٠)
٧٨	١.١.١.٣ وتائر النمو الإقتصادي
٨٠	٢.١.١.٣ قطاع التجارة الخارجية

٨٣	٢.١.٣ الفترة الثانية (١٩٨٥-١٩٨١)
٨٥	٣.١.٣ الفترة (١٩٨٨-١٩٨٦) وبدء ظهور الأزمة الإقتصادية
٨٦	١.٢.١.٣ الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار
٨٦	٢.٢.١.٣ التطورات النقدية
٨٧	٣.٢.١.٣ الموازنة العامة
٨٨	٤.٢.١.٣ سعر الصرف
٨٨	٥.٢.١.٣ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات
	٢.٣ المبحث الثاني :
٩٠	برنامج التصحيح الإقتصادي الأول (١٩٨٩-١٩٩٣)
٩١	١.٢.٣ أهداف البرنامج الرقمية
٩٣	٢.٢.٣ تقييم أداء البرنامج في عامه الأول (١٩٨٩)
٩٩	٣.٢.٣ أزمة الخليج وأثرها على نتائج البرنامج لعام (١٩٩٠)
	٢.٣ المبحث الثالث :
١٠٣	برنامج التصحيح الإقتصادي الثاني (١٩٩٢-١٩٩٨)
١٠٤	١.٢.٣ الأهداف الرقمية لبرنامج التصحيح
١٠٧	٢.٢.٣ سياسات برنامج التصحيح الإقتصادي
١٠٧	١.٢.٣.٣ سياسات الإصلاح الهيكلي
١٠٨	٢.٢.٣.٣ السياسة المالية
١١١	٢.٢.٣.٣ السياسة النقدية
١١٢	٤.٢.٣.٣ سياسات سعر الصرف
١١٣	٣.٢.٣ أداء الإقتصاد الأردني في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢
١١٣	١.٢.٣.٣ نمو الناتج المحلي والأسعار
١١٥	٢.٢.٣.٣ التطورات النقدية والإئتمانية
١١٨	٢.٢.٣.٣ المالية العامة
١١٩	٤.٢.٣.٣ ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
١٢٣	٤.٢.٣ المديونية الخارجية للأردن وأثرها في تبني البرنامج
١٢٣	١.٤.٣.٣ مديونية الأردن الخارجية
١٢٨	هوامش الفصل

الفصل الرابع

١٣٠	الإطار النظري للنموذج القياسي	
١٣١	مقدمة	٠.٤
	المبحث الأول :	١.٤
١٣٢	نظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات	
	المبحث الثاني :	٢.٤
١٣٥	نظرية النمو النيوكلاسيكي	
	المبحث الثالث :	٣.٤
١٣٦	العلاقات الإقتصادية الرئيسية	
١٣٦	الإفتراضات الرئيسية للإطار النظري	١.٣.٤
١٤١	النموذج النيوكلاسيكي (البنك الدولي)	٢.٣.٤
١٤٣	نموذج المدخل النقدي لميزان المدفوعات	٣.٣.٤
١٤٦	النموذج المتكامل	٤.٣.٤
١٥٢	١.٤.٣.٤ خصائص النموذج المتكامل	
	المبحث الرابع :	٤.٤
	أثر التغير في أدوات السياسة الإقتصادية ومعلمات	
١٥٢	النموذج على المتغيرات الإقتصادية الكلية	
١٥٢	أثر الزيادة في معدل نمو الإئتمان المحلي	١.٤.٤
١٥٥	أثر تخفيض قيمة العملة	٢.٤.٤
١٥٨	أثر التغير في الإنفاق الحكومي	٣.٤.٤
١٥٩	أثر التغير في معدل الإيداع الخاص	٤.٤.٤
١٦٠	أثر الزيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج	٥.٤.٤
١٦١	أثر التغير في سرعة تداول النقود	٦.٤.٤
١٦٤	هوامش الفصل	

الفصل الخامس

نتائج التحليل الإحصائي العملي

١٧٠	٠.٥	مقدمة
١٧٠	١.٥	المبحث الأول :
١٧١		تقدير معالم النموذج الرئيسية
١٧٢	١.١.٥	تقدير معالم دالة الإنتاج
١٧٤	٢.١.٥	تقدير معدل الإدخار الخاص
١٧٦	٣.١.٥	تقدير مقلوب معدل سرعة دوران النقود
١٧٩	٤.١.٥	تقدير معالم الميزان التجاري
	٢.٥	المبحث الثاني :
١٨١		التحليل المقارن الثابت وتحليل الحساسية
١٨٣	١.٢.٥	سياسات جانب الطلب الكلي
١٨٣	١.١.٢.٥	أثر زيادة الإئتمان المحلي بنسبة ١٠٪
١٨٥	٢.١.٢.٥	أثر زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١٠٪
١٨٦	٣.١.٢.٥	أثر تخفيض قيمة العملة بنسبة ١٠٪
١٨٩	٢.٢.٥	سياسات جانب العرض الكلي
١٨٩	١.٢.٢.٥	أثر التغير في معدل الإدخار الخاص بنسبة ١٠٪
١٩٠	٢.٢.٢.٥	أثر ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
١٩٠	٣.٢.٢.٥	أثر التغير في معدل دوران النقود
	٣.٥	المبحث الثالث :
		تطبيقات نتائج النموذج في ضوء برنامج التصحيح الإقتصادي الأردني
١٩١		هوامش الفصل
١٩٥		
		الفصل السادس
١٩٧		الإستنتاجات والتوصيات
١٩٨		الإستنتاجات
٢٠١		التوصيات

الصفحة	الموضوع
٢٠٣	المراجع
٢٠٤	المراجع العربية
٢٠٥	المراجع الأجنبية
٢١١	ملخص باللفة الإنجليزية
٢١٣	الملحق الإحصائي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص الدراسة اثر برنامج التصحيح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الأردن

إعداد

عيسى ميشال سمعان الكيال

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف ببرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي وبيان أهم السياسات التي تحتويها هذه البرامج والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وقد تم التركيز مباشرة على برنامج التصحيح الاقتصادي الذي ينتهجه الأردن منذ عام ١٩٩٢، ودراسة أهم أهداف هذا البرنامج ومقارنة هذه الأهداف مع الأداء الفعلي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الأردني وخاصة معدل النمو الاقتصادي.

وقد بينت الدراسة أن عملية التصحيح الاقتصادي هي عملية ضرورية للإقتصاد الأردني في ضوء عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده الأردن في النصف الثاني من عقد الثمانينات، والمتمثل في زيادة الطلب المحلي الكلي عما تستطيع أن تلبيه الموارد المحلية المتاحة.

لقد استطاع الإقتصاد الأردني، بالرغم من انتهاج سياسات اقتصادية متشددة من جانب الطلب، يتطلبها برنامج التصحيح، أن يحقق معدلات نمو مرتفعة. فقد تحقق في عام ١٩٩٢ معدل نمو بلغ ١١.٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت، متخطياً بذلك معدل النمو المستهدف في برنامج التصحيح والبالغ ٢٪ لنفس العام.

وبسبب صعوبة فصل أثر سياسات البرنامج التصحيحي على أداء الإقتصاد الأردني وخاصة معدل النمو الاقتصادي عن العوامل الاقتصادية والديمغرافية الأخرى،

فقد تم استخدام نموذج قياسي إقتصادي يربط المتغيرات الإقتصادية الكلية مع أدوات السياسة الإقتصادية ، ويعتمد هذا النموذج في بناءه على دمج نموذج البنك الدولي الذي يعتمد نظرية النمو النيوكلاسيكي كأداة في تقدير الإحتياجات التمويلية للدول النامية ، ونظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في تحليل أسباب العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

وقد استطاعت الدراسة من خلال تقدير معالم النموذج ، باستخدام البيانات الإقتصادية المختلفة للإقتصاد الأردني ، من إيجاد آثار التغير في أدوات السياسة الإقتصادية على معدل النمو الإقتصادي في الأردن ومعدل التضخم والعجز في ميزان المدفوعات .

فمن جانب سياسات الطلب الكلي والمنافسة الدولية ، أظهرت الدراسة أن ارتفاع معدل النمو في الإئتمان المحلي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة معدل النمو بنسبة ٢.٤٪ ، وزيادة معدل التضخم المحلي بنسبة ٣.٠١٪ وزيادة عجز ميزان المدفوعات بنسبة ٢.٦٥٪ . بينما أظهرت الدراسة ان زيادة الانفاق الحكومي يؤثر بشكل اكبر على زيادة معدل التضخم . حيث ان ارتفاع الانفاق الحكومي بنسبة ١٠٪ يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بنسبة ٤.٣٧٪ ، وانخفاض معدل النمو بنسبة ٢.٧٪ ، وزيادة الوفر في ميزان المدفوعات بنسبة ٥.٣١٪ .

اما سياسة تخفيض سعر الدينار الاردني بمعدل ١٠٪ فتؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة ٤.٣٣٪ وتراجع معدل النمو بنسبة ٤.٥١٪ وتحسين ميزان المدفوعات بنسبة ٤.٩٨٪ .

اما من جانب سياسات العرض الكلي فقد أظهرت الدراسة ان زيادة معدل الادخار الخاص بنسبة ١٠٪ سيؤدي الى تخفيض نسبة التضخم بنسبة عالية تبلغ ٦.٢٠٪

وزيادة معدل النمو بنسبة ٣٫٨٤ ، الا ان تأثيرها على ميزان المدفوعات هو اثر
تراجعي بنسبة ٦٫٢٨٪ .

اما سياسة زيادة انتاجية عوامل الانتاج فلها اثر كبير في تخفيض معدل
التضخم وزيادة معدل النمو الاقتصادي ، حيث ان ارتفاع هذه الانتاجية بنسبة ١٠٪
يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة ٧٫٤٥ وتخفض معدل التضخم بنسبة
١٢٫٠٢٪ . الا ان تأثيرها على ميزان المدفوعات هو تأثير سلبي يبلغ ١٥٫٤٥٪ .

وقد بينت الدراسة ان تخفيض معدل النمو الذي يستهدفه برنامج التصحيح
الذي ينتهجه الاردن لعام ١٩٩٣ والبالغ ٣٫٤٪ يجب ان يرافقه ارتفاع الإئتمان
المصرفي المحلي بنسبة ١٤٫١٩٪ ، وانخفاض الانفاق الحكومي بنسبة ١٢٫٥٨٪ ،
وارتفاع سعر صرف الدينار بنسبة ٧٫٥٤٪ .

وخرجت الدراسة بعدة توصيات لعل اهمها ضرورة انتباه صانعي السياسة
الاقتصادية الى عدم انتهاج اية سياسة دون معرفة العلاقة الكمية التي تربط اداة
هذه السياسة بالأهداف التي تسعى الى تحقيقها .

© Arabic Digital Library - Amman University

الفصل الأول

مقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

١. مقدمة

تعتبر برامج التصحيح الاقتصادي بمثابة الوصفة الطبية التي يصرفها صندوق النقد الدولي للدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصاداتها ، مثل العجز في ميزان المدفوعات ، وارتفاع معدلات التضخم ، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، والعجز في الموازنة العامة ، ومعدلات البطالة المرتفعة .

ويعتبر هذا الدواء بحزمة من السياسات الاقتصادية^(١) تهدف إلى معالجة هذه الاختلالات ، وتصحيح هيكل الاقتصاد الوطني . ويُطلق على هذه السياسات والجراءات برنامج التصحيح أو التكيف الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي (Fund-Supported Adjustment Program) .

وتظهر الحاجة لبرامج التصحيح بشكل عام عندما يشهد الاقتصاد حالة من الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي^(٢) ، تنعكس سلباً على ميزان المدفوعات واحتياطي العملات الصعبة ، وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية . وببدا أنه لا يمكن إنكار ما للصدمات التي تؤثر على جانب العرض الكلي والعوامل الخارجية من دور في إحداث مثل هذا الاختلال ، إلا أن هذه الاختلالات تعزى غالباً إلى السياسات المحلية غير الملائمة التي تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي الكلي بمعدل أسرع من الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد . إن استمرار الطلب بالارتفاع بوتائر عالية ، يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان الجاري ، وفقدان المنافسة الدولية بسبب ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدلات التضخم ، وزيادة التشوهات في هيكل الأسعار النسبية ، ناهيك عن انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، وزيادة أعباء المديونية الخارجية .

ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً فاعلاً في مساعدة الدولة العضو التي يشهد اقتصادها مثل هذه المشاكل والصعوبات ، حيث يقوم الصندوق بالتعاون مع الدولة المعنية بتصميم وصياغة حزمة من السياسات تتضمن إجراءات للمحافظة على التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وبنفس الوقت زيادة القاعدة الانتاجية للسلع ، وخاصة تلك التي تدخل في التجارة الخارجية ، وذلك لتحويل هيكل الإنتاج القومي للتصدير لضمان سداد الديون الخارجية للدولة .

ويبدأ برنامج التصحيح على شكل كتاب نوايا توجهه الدولة إلى صندوق النقد الدولي يتضمن السياسات الإقتصادية التي ستتخذها الدولة لحل مشاكلها الداخلية. وتتم عملية اختيار السياسات المتضمنة في البرنامج من خلال مناقشات مكثفة بين السلطات الحكومية والصندوق تعكس الوضع الإقتصادي الخاص بالدولة . وتنظر الدول والبنوك الدائنة للدول المدينة التي تتبنى مثل هذه البرامج ، على أنها تتخذ إجراءات جادة نحو تضييق الفجوة في ميزان المدفوعات ، وزيادة قدرتها على تحصيل العملات الأجنبية اللازمة لسداد قروضها السابقة ، الأمر الذي يمكن الدول المدينة من إعادة جدولة ديونها بشروط ميسرة ، والحصول على قروض جديدة لتمويل التنمية الإقتصادية فيها .

وتتعرض هذه البرامج ، في الواقع ، إلى جدل كبير فيما يتعلق بتأثيرها وفعاليتها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها . فتستنتج بعض الدراسات أنه في أحسن الظروف لا تساهم هذه البرامج إلا بجزء ضئيل في تحسين الوضع الإقتصادي للدولة ^(٣) ، بينما تستنتج دراسات أخرى في أن هذه البرامج تؤدي إلى زيادة تدهور الوضع الإقتصادي للدولة في الأمد القصير ، وخاصة معدلات النمو والبطالة ، بسبب السياسات المتشددة التي تحتويها هذه البرامج . فقد بينت دراسة أجراها لوكسلي (Loxley) عام ١٩٨٤ شملت ٢٨ دولة انتهجت هذه البرامج للفترة (١٩٧١-١٩٨٢) أن

أثرها كان سالباً على النمو والتضخم بينما لم تؤثر على ميزان المدفوعات . وأيدت دراسة قام بها كونورز (Conors) عام ١٩٧٩ شملت ٣١ برنامج في ٢٣ دولة للفترة (١٩٧٣-١٩٧٧) أن أثر هذه البرامج كان صفرأ على معدل النمو ومعدل التضخم وميزان المدفوعات (٤) .

والحقيقة أن هناك اتفاقاً قليلاً بين الاقتصاديين حول كيفية قياس التأثيرات الاقتصادية لبرامج التصحيح . وبالرغم من الدراسات الكثيرة التي حاولت استقصاء آثار برامج التصحيح على النمو الاقتصادي ، والمتغيرات الاقتصادية الكلية للدول التي تبنت مثل هذه البرامج ، يلاحظ أن معظم هذه الدراسات والأبحاث انتهجت أساليب مختلفة للتحليل أغفلت طبيعة العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية. فمعظم الدراسات التي تناولت برامج التصحيح الاقتصادي تطرقت لأثر تلك البرامج على المتغيرات الاقتصادية عن طريق مقارنة الوضع الاقتصادي الكلي قبل وبعد تطبيق البرنامج ، أو مقارنة الوضع الاقتصادي للدولة التي تنتهج برنامج للتصحيح مع دولة أخرى ذات ظروف مشابهة ولكن لا تطبق برنامج للتصحيح (٥) .

إن عدم معرفة العلاقات الكمية الكلية ، وبنية أو هيكل النموذج اللازم لربط المتغيرات الرئيسية التي يستهدفها برنامج التصحيح ، تشكل صعوبة بالغة لصانعي السياسة الاقتصادية إذا هم أرادوا معرفة الأثر الكلي لسياسة معينة على المتغيرات الاقتصادية ، وبالتالي الحصول على سياسة ملائمة تحقق الأهداف المنشودة للتصحيح والتكيف الإقتصادي . إن أي تحليل لأثر السياسات الاقتصادية المتضمنة في برامج التصحيح على النمو ، والتضخم ، وميزان المدفوعات يحتاج إلى نموذج اقتصادي قادر على ربط هذه المتغيرات مع بعضها البعض ، والخروج بسياسات ملائمة للوضع الاقتصادي للدولة ، وبمعكس ذلك يصبح انتهاج السياسات الاقتصادية عملية منوطة بفلسفة صانع القرار الاقتصادية التي لا تخلو من الخطأ، وبشروط النظرية

الاقتصادية التي قد لا تنطبق على اقتصاد معين .

١.١ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف ببرامج التصحيح المدعومة من صندوق النقد الدولي ، مع التركيز بشكل خاص على برنامج التصحيح المتفق عليه بين الحكومة الأردنية وصندوق النقد الدولي ، ودراسة أهم أهداف هذا البرنامج ، وتهدف إلى تبيان أثر السياسات المتضمنة فيه على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني ، وخاصةً على النمو الاقتصادي في الأردن .

ولتحقيق هذا الغرض سيتم استخدام نموذج اقتصادي كلي ، تم صياغته من قبل خان ومونتيليل^(٧) (Khan & Montiel) ، يربط بين الأساليب الاقتصادية التي يستعين بها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ففي حين يستخدم البنك الدولي نظرية النمو النيوكلاسيكي (Neo-Classical Growth Theory) في عملية تحديد حجم التمويل اللازم للنمو الاقتصادي والتنمية في الدول المحتاجة للدعم من قبل البنك ، فإن صندوق النقد الدولي يعتمد على نظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات (The Monetary Approach to the Balance of Payments) كأداة لتحليل أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات وتفسير معدلات التضخم . وتأتي أهمية ربط هذه الأساليب بسبب التعاون الكبير الذي نشأ بين الصندوق والبنك لحل أزمة الديون العالمية . حيث أن استمرار النمو الاقتصادي الذي يسعى البنك إلى تحقيقه في الدول النامية يتطلب استغلال الموارد الاقتصادية بشكل فعال في بيئة من الاستقرار النقدي والمالي يوفرها الصندوق .

٢.١ إطار الدراسة وتسلسلها

سيتم تناول مواضيع هذه الدراسة من خلال ستة فصول . حيث نتناول في الفصل الثاني ماهية برامج التصحيح بشكل عام وأسباب تبنيها في الدول التي تعاني من الاختلالات الاقتصادية ، إضافةً إلى السياسات الاقتصادية التي تلازم هذه البرامج .

ويتناول الفصل الثالث من هذه الدراسة استعراض الخلفية التاريخية التي استوجبت انتهاء برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني . وسيتم التركيز مباشرةً على أهداف البرنامج الرقمية والكمية ، ومن ثم مقارنة هذه الأهداف مع ما تحقق فعلاً خلال سنوات تطبيق البرنامج .

أما الفصل الرابع فيستعرض الإطار النظري لنموذج إقتصادي كلي بغرض ايجاد مضاعفات التغير في أدوات السياسة الاقتصادية على المتغيرات الكلية الرئيسة في الاقتصاد الأردني مثل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وميزان المدفوعات .

ويتطرق الفصل الخامس إلى نتائج تقدير معالم النموذج القياسي النظري ، وذلك باستخدام البيانات المختلفة المتوفرة عن الاقتصاد الأردني للفترة من (١٩٦٩ - ١٩٩٢) . وسيتم إجراء عملية محاكاة (Simulation) لفحص آثار السياسات الاقتصادية (السياستين المالية والنقدية ، وسياسة سعر الصرف) من جانب الطلب مثل تخفيض سعر صرف العملة المحلية ، والتغير في الائتمان المحلي ، والانفاق الحكومي وسياسات جانب العرض مثل معدل الإدخار الخاص ونتاجية عوامل الإنتاج والتقدم التكنولوجي على ميزان المدفوعات ، والتضخم ، والنمو الاقتصادي في

الأردن . كما سنورد أهم ما تم التوصل إليه من نتائج بخصوص الاقتصاد الأردني وأية تطبيقات للسياسة الاقتصادية . وأخيراً يعرض الفصل السادس الإستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة .

٣.١ أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تمثل أول دراسة اقتصادية تبحث في أثر برنامج التصحيح الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الأردني ، وتقييم هذا البرنامج ، وفحص مدى فعاليته في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في الأردن .

وبالرغم من ايمان الباحث بالدور السياسي الذي تلعبه المؤسسات الدولية عند صياغة برامج التصحيح للدول النامية ، إلا أنه سيحاول قدر الامكان عدم التطرق إلى الاعتبارات السياسية التي تقف وراء برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني كونها اعتبارات لا يمكن قياسها رقمياً وتمثل وجهات نظر مختلفة سواء لمؤيديها أو معارضيها .

ويؤمل أن تساهم هذه الدراسة في زيادة المعرفة العامة حول برامج التصحيح ، خاصة وأن المكتبة العربية تعاني من نقص الدراسات والأبحاث التي تتناول برامج التصحيح . ويرجى أن تساهم أيضاً في زيادة الوعي العام تجاه برامج التصحيح عن طريق دراسة الأساليب الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد والبنك الدوليين في صياغة الاطر العامة لهذه البرامج .

٤.١ أسلوب الدراسة ومنهجيتها

تحتوي الأدبيات الإقتصادية على أربعة طرق منهجية تتم من خلالها عملية تقييم برامج التصحيح في الدول النامية . فالطريقة الأولى تسمى منهج ما قبل ، وما بعد (Before-After Approach) ، ويتم من خلالها مقارنة الأداء الإقتصادي للدولة بعد تطبيق البرنامج مع الأداء الإقتصادي لها قبل تطبيق البرنامج . أما الطريقة الثانية وتدعى مع وبدون (With - Without Approach) ، ويتم من خلالها دراسة الأداء الإقتصادي للدولة التي تطبق البرنامج ومقارنة ذلك مع دول أخرى ، تتشابه في البنيان الإقتصادي ، ولا تطبقه . أما الطريقة الثالثة وتدعى بطريقة المنهج الفعلي مقابل المنهج الهديني (Actual-Versus-Target Approach) ، إذ تقارن الأداء الإقتصادي الفعلي للبرنامج مع أهداف البرنامج (٧) . أما الطريقة الرابعة فتسمى مقارنة المحاكاة (Comparison-Simulation Approach) ، وتعتبر من أهم وأكثر أدوات التحليل قوة ، فيتم من خلالها مقارنة أثر تطبيق سياسة أو مجموعة من السياسات على الأداء الإقتصادي مع مجموعة أخرى من السياسات باستخدام النماذج الإقتصادية التي تربط بين المتغيرات الكلية .

وتمتاز الطريقة الرابعة (المحاكاة) بأنها تضمن التطبيق الكامل للسياسات الإقتصادية ، إضافة إلى تأكيدها على العلاقة بين أدوات السياسة الإقتصادية والأهداف الإقتصادية ، وبالتالي يمكن من خلالها فهم آلية عمل البرنامج . وبخلاف الأساليب الأخرى التي تركز على الأهداف النهائية للبرنامج ، فإن هذا الأسلوب لا يتطلب معلومات سابقة حول نتائج البرنامج ، وهذا ما يجعلها مهمة في دراستنا للإقتصاد الأردني ، سيما وأن برنامج التصحيح الإقتصادي للأردن لم يعط الوقت الكافي لقياس أثره على الأداء الإقتصادي .

ولغايات استخدام هذا الأسلوب كأداة لتحليل أثر برنامج التصحيح على الاداء الاقتصادي للاردن ، تم استخدام نموذج قياسي قام بصياغته خان ومونتيل عام (١٩٨٩) ^(٨) . وقد اختير هذا النموذج كونه يستخدم ، كأساس لبننيانه الرياضي، نظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات التي يستخدمها صندوق النقد في تحليل العجز في موازين المدفوعات للدول الأعضاء ، ونظرية النمو النيوكلاسيكي التي يستخدمها البنك الدولي في تقدير حجم التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة . وإذا عُرِف ما للمنهج الاقتصادي لهاتين المؤسستين من دور كبير في تصميم سياسات برامج التصحيح ، تصبح أهمية هذا النموذج أكثر وضوحاً .

عند دمج عناصر النظريتين السابقتين سيتم الوصول إلى نموذج متكامل تتفاعل فيه المتغيرات النقدية والحقيقية لتحديد نسب التغير في معدل النمو ومعدل التضخم وحالة ميزان المدفوعات الناجمة عن التغيرات في أدوات السياسة الإقتصادية من جانب الطلب والعرض الكليين . سيتم تقدير معالم النموذج من خلال تقدير معالم الدوال الفردية التي يعتمد عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية .

ويعتمد النموذج المتكامل على منهجية التحليل الساكن المقارن ، فهو لا يتناول مسار التصحيح عبر الزمن ، بل يتعامل مع المتغيرات الإقتصادية الكلية عند نقاط التوازن ، وعن طريق الاشتقاق الجزئي يمكن إيجاد أثر سياسات محددة على المتغيرات الاقتصادية الهامة التي يتضمنها هذا النموذج .

وسوف نقوم بتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الأردني باستخدام البيانات الإقتصادية الضرورية للفترة (١٩٦٩ - ١٩٩٢) لتقدير معالمه ، ومحاولة ايجاد أثر بعض السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات والتضخم والنمو الاقتصادي

باستخدام أسلوب المحاكاة .

٥.١ مصادر البيانات والمعلومات

إعتمدت الدراسة في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية على الكتب والدوريات والمجلات الاقتصادية المختلفة ، وخاصة تلك التي ينشرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . إضافةً إلى نشرات البنك المركزي الأردني ونشرة الاحصاءات المالية الدولية .

ونورد في الجدول (١-١) أسماء ورموز ومصادر البيانات التي تم استخدامها لأغراض تقدير معالم النموذج المختلفة .

مصدر رقم (١) : السنوات من ١٩٦٨-١٩٨٨ : البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، تشرين أول ، ١٩٨٩ ، (عدد خاص) .

مصدر رقم (٢) : السنوات ١٩٨٩-١٩٩٢ : البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد ٢٩ ، عدد ٤ ، نيسان ١٩٩٣ .

مصدر رقم (٣) : International Monetary Fund ، International Financial Statistics ، Year Book English ، 1990 ، pp. 448

مصدر رقم (٤) : تم احتسابها من قبل الباحث .

مصدر رقم (٥) : Momani, Riad, "Jordan Development Policy and its Performance", 1967-1985" , Dar Al-Amal , Irbid, pp.25 .

جدول (١-١)

رموز وأسماء المتغيرات الكلية المستخدمة في النموذج

رقم المصدر	اسم المتغير	الرمز
٢+١	مؤشر أسعار المستهلك (١٩٨٦=١٠٠)	$CPI=P_t$
٢+١	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	Y
٤	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	y
٢+١	التكوين الرأسمالي الإجمالي	Ig
٢+١	الإهلاك الرأسمالي	Dep
٤	التكوين الرأسمالي الصافي	$ln=dk$
٤	نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	dk/y_{t-1}
٢+١	الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية	G
٢+١	الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية	C
٤	الإستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة	c
٢+١	الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية	T
٤	الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة	t
٤	الدخل الحقيقي المتاح	$(y-t)$
٢+١	عرض النقد ع٢ بمفهومه الواسع	$M2$
٢+١	عرض النقد ع١ بمفهومه الضيق	$M1$
٢+١	المستوردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية	Z
٢+١	سعر وحدة الواردات (١٩٨٥=١٠٠)	Pz
٤	المستوردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة	z
٢+١	المصدرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية	X
٢+١	سعر وحدة المصدرات (١٩٨٥=١٠٠)	Px
٤	المصدرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة	x
٢+١	عدد القوى العاملة في الإقتصاد	L
٣	مخفض الناتج المحلي الإجمالي	PD
٥	إجمالي الإذخارات	S
٤	معدل الإذخار (حاصل قسمة إجمالي الإذخار على GDP)	s

وفي ضوء قلة الدراسات العربية والأجنبية المتوفرة ، تم الاستعانة مباشرة ببعض الاقتصاديين المتخصصين في صندوق النقد الدولي ، واحتُصل منهم على

بعض الدراسات والأبحاث التي أفادت الجانب النظري والعملية للدراسة (٩) .

٦.١ مشاكل ومحددات الدراسة

إن قلة عدد المراجع والدراسات العربية التي تناولت موضوع برامج التصحيح ، كانت من أكبر العوائق التي واجهت الباحث ، الأمر الذي استدعى الاعتماد على المراجع الاجنبية . وفي ضوء قلة البيانات حول الاقتصاد الأردني وخاصة المتعلقة ببرنامج التصحيح ، كان من الضروري استخدام نموذج مبسط يتطلب الحد الأدنى من البيانات المتوفرة .

الهوامش

- (١) تضم السياسات الاقتصادية السياسة المالية والنقدية والسياسات التجارية والتحكم بأسعار الصرف .
- (٢) عادة ما يكون هذا الاختلال على شكل زيادة الطلب المحلي الكلي عن العرض الكلي مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات والعجز الحكومي بسبب الحاجة إلى تلبية الطلب عن طريق الاستيراد والمدفوعات الخارجية .
- (3) Killick Tony, ed.; The Quest for Economic Stabilization : The IMF and Third World (New York : St. Martins, 1984) , pp. 123-40.
- (4) Khan, Mohsin, " The Macroeconomic Effects of Fund-Supported Adjustment Programs" , IMF Staff Papers , Vol.37, No. 2 (June 1990). pp. 208 .
- (5) Donovan , Donal J. " Macroeconomic Performance and Adjustment Under Fund-Supported Programs : The Experience of the Seventies", IMF Staff Papers , Vol. 29 (June 1982), pp. 171-203 .
- (6) Khan, Mohsin S., and Peter J. Montiel, "Growth-Oriented Adjustment Programs : A Conceptual Framework", IMF Staff Papers, Vol. 36 (June 1989), pp. 279-306
- (7) Khan, Mohsin, " The Macroeconomic Effects of Fund-Supported Adjustment Programs" , op.cit. . pp. 195-231 .
- (٨) سنتطرق إلى شرح هذا النموذج في الفصل الرابع من هذه الدراسة .
- (٩) قام الباحث بمراسلة محسن خان (M.Khan) و كارمن رينهارت (C.Reinhart) من صندوق النقد الدولي حيث تزود ببعض الدراسات ساعدت في هذه الدراسة .

الفصل الثاني

ماهية برامج التصحيح

الإقتصادي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني ماهية برامج التصحيح

٢. مقدمة

أصبحت كلمة تصحيح من أكثر الكلمات شيوعاً في لغة المصطلحات الاقتصادية الدولية . فهي عند البعض تأتي مصاحبة للإنكماش والتكشف الاقتصادي ، أما لدى الكثيرين ، فهي عملية منظمة للتغيير الاقتصادي بهدف خفض وإزالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة الاقتصادية العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار .

وتشير برامج التصحيح الاقتصادي ، بالمعنى الثاني لها ، إلى حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية تهدف بمجملها إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية مثل تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، ومكافحة التضخم المحلي ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وتخفيض عبء الديونية الخارجية .

ويعرف روبيشيك (Robichek) برنامج التصحيح بأنه إعادة توجيه السياسة الاقتصادية ، بشكل يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين محدودية موارد الانتاج وبين الاحتياجات العامة للمجتمع ، بحيث تضمن هذه العلاقة أقل قدر ممكن من التأثير على مستوى الأسعار ، وتؤدي إلى تحسن ملموس في ميزان المدفوعات ^(١) .

ويتم اللجوء إلى هذه البرامج ، إذا تبين أن الاختلالات التي تصيب الاقتصاد هي اختلالات هيكلية (Structural Imbalances) قابلة للاستمرار ، ولا تستطيع عوامل السوق وحدها أن تحد من أثرها في وقت قصير ، الأمر الذي يستدعي اتخاذ

إجراءات متوسطة أو طويلة الأمد تعمل على تسيير الاقتصاد على منهج قويم وصحيح بحيث يتخلص من مشاكله هذه بالتدرج ، وبأقل تكاليف ممكنة . ويتم من خلال هذه الإجراءات توجيه القطاع الخاص وتحفيزه لاتخاذ المبادرة الفردية وزيادة البيئة التنافسية في الاقتصاد .

ويتم بالعادة ربط هذه البرامج بصندوق النقد الدولي بسبب الدور الكبير الذي يلعبه في صياغة وتشكيل سياسات البرامج ، ناهيك عن السلطة الأدبية والمعنوية التي يتمتع بها للضغط على الدول الدائنة لإعادة جدولة الديون ، بشروط ميسرة ، للدول المدينة التي غالباً ما تقبض على مثل هذه البرامج تحت وطأة تراكم الديون الخارجية .

عندما تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية بشكل كبير عام ١٩٨٢ ، برز صندوق النقد الدولي كأحد أكبر المساهمين في وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة ، ولعب دور الوسيط بين الدول المدينة والبنوك والمؤسسات الدولية الدائنة . فبعدما كان أصلاً مسؤولاً عن مراقبة ومتابعة قرارات مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) لضمان الاستقرار النقدي وتحويل العملات الدولية ، أصبح النشاط الحالي للصندوق متركزاً في حل مشاكل المديونية الخارجية للدول النامية عن طريق صياغة سياسات محلية من شأنها أن تخفف من عبء هذه الديون ، وتوجيه اقتصاداتها نحو المزيد من الاعتماد على النفس .

فالصندوق المؤسس في كانون الأول من عام ١٩٤٥ ، يأخذ على عاتقه بالدرجة الأولى الإهتمام بالمسائل النقدية الدولية ، وخاصة الإستقرار النقدي في عملات الدول الأعضاء ، والذي يبلغ عددها نحو ١٧٣ دولة . ويخصص الصندوق حصة (Quota) مالية لكل دولة في رأس مال الصندوق ، وتحدد قيمة هذه الحصة بحسب الدخل

القومي للبلد ، والاحتياطات الدولية والمستوردات ، وثبات قيمة الصادرات ، ونسبة الصادرات للدخل القومي . وتحدد هذه الحصة بدورها القوة التصويتية للدولة العضو، ومدى مساهمتها المالية في الصندوق ، وقدرتها على الإستفادة من المصادر التمويلية للصندوق ، والتي تحسب بوحدة حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights) . وتستفيد الدول الأعضاء من هذه الأموال لتمويل العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها ، والذي يبين وضع المديونية الخارجية للدولة (٢) .

وفي حالات تفاقم مشكلة المديونية الخارجية ، وزيادة عجز ميزان المدفوعات لدرجة لا تستطيع فيها الحصة المالية للدولة العضو تمويل هذا العجز وسداد ديونها ، تلجأ هذه الدولة إلى طلب الحصول على مصادر مالية إضافية من الصندوق فوق ما تسمح لها حصتها المالية . ولكن هذا الطلب يكون مشروط باتخاذ سياسات اقتصادية من قبل الدولة مقدمة الطلب يتم صياغتها بالتعاون ما بين الصندوق من جهة ، والسلطات النقدية والمالية للدولة العضو . ويطلق على المصادر المالية التي يوفرها الصندوق للدولة العضو التي يشهد اقتصادها بعض المشاكل الاقتصادية الهيكلية إسم اتفاقات الإستعداد الإئتماني (Stand - By Arrangements) ، وتقيم بوحدة السحب الخاصة (٣) . إن هذه السياسات المشروطة لصرف التمويل اللازم من قبل الصندوق هي نفسها ما يطلق عليها برامج التصحيح أو التكيف الاقتصادي المدعوم من الصندوق (Fund-Supported Adjustment Programs) .

ويبين الجدول (١-٢) مساهمة لبعض الدول المختارة في رأس مال صندوق النقد الدولي والقوة التصويتية التي تتمتع بها كل دولة .

جدول (١-٢)

مساهمة بعض الدول المختارة في رأس مال صندوق النقد الدولي كما في
١٩٩٢/٦/١ حسب المراجعة التاسعة للحصص

البلد	الحصة (مليون SDR)	عدد الأصوات	نسبة المساهمة (%)
الولايات المتحدة	٢٦٥٢٦,٨	٢٦٥٥١٨	١٧,٦٦٢
اليابان	٨٢٤١,٥	٨٢٦٦٥	٥,٤٩٩
ألمانيا	٨٢٤١,٥	٨٢٦٦٥	٥,٤٩٩
المملكة المتحدة	٧٤١٤,٦	٧٤٣٩٦	٤,٩٤٩
فرنسا	٧٤١٤,٦	٧٤٣٩٦	٤,٩٤٩
السعودية	٥١٣٠,٦	٥١٥٥٦	٣,٤٢٩
الكويت	٩٩٥,٢	١٠٢,٢	٠,٦٧٩
مصر	٦٦٦,٢	٦٩١٢	٠,٤٦٠
العراق	٨٦٤,٨	٨٨٩٨	٠,٥٩٢
السودان	٢٣٣,١	٢٥٨١	٠,١٧٢
لبنان	١٤٦	١٧١٠	٠,١١٤
الأردن	١٢١,٧	١٤٦٧	٠,٠٩٨
عمان	١١٩,٤	١٤٤٤	٠,٠٩٦
إثيوبيا	٩٨,٣	١٢٣٣	٠,٠٨٢

Source :Ray, Esha; Funding the IMF : Why an increase in Quotas ? , International Monetary Fund , 1992, pp. 19-25 .

١.٢ البحث الأول : التصحيح والنمو الاقتصادي

إن استمرار وجود اختلالات اقتصادية لفترات طويلة نسبيا ، بمعنى زيادة الطلب الكلي عما تستطيع ان تلبية الموارد الاقتصادية المتوفرة ، هو عائق كبير للنمو الاقتصادي في الدول النامية في المدى الطويل . وتزداد الحاجة لعملية التصحيح والتكيف عندما تطول فترة وجود الإختلالات ، ويتأثر الناتج المحلي الإجمالي ، في المدى القصير ، بصورة تراجعية .

وتتجلى الاختلالات الاقتصادية على شكل معدلات تضخم مرتفعة ، وتدهور في ميزان المدفوعات ، وتفاقم العجز في الموازنة الحكومية . فالتضخم المرتفع هو بحد ذاته مصدر لسوء تخصيص الموارد ، ويشكل عائق للنمو ، فضلا على انه عائق لزيادة الادخار وتوجيهه للاستثمار المجدي . فعدم التيقن (Uncertainty) حول معدلات التضخم المستقبلية ، يؤدي الى تركيز الإستثمارات المالية في الأدوات قصيرة الاجل مثل الأسهم والسندات ، وانخفاض حجم الاموال المتوفرة للاستثمار الإنتاجي طويل الاجل .

وبما أن التضخم لا يتضمن ارتفاع الاسعار والتكاليف بنفس النسبة ، فانه يجعل الاسعار النسبية أكثر تذبذبا ، ويفقدها وظيفتها كمؤشر لتخصيص الموارد . وتقوم الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة على وضع مراقبة على الاسعار ، والفوائد ، تؤدي الى معدلات فوائد حقيقية سالبة تشوه قرارات الاستثمار ، وتخفيض من الائتمان الممنوح من قبل المصارف ، وتقلص من حجم الجهاز المصرفي . أما الرقابة على الاسعار فتشجع ظاهرة السوق السوداء وتخفيض من مستوى النشاط الإنتاجي .

أما بالنسبة لازمات ميزان المدفوعات ، فهي تؤدي الى فترات ازدهار وكساد

متوالية وغير مستقرة في النشاط الاقتصادي ، وتعمل على تحجيم الاستثمار والنمو في المدى الطويل . وكجزء من الجهد التصحيحي ، لا بد من تخفيض حجم الطلب المحلي الى مستوى يجاري مستوى الناتج المحلي والعجز في الحساب الجاري .

بيد أنه يمكن أن يعزى عدم التوازن بين العرض المحلي الكلي والطلب المحلي الكلي إلى عوامل خارجية ، مثل تدهور شروط التجارة الدولية (Terms of Trade Deterioration) ، أو زيادة معدلات الفوائد الأجنبية . إلا أنه ، وبنفس الوقت ، يمكن القول أن العوامل المحلية ، مثل السياسات المحلية التي تساهم في زيادة الطلب المحلي الكلي بمعدل أكبر من الزيادة في الطاقة الانتاجية ، تتحمل نفس القدر من المسؤولية عن هذا الاختلال (٤) .

إن الانخفاض في الطلب المحلي اللازم لتقليص معدل التضخم ، وتوازن ميزان المدفوعات ، يرافقه انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي . والواقع ، أن انخفاض النمو في المدى القصير يعتبر شرط ضروري للتصحيح الناجح ، لأن نجاح التصحيح يعتمد على فرض ضغوطات انكماشية على الاقتصاد ، ولكن بازدياد الإتجاه التنازلي لمرونة الأسعار والأجور ، وبازدياد حجم التمويل الخارجي يقل معدل الإنخفاض في الناتج المحلي .

إن توفر التمويل الخارجي بقدر كبير ، يؤدي إلى استمرار الزيادة في الطلب المحلي لفترات طويلة على حساب زيادة العجز في الميزان الجاري ، وفقدان القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ، بسبب التضخم المحلي الناتج عن زيادة الطلب ، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية بسبب تشوه الأسعار النسبية ، ناهيك عن زيادة عبء خدمة الديون الخارجية .

ما لا شك فيه أن الاختلال بين العرض والطلب لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة، ذلك لأن الدولة التي تمر بمثل هذه الحالة ستجد نفسها تفقد عنصر المنافسة والمصدقية الدولية ، وبالتالي ، وفي غياب السياسة الاقتصادية الملائمة ، فإن توقف تدفق المساعدات والقروض الأجنبية ، سيفرض عملية التصحيح كخيار لا بد منه بالرغم من تكاليفه الباهظة والتي تتمثل بزيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي وزيادة العبء الذي تتحمله فئة الدخل المتدنية من جراء رفع الدعم عن السلع الضرورية .

أما دور الصندوق ، في هذه الحالة ، فيأتي ضمن جعل عملية التصحيح عملية بناءة ، وتساهم في إيجاد حل للاختلال القائم بين العرض والطلب الكليين ، وضمن فترة محددة ، بحيث تساهم أيضاً في توازن ميزان المدفوعات . وتضمن مهمة الصندوق ، بالدرجة الأولى ، جعل قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية متناسقة مع ما تحصل عليه من تمويل خارجي وديون جديدة ، مما يدعو بالضرورة إلى وضع سقف على الإقتراض الخارجي ، أو على الأقل ضمان جعل الإقتراض الخارجي كافٍ بالقدر المناسب لسد الفجوة التمويلية (Financing Gap) . فمعدل الإقتراض المسموح به يبين درجة التصحيح التي تتخذها الدولة .

ومن أجل تحقيق التصحيح والتكيف المطلوب ، يقوم صندوق النقد بصياغة برنامج للتصحيح ، يتضمن اجراءات وسياسات للحفاظ على التوازن بين العرض والطلب ، وينفس الوقت ، زيادة إنتاج السلع التي تدخل في التجارة الدولية (Tradable Goods) ، وبالتالي تخفيف العبء على ميزان المدفوعات .

وبالرغم من الأهداف الجيدة التي تسعى برامج التصحيح إلى تحقيقها ، إلا أن أهداف هذه البرامج لا تخلو من التناقض والتضاد فيما بينها ولا من المغالاة . حيث

أن تخفيض معدل التضخم من خلال تشديد السياسة النقدية يتعارض مع سياسة رفع الدعم عن المواد الأساسية، التي تشكل نسبة كبيرة من سلة الإستهلاك للمواطنين ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعارها وبالتالي ارتفاع معدل التضخم .

٢.٢ المبحث الثاني : المظاهر العامة للتححيح الإقتصادي

تشابه الدول التي تتبنى برامج للتححيح في عدة أمور، بالرغم من تفاوت الأطار المؤسسي والسياسي والتنموي فيها . حيث تعاني هذه الدول من اختلالات اقتصادية ناتجة عن زيادة معدلات التضخم وزيادة معدلات الارتفاع في الطلب المحلي . وتحتاج هذه الدول لسياسات اقتصادية تعمل على استقرار اقتصاداتها كأساس للنمو الإقتصادي في المستقبل . ومن ناحية أخرى تشترك هذه الدول بعبء المديونية المرتفع ، فخدمة هذه الديون يمتص جزء كبير من الادخارات المحلية .

فالمحافظة على النمو تتطلب اجراءات لزيادة انتاجية رأس المال الموجود ، وزيادة معدلات الاستثمار عن مستواها المتدني نسبيا . حيث تترافق انخفاض إنتاجية رأس المال مع وجود استثمارات حكومية غير كفؤة ، وبهيكل حوافز يساعد على خلق صناعات غير منافسة . وتتطلب المحافظة على النمو أيضا ، أن يكون هناك زيادة متسارعة في التصدير لتحويل الادخارات المحلية إلى مدفوعات بالعملية الأجنبية . فالزيادة في حصيلة العملة الأجنبية ضرورة ملحة لخدمة التزامات الديون الخارجية ، ولتمويل الحجم المرتفع من المستوردات المرتبط بالزيادة بالاستثمار. وهذا بدوره يحتاج الى تغيير تركيبة الانتاج لصالح قطاع التجارة .

ويساعد التمويل الخارجي في المحافظة على النمو ، وزيادة الادخارات المحلية ، اذا

ما تم صرفه بحسب المعايير الإقتصادية . فاذا نمت الإذخارات المحلية بمعدل أسرع من نمو الاستثمار ، ينخفض صافي الاقتراض الخارجي ، ونسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي يمكن المحافظة على قدرة هذه الدول على خدمة ديونها .

٢.٢ البحث الثالث : سياسات التصحيح الإقتصادي

قبل التطرق إلى سياسات التصحيح التي يدعو لها صندوق النقد الدولي من خلال برامج التصحيح الإقتصادي ، من المفيد في هذا المجال التمييز بين سياسات الاستقرار الإقتصادي (Stabilization Policies) ، وسياسات الإصلاح الهيكلي (Structural Adjustment Policies) . ففي حين تهدف الأولى إلى استعادة التوازن الكلي في الإقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية وتلك المتعلقة بسعر الصرف ، تهدف الثانية إلى تحسين كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية ، ومواصلة النمو الإقتصادي عند معدلات معقولة ، أي أنها تتعلق بجانب العرض الكلي للإقتصاد.

وتضم برامج التصحيح الإقتصادي أربعة مكونات رئيسة للسياسة الإقتصادية يمكن إدراجها فيما يلي (٩) :

- ١ - تحرير وإزالة القيود عن الإستيراد والصرف الأجنبي .
- ٢ - تخفيض سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية .
- ٣ - إجراءات لمكافحة التضخم المحلي تشمل :
 - أ - ضبط الإنتمان المصرفي المحلي ، برفع معدلات الفائدة ، ومتطلبات الاحتياطي الإجباري
 - ب - تقليص العجز في موازنة الدولة أمن طريق تخفيض النفقات ، وخاصة في

مجال الخدمات الاجتماعية ، وتخفيض الدعم عن السلع الأساسية بالإضافة الى زيادة معدلات الضريبة القائمة ، وايجاد أنواع جديدة من الضرائب ، ورفع أسعار السلع والخدمات العامة .

ج - ضبط ارتفاع الاجور ، أو على الأقل ، ضمان ارتفاعها بمعدل أقل من معدل التضخم .

٤ - فتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمارات الاجنبية ، والتدفقات الرأسمالية ، وانتهاج سياسة التجارة الحرة .

ويتم اختيار مثل هذه الإجراءات من خلال مفاوضات مكثفة بين سلطات الدولة المعنية وصندوق النقد الدولي ، بما يلائم التركيبة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للدولة ذات العلاقة . ويمكن تقسيم السياسات التي يتضمنها أي برنامج للتصحيح إلى ثلاثة أنواع بحسب جوانب الاقتصاد الكلي كما يلي :

١- سياسات جانب الطلب (Demand-Side Policies)

٢- سياسات جانب العرض (Supply-Side Policies)

٣- سياسات زيادة المنافسة الدولية

(International Competitiveness Enhancement Policies)

١.٣.٢ سياسات جانب الطلب (Demand -Side Policies)

ويمكن تعريفها بأنها إجراءات تؤثر على مستوى ، أو معدل النمو في الطلب المحلي الكلي ، وتشمل جميع أنواع وأدوات السياسة النقدية والمالية وسياسات الإئتمان المحلي اللازمة لإدارة الطلب المحلي الكلي . وسنحاول ، ضمن هذا الإطار، التعرض إلى إمكانية استخدام السياسة المالية والنقدية بشكل مستقل ، بالإضافة إلى الآثار السلبية ، إن وجدت ، لهذه السياسات على الناتج الحقيقي ، ومستوى التوظيف

في الدول النامية ، بعد استعراض أدوات السياسة النقدية والمالية .

١.١.٢.٢ السياسة النقدية

تتطلب السياسة النقدية وجود علاقة بين الأدوات النقدية التي تتحكم بها السلطة النقدية ، وبين المتغيرات الاقتصادية ، مثل النمو والتضخم وميزان المدفوعات ، وعادةً يُستخدم الائتمان المحلي أو عرض النقد كهدف وسيط للوصول إلى الأهداف الكلية المتوخاة .

١. أنواع الأدوات النقدية

يمكن التمييز بين نوعين من أدوات المراقبة النقدية ، مباشرة وغير مباشرة ، فالأدوات المباشرة تسعى إلى تحقيق الأهداف النقدية من خلال التشريعات المصرفية و التي تُوصل مباشرة إلى الهدف المراد تحقيقه . أما الأدوات غير المباشرة ، فهي تعمل من خلال معرفة العلاقة بين النقد ، والاحتياطي النقدي، ودور السلطات النقدية في خلق النقود .

١.١ أدوات التحكم النقدي المباشر

تعتمد السياسة النقدية في الدول النامية على أدوات التحكم النقدي المباشر ، وتعتبر سقوف التسهيلات الائتمانية التي تفرض على البنوك التجارية والمقدمة للقطاعات الاقتصادية ، بالإضافة إلى ضبط أسعار الفائدة ، من أهم الأدوات التي تستخدمها المصارف المركزية في الدول النامية .

وتكمن أهم عيوب أدوات التحكم المباشر في تقليص المنافسة بين البنوك ، ومعاقبة المؤسسات المصرفية الأكثر كفاءة ، وعدم تشجيع قيام مؤسسات الوساطة المالية ، أي انخفاض الادخارات التي تتحرك من خلال قنوات النظام المالي (٧) .

٢.١ أدوات التحكم النقدي غير المباشر

وتلجأ لها بعض الدول للتخلص من عيوب الأدوات المباشرة ، فالأدوات النقدية التي تعتمد على آلية السوق ، تسعى إلى التأثير على الطلب والعرض من الاحتياطي النقدي لتحقيق قيم متوافقة مع الأهداف الوسيطة المراد تحقيقها للمتغيرات النقدية الكلية . إن استخدام هذه الأدوات يترك الخيار ، وحرية تخصيص الائتمان للمؤسسات المالية بحسب قوى السوق ، وبالرغم من فوائد هذه الأدوات ، إلا أنه يجب عدم التخلي عن سياسة السقوف الائتمانية لحين تثبت فعالية الأدوات النقدية البديلة .

وتشمل الأدوات غير المباشرة ثلاث وسائل يمكن بحثها كالآتي :

أولاً : عمليات السوق المفتوحة

وتتضمن هذه الأداة بيع وشراء الأدوات المالية من قبل البنك المركزي لامتناس أو ضخ السيولة النقدية في الجهاز المصرفي . إن الاعتماد على هذه الأداة له مميزات عديدة ، فهي تسمح بمرونة التدخل ، سواء على صعيد الكمية النقدية أو في توقيت هذه السياسة ، كما أنها تكون أداة مباشرة بيد البنك المركزي ، ويكون هو المبادر بها ، وبالتالي يضمن فعالية أثرها ، وذلك بخلاف سعر الخصم وإعادة الخصم ، والذي يكون تحت سيطرة البنوك التجارية ، فهم الذين يقررون أن يقترضوا من البنك المركزي أو ألا يقترضوا .

ويستطيع البنك المركزي أن يمارس عمليات السوق المفتوحة سواء في السوق الثانوية أو السوق الأولية ، ففي حين تباع وتشتري الأوراق المالية الموجودة أصلاً في السوق الثانوي ؛ يتم في السوق الأولية ، التداول بالإصدارات الجديدة للأوراق المالية ، ويُعتبر التدخل في السوق الأولي من الأشكال الرئيسية للتدخل في الدول ذات الأسواق المالية الأقل تطوراً^(٧) .

ويؤخذ على هذه الأداة مشكلة تحديد نوع ، ووقت استحقاق الأوراق المالية ، واختيار آلية البيع والشراء . وتختلف طريقة اتباع هذه السياسة على الخصائص المؤسسية لكل دولة ، ولضمان نجاح هذه السياسة في الدول النامية لا بد من ترك أسعار الفوائد تحدّد من قبل قوى السوق ، كي تعكس معدل العائد الفعلي عليها .

ثانياً : نسبة الاحتياطي النقدي

تساعد نسبة الاحتياطي النقدي ، أي نسبة النقد والودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ، على ضبط النقد والائتمان ، من خلال التأثير على المبالغ التي يجب أن تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي لضمان وداخ العملاء ، وهذا بدوره يخفض من قدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود .

ويؤثر التغير في هذه النسبة على عرض النقد بشكل أكثر فعالية في المدى الطويل ، إلا أن تغير نسبة هذا الإحتياطي بشكل متكرر ، يربك الإدارة المالية للبنوك التجارية ، ويؤدي إلى تذبذب كبير في احتياطي النقد بحيث تقل سيطرة البنك المركزي على التوسع النقدي ، وتكون بمثابة ضريبة تؤثر سلبياً على التطور المالي ، إذا كانت وداخ البنوك لدى البنك المركزي لا تكتسب فوائد .

ثالثاً : سعر الخصم

يجب أن تضمن كلفة (أو سعر الخصم) وتوفر التمويل المقدم من البنك المركزي للبنوك التجارية التناسق مع الهدف المرغوب لاحتياطي النقد ، ويجب التأكد من أن توفر الإقراض من البنك المركزي محدد لدرجة يمكن من خلالها تفادي تأثيره التعويضي على عمليات السوق المفتوحة . ويجب أن يكون سعر الخصم مرتفع لدرجة كافية تحد من الإقراض ، للتأكد من أن هذا السعر أعلى من العائد الذي يمكن أن يحصل عليه البنك التجاري من السوق . ولكن يجب ، أيضاً ، أن يكون التمويل المقدم من البنك المركزي كافي لدرجة تمكنه من القيام بوظيفته لحماية ودائع عملاء البنوك التجارية ، وتقديم ضمان لتفادي التذبذب المفرط في أسعار الفائدة .^(٨)

٢٠١٠٢٠٢ السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم العوامل المحددة للأداء الاقتصادي الكلي في الدول النامية ، بسبب الحجم الكبير للقطاع العام . وتقوم حكومات هذه الدول باستخدام الضرائب والإنفاق والإقراض كأدوات للمحافظة على مستوى مرغوب للنشاط الاقتصادي ، والتحكم بتخصيص الموارد لتحقيق النمو وعدالة التوزيع .

وبالرغم من أهدافها المرغوبة ، إلا أن السياسة المالية في الدول النامية لم تستطع تحقيق ما تصبو إليه . وتثبت كثير من الوقائع والدراسات أن الإدارة المالية السيئة هي من أكبر العوامل التي أدت إلى حدوث اختلالات داخلية وخارجية وانخفاض معدلات النمو^(٩) . ومن هذا المنطلق ، تكمن الأهمية التي يوليها صندوق النقد للسياسة المالية سواء كمصدر محتمل للاختلالات ، أو كأداة مهمة لتحقيق التصحيح الموجه للنمو . إذ يمثل التصحيح الاقتصادي الأولوية القصوى للدول التي

تعاثى من عجزات مالية كبيرة فى ميزانياتها ، وهذا يتطلب التركيز على الهيكل الضريبي وإيلاء الأولوية للإنفاق الحكومي .

١. عجز الموازنة الحكومية

يمثل العجز فى الموازنة الحكومية مقياساً للفرق بين نفقات الحكومة وإيراداتها ، وبالتالى يمثل مؤشراً يبين ما تضيفه الحكومة إلى الطلب المحلى . وتولى برامج التصحيح أهمية كبيرة للعلاقة بين العجز الحكومي وميزان الحساب الجارى . (١٠)

و لتوضيح هذه العلاقة ، يمكن استخدام تعريف الناتج القومي الإجمالى (GNP) من ناحية مكونات إنفاقه أو استخدامه كالتالى :

$$GNP = C_p + I_p + G + X - M = C_p + S_p + T + R \quad (1)$$

وبإعادة ترتيب المتطابقة (1) نحصل على :

$$(I_p - S_p) + (G - T) = (M - X + R) \quad (2)$$

حيث أن :

C_p : الاستهلاك الخاص .

I_p : الاستثمار الخاص .

G : الإنفاق الحكومي .

X : صادرات السلع والخدمات .

M : واردات السلع والخدمات .

S_p : الادخارات الخاصة .

T : إيرادات الحكومة .

R : صافي التحويلات الجارية للخارج .

وتوضح المتطابقة (2) أن ميزان الحساب الجاري هو المقابل لفجوة الادخار والاستثمار للقطاع الخاص المحلي ، والعجز الحكومي الكلي . وهذا يعني أن العجز الحكومي الكلي يجب أن تقابله ادخارات إضافية من قبل القطاع الخاص أو عجز في الميزان التجاري كي تتحقق متطابقة الناتج القومي الإجمالي .

ومما سبق يمكن الاستنتاج أن وجود عجز حكومي مرتفع سينعكس على تدهور الميزان الجاري ، وهذا ما تبين فعلاً في دراسة للبنك الدولي ، حيث بينت الدراسة أن العجزات المالية الحكومية كانت سبباً رئيساً لأزمة الديون العالمية .^(١١)

٢. تمويل العجز

يمكن تمويل العجز الحكومي عن طريق الاقتراض من البنك المركزي (الإصدارات النقدية الجديدة) أو البنوك المحلية والمؤسسات غير المصرفية والأفراد ، أو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي . ويؤثر الاقتراض الحكومي من البنك المركزي بشكل مباشر على زيادة القاعدة النقدية وعرض النقد المحلي . والاعتماد على البنوك التجارية في التمويل يمكن أن يكون له نفس الأثر إذا استمرت البنوك بمنح التسهيلات للقطاع الخاص وبنفس الوقت تقوم بإقراض الحكومة . وكثير من الدول النامية يكون للقطاع العام فيها تأثير كبير على زيادة معدل نمو عرض النقد بشكل يؤدي إلى معدلات مرتفعة من التضخم ، وزيادة عجز ميزان المدفوعات .^(١٢)

أما الاقتراض الكبير من القطاع غير المصرفي والأفراد فيؤثر سلبياً على هيكل

الطلب المحلي الكلي وإمكانات النمو . وعلى وجه التحديد ، يحد هذا الاقتراض من توافر المصادر المالية المتاحة لإقراض القطاع الخاص لغايات الإستثمار ، وهذا التعويض السلبي (Crowding-Out Effect) لاستثمارات القطاع الخاص ، يحدث بسبب ارتفاع الفوائد الناتجة عن الاقتراض الحكومي .

إن الاعتماد على التمويل الخارجي للعجز يؤدي إلى تراكم الديون ، وزيادة أعباء خدمتها . وتعتمد بعض الدول النامية على المبالغ التي توفرها من تأخير سداد الديون في تمويل عجز ميزانياتها ، ومثل هذا الإجراء يؤثر سلبياً على قدرة الدولة في الحصول على مزيد من القروض الخارجية ويرهق موازنة الدولة .

٢. السياسة المالية والاستراتيجية التصحيحية

تسعى الإجراءات المالية المحتواة في برامج التصحيح الاقتصادي إلى تقليص الضغوطات الناشئة عن فائض الطلب المحلي ، وتعزيز دور القطاع العام في النمو . ويشكل تخفيض العجز المالي هدفاً مهماً من أهداف برامج التصحيح الاقتصادي ^(١٣) ، حيث تعطى الأهمية إلى تمويل هذا العجز ، مع وضع حدود لما يستطيع القطاع العام أن يقترضه من الجهاز المصرفي ووضع سقوف على الاقتراض الخارجي . وقد ركزت برامج التصحيح في السنوات الماضية على تأثير الإجراءات المالية على جانب العرض الكلي في الاقتصاد ، وهذا يتطلب النظر إلى الهيكل الضريبي وأولويات الإنفاق الحكومي . ^(١٤)

٤. الهيكل الضريبي والسياسة الضريبية

تحتاج الدول التي تتبنى برامج التصحيح إلى زيادة إيراداتها بسرعة كافية

لمواجهة أعباء التصحيح الاقتصادي ، ويركز الصندوق ، في هذا المجال ، على زيادة مرونة الضريبية ، والتي تتضمن زيادة قدرة النظام الضريبي على توليد الإيرادات إستجابةً للنمو الاقتصادي ، وذلك من غير اللجوء إلى إجراءات ضريبية جديدة أو رفع المعدلات الضريبية القائمة . وتحقيق التصحيح الموجه للنمو يتطلب إصلاح جذري للهيكلة الضريبية .

وتواجه الدول النامية العديد من المشاكل الضريبية ، مثل التعرف الجمركية المرتفعة ، والتي تؤدي إلى حماية وتشجيع صناعات إحلال الواردات غير الكفؤة . وهناك ضرائب الصادرات ، وأسعار الصرف المبالغ بها ، والتي تعمل كعوائق للإنتاج والتصدير .

لقد تطرقت بعض الدراسات إلى أهم خصائص النظام الضريبي في الدول النامية ، مثل مدى عدالة النظم الضريبية الموجودة ، وكلفة تخصيص الموارد المرتبطة بمعدلات الضريبة الحدية ، والإعفاءات الضريبية الواسعة . وتم التركيز على أن إصلاح النظم الضريبية يجب أن يرتبط بزيادة الإيرادات ، بحيث تجاري معدلات النمو في الاقتصاد . ونستعرض تالياً بعض المزايا الإقتصادية المحبذة للنظام الضريبي .

أولاً : تقليص مصادر الإيرادات الضريبية

يعمل النظام الضريبي الذي يزيد الإيرادات الضريبية من خلال عدد محدود من معدلات الضرائب على تقليص تكاليف إدارة هذه الضرائب . إضافة إلى إن تجنب تعدد الضرائب ، وتعدد لوائح المعدلات الضريبية يؤدي إلى تسهيل عملية قياس تأثير السياسة الضريبية على الأهداف الإقتصادية الكلية .

ثانياً : توسيع الوعاء الضريبي

يؤدي توسيع الوعاء الضريبي ، وتخفيض بنود الإعفاءات ، إلى زيادة الإيرادات الضريبية المتأتية من نفس معدلات الضريبة القائمة . بينما يؤدي عكس ذلك ، إلى ارتفاع معدلات الضريبة لتحقيق مقدار معين من الإيرادات ، وهذا يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي ، وزيادة تكاليف تخصيص الموارد . وهنا يجب تعريف الوعاء الضريبي بشكل واضح بحيث يعطى لمجموع المنتجين والمستهلكين تقدير واضح لما سيدفعونه ، ليؤخذ بعين الاعتبار في تخطيط نشاطاتهم الاقتصادية .

ثالثاً : تقليص فترة جبي الضرائب

وذلك لتفادي انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية الناجمة عن تأخر المكلفين بدفعها ، وخاصة في فترات التضخم المرتفع . وهنا ، يجب فرض غرامات تكفل تسديد المستحقات الضريبية في موعدها .

رابعاً : حيادية الضريبة

ويُعنى بها تمويل النشاطات الحكومية بأقل قدر من التكاليف ، ودون التمييز بين القطاعات الاقتصادية المتشابهة . ويجب أن يكون النظام الضريبي حيادي بالدرجة الكافية بحيث لا يؤثر على الحوافز القائمة ، إلا إذا كان هناك أسباب مجدية لعدم تشجيع إنتاج واستهلاك أو تجارة سلع معينة ، بمعنى آخر ، إذا كان النشاط الاقتصادي مربح قبل الضريبة ، فيجب أن يكون ذلك النشاط مربحاً أيضاً بعد الضريبة .

٥. أدوات السياسة الضريبية

يمكن النظر إلى فعالية السياسات الضريبية في ضوء تحقيق الخصائص التي ذُكرت سابقاً ، وأيضاً في ضوء فعاليتها النسبية في توليد الإيرادات ، وعدم تشجيع استهلاك سلع معينة ، وفي ضوء حماية بعض الصناعات والتأثير على ميزان المدفوعات في المدى القصير . ويمكن إجمال أهم أدوات السياسة الضريبية التي تهتم بها برامج التصحيح فيما يلي : (١٥)

أ. ضريبة المبيعات العامة

وتُخدم هذه الضريبة كأداة أساسية في توليد الإيرادات ، وتُفرض بمعدل واحد على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات . ولتفادي مشكلة إزدواجية الضريبة الناتجة عن انتقال السلع خلال مراحل الإنتاج المتعاقبة يمكن اللجوء إلى ضريبة القيمة المضافة والتي تُفرض على مراحل الإنتاج والتوزيع كل على حده .

ب. ضريبة المكوس

وتُفرض هذه الضريبة على سلع مختارة ، وذلك لعدم تشجيع استهلاكها ، مثل الضريبة المفروضة على الكحول والسجائر . ولتقليل الاستهلاك الترفي ، يجب فرض هذه الضريبة على السلع المستوردة ، ويفضّل استخدام الضريبة النسبية عدا عن الضريبة النوعية في حالات التضخم .

ج . الضرائب على المستوردات

وتفرض هذه الضرائب كأداة لحماية الصناعات المحلية ، وللسيطرة على ميزان المدفوعات ، بالرغم من أن الصندوق لا يشجعها إلا في حالة الصناعات الوليدة .

د. الضرائب على الصادرات

وتستخدم هذه الضرائب ، في معظم الأحيان ، للحصول على الإيرادات من صادرات القطاع الزراعي الذي يصعب فرض الضرائب على مستلزماته الإنتاجية ، وكذلك للحد من تصديره إذا كان السوق المحلي أكثر حاجة من أسواق التصدير . وتستخدم أيضاً لفرض ضريبة على الأرباح الناتجة من انخفاض قيمة العملة أو التذبذبات الاستثنائية في الأسعار العالمية للسلع ، ولتحويل الإنتاج إلى السوق المحلي . ويحد من استخدام هذا النوع من الضرائب أثره السلبي على الإنتاج والتصدير .

هـ. ضريبة الدخل

تزيد هذه الضريبة الإيرادات العامة وتساعد على إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة . ويجب أن تتم الإعفاءات من هذه الضريبة بشكل يتسق مع القدرة الإدارية للضريبة كأحد العوامل المحددة للإعفاءات .

و . حوافز الاستثمار

تستخدم الحكومة هذه الحوافز ، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية ، لتشجيع صناعات معينة ، وفي مواقع معينة . ويجب النظر عند وضع هذه الحوافز إلى الحوافز المقدمة من الدول المجاورة .

٦ . تصحيح الإنفاق الحكومي

تقترح برامج التصحيح الأشكال التالية من تصحيح الإنفاق لزيادة الإنتاجية وزيادة الاستخدام الأفضل للطاقة الإنتاجية المتاحة : (١٦)

١ . تشجيع الاستثمار الحكومي المجدي

ويتم ذلك عن طريق ضمان أن برامج الإستثمار الحكومية تخضع لدراسات الجدوى الاقتصادية . ويجب التأكيد هنا أن تكون الاستثمارات الحكومية مكتملة وليست منافسة لنشاطات القطاع الخاص .

ب. تمويل الإنتاج وصيانة الاستثمارات الرأسمالية

ضرورة تكريس جزء من الإنفاق الجاري ليتم صرفه على تمويل العمليات الإنتاجية ، وصيانة الاستثمارات الرأسمالية لضمان نجاح الاستثمارات الحكومية . فعدم كفاية الإنفاق على هذا النوع من العمليات ، يؤدي إلى تقليص معدل الفعالية ، خاصة في مجال التعليم والصحة ، ويعمل على اهتلاك المعدات الرأسمالية بشكل سريع .

ج. معالجة مشاكل انخفاض الإنتاجية في القطاع الحكومي

وذلك عن طريق زيادة أجور ورواتب أصحاب الكفاءة الإدارية والمعرفة التقنية ، بحيث تحفزهم على العطاء وزيادة إنتاجيتهم .

د. تبني سياسة إنفاقية مخفضة للتكاليف

وذلك لتحسين توزيع الدخل ، وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي . فمثلاً ، دعم المواد الغذائية قد لا يكون أفضل طريقة ، مخفضة للتكاليف ، لدعم الطبقة متدنية الدخل ، ويمكن استبداله ببرامج البطاقات التموينية التي تضمن إيصال الدعم لمستحقيه الفعليين .

هـ . الحد من الاستهلاك الحكومي

وذلك لزيادة مساهمة القطاع العام في الادخارات الوطنية ، وبالتالي الحد من

اللجوء إلى الضرائب . وقد يكون مثل هذا الإجراء أفضل مصدر لتمويل التصحيح الموجه للنمو .

٣.١.٣.٢ العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

توجد علاقة قوية بين السياسة النقدية والسياسة المالية ضمن اقتصادات الدول النامية ، والتي تنتهج سياسة سعر صرف ثابت ، تظهر بسبب الارتباط الكبير بين عجز الموازنة العامة للدولة ، ومعدل النمو في الإئتمان المصرفي المحلي . ويعتبر هذا الارتباط بين السياستين محصلة عاملين رئيسين (١٧) :

أولاً : ضعف الأسواق المالية المحلية وقلة الأدوات والخيارات المالية المتوفرة .

ثانياً : محدودية قدرة القطاعين العام والخاص على اللجوء الى أسواق المال العالمية للحصول على التمويل اللازم لعمليات التنمية الاقتصادية .

وبما أن التغيير في عرض النقد هو محصلة التغيير في كل من الائتمان المقدم للقطاعين العام والخاص ، والتغيير في الاحتياطات الدولية ، فإن اعتماد القطاع العام في تمويل العجز في موازنته ، بشكل منفرد ووحيد ، على الإئتمان المحلي ، يؤدي إلى زيادة العرض في الإئتمان المحلي . إن فهم هذه العلاقة تعتبر من الأهمية بمكان إذا أردنا فهم ماهية عوائق استخدام السياسة المالية والنقدية ، بشكل مستقل ، لتحقيق الأهداف الاقتصادية ، وتساعد أيضا في فهم أسباب تقليص العجز في الموازنة العامة في إطار برامج التصحيح (١٨) .

وفيما يتعلق بالآثار الجانبية لسياسات الطلب على الناتج الحقيقي ، ومستوى التوظيف ، فهي قضية تختص بالآثار الانكماشية التي يمكن لسياسات جانب الطلب

أن تخلفها على الناتج المحلي ومستوى التوظيف في المدى القصير . ولا بد من الإشارة إلى أن الخسارة الناجمة في الناتج الحقيقي ومستوى التوظيف يمكن النظر إليها على أنها كلفة لا بد منها لسياسات التصحيح التي تعتمد كلياً على إدارة جانب الطلب . ولكن يمكن تعويض هذه الخسارة بالمنافع المتحققة عن عملية موازنة ميزان المدفوعات وتخفيض معدل التضخم ، والتي يمكن أن تجني ثمارها في الأمد المتوسط .

وتتقترح نظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات ، وجود إمكانية التعويض الكامل للإنخفاض في مستوى الإئتمان المحلي ، عن طريق التدفقات الداخلة من الاحتياطات الدولية ، والتي يمكن أن تحافظ على مستوى عرض النقد الأصلي ، وبالتالي تقلل من أثر سياسة الطلب على مستوى الدخل التوازني واتجاهه العام . إلا أن المشكلة هنا تكمن في أن عملية التصحيح ستؤثر سلباً على معدل استخدام الطاقة الانتاجية وارتفاع معدل البطالة . والواقع ، أن حجم الخسارة في الناتج الحقيقي ومستوى التوظيف هي موضع جدال بين الدول التي طبقت برامج للتصحيح في السنوات الماضية ^(١٩) . ويعتمد حجم الانكماش في الناتج الإجمالي الحقيقي ، الناتج عن سياسة متشددة من جانب الطلب ، على بعض الخصائص الهيكلية للاقتصاد يمكن استعراضها فيما يلي :

- ١ - سرعة تعويض الانخفاض في الإئتمان المحلي من قبل الاحتياطات الدولية، والتي تعتمد على حرية انتقال رأس المال ، واستجابة الميزان الجاري لهذه الحركة
- ٢ - مدى استجابة معدل التضخم المحلي للزيادة في الطلب على النقود الناتجة عن انخفاض الإئتمان المحلي .
- ٣ - درجة انخفاض الطلب الكلي الناتجة عن فائض الطلب على النقود .
- ٤ - الأثر السلبي للمضاعف الحكومي (الناتج عن انخفاض النفقات العامة) على الناتج الحقيقي .
- ٥ - سرعة انتقال موارد الانتاج للقطاع السلبي القابل للتجارة .

وقد بين خان ونايت (Khan and Knight) عام ١٩٨١ ، في دراسة قياسية تناولت ٢٩ دولة ، أن كلفة الخسارة في الناتج والتوظيف للسياسات النقدية والمالية المتشددة هي كلفة كبيرة نسبيا بالمقارنة بالدراسات غير القياسية التي تناولت نفس الموضوع (٢٠) .

ويمكن مما سبق استنتاج أمرين مهمين :

أولاً : من غير الممكن استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية بطريقة منفصلة ، وأن يخدموا بنفس الوقت أهداف مختلفة .
ثانياً : إن الخسارة المتوقعة في مستوى الناتج الحقيقي ، ومستوى التوظيف الناتجة عن استخدام سياسة تؤثر فقط على جانب الطلب ، هي كلفة عالية لا يمكن إغفالها في المدى القصير ولعل هذا هو السبب الرئيس للمقاومة التي تلقاها هذه البرامج .

إلا أن مثل هذه الخسارة في الناتج المحلي قد يمكن تعويضها من خلال السياسات الهيكلية التي تؤثر على جانب العرض الكلي للإقتصاد والسياسات القطاعية التي تتناول القطاعات الإنتاجية المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإستثمار . وهذا ما سيتم تناوله في المبحث التالي .

٢. ٢.٢ سياسات جانب العرض

يمكن تعريف هذه السياسات بأنها إجراءات تهدف إلى زيادة حوافز وقدرة القطاع الإنتاجي المحلي على زيادة عرض السلع والخدمات عند مستوى معين من الطلب المحلي الكلي ، ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى قسمين رئيسيين (٢١) :

القسم الأول ، ويشمل السياسات التي تسعى إلى زيادة الناتج المحلي الجاري عن طريق زيادة فعالية عوامل الإنتاج ، وتخصيصها بين الاستخدامات المختلفة . وتتضمن هذه السياسات جميع الإجراءات التي تعمل على تقليص التشوهات بين الأسعار والتكاليف الحدية الناتجة عن ضبط الأسعار ، والإحتكارات ، والضرائب والإعانات ، والقيود التجارية . وأما القسم الثاني ، فيشمل السياسات التي تسعى إلى زيادة معدل النمو في الطاقة الإنتاجية في المدى الطويل ، وذلك عن طريق نظام للحوافز يعمل على تنشيط الادخار والاستثمار والابتكار التقني والعلمي . وتشمل أيضاً السياسات التي تؤدي إلى زيادة تدفق الادخارات الأجنبية ، سواء على شكل الاقتراض الخاص أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو زيادة مساعدات التنمية .

١.٢.٢.٢ السياسات الهادفة إلى تحسين تخصيص الموارد

وزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج .

وتشمل هذه السياسات إجراءات لإزالة الجمود في الأسعار ، وإزالة التشوهات التي تعيق حركة عوامل الإنتاج . وسنركز في هذا المجال على الإصلاح الهيكلي في ثلاثة قطاعات ، هي النظام المالي ، والقطاع العام ، والتسويق الزراعي وأسعار المنتجين .

أولاً : النظام المالي

يلعب النظام المالي دوراً رئيساً في تحريك الادخارات وتوجيهها إلى أفضل فرص للاستثمار ، وبالتالي يُعتبر الإصلاح في هذا المجال عنصراً رئيساً في تحقيق التصحيح الموجه للنمو . ويمكن تصنيف أسباب التشوهات في القطاع المالي التي تؤثر على المتغيرات الكلية إلى عدة أقسام .

- ١ - ضبط أسعار الفوائد على الودائع والقروض .
- ٢ - فرض سقف على التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية لضبط التوسع النقدي ، بالإضافة إلى ضعف الأدوات النقدية البديلة .
- ٣ - تحكم المؤسسات المالية التي يملكها القطاع العام في توجيه الائتمان المحلي .
- ٤ - عشوائية اختيار القطاعات التي تحظى بالتسهيلات الائتمانية المدعومة .
- ٥ - ارتفاع نسبة الاحتياطي الإجباري ، والعمولات على المعاملات المالية .

إن القيود المفروضة على أسعار الفوائد ، تؤدي إلى معدلات حقيقية سالبة لأسعار الفوائد لفترات طويلة ، وتعمل هذه المعدلات على تقليص الادخارات والحد من تطور النظام المالي . وبالرغم من أن انخفاض معدلات الفوائد يمكن أن يشجع الطلب على الاستثمار ، إلا أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الفعلية بسبب انخفاض الادخارات اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات .

ولإصلاح النظام المالي ، يجب خفض وإزالة هذه التشوهات عن طريق تحقيق معدلات فوائد حقيقية مرتفعة ، وانهاج سياسات لتحسين هيكل هذه الفوائد . ويجب الإنتباه هنا إلى أن تحرير أسعار الفوائد يمكن أن يؤدي إلى مشاكل جديدة في

ضوء محدودية المنافسة في القطاع المالي ، وفي ضوء انعدام آلية الإشراف الحكومي .

ويمكن ، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفوائد ، تقليص نسبة متطلبات الاحتياطي الإجباري إن كانت في غير صالح البنوك ، وتعزيز وسائل الإشراف والمراقبة على البنوك ، وتخفيض سيطرة الحكومة على توجيه الائتمان ، وتصفية أو خصخصة المؤسسات المالية الحكومية . (٢٢)

ثانياً : مؤسسات القطاع العام

تلعب مؤسسات القطاع العام ، في الكثير من الدول النامية ، دوراً قيادياً في إنشاء البنية التحتية ، وتشجيع النمو الصناعي ، وتحقيق الأهداف الاجتماعية، إلا أن هذه المؤسسات ، في كثير من الأحيان ، كانت غير قادرة على إدارة مواردها بشكل مجدي . ويُعزى أداء هذه المؤسسات الضعيف إلى نقص المهارات الإدارية ، وغياب الحوافز المالية المناسبة والدعم المالي الحكومي لها ، والبيروقراطية الإدارية وجمود قوانين العمل فيها ، وعدم وضوح أهدافها ، مما يؤدي إلى توجه القطاع العام إلى نشاطات لا يملك الموارد لإدارتها ، بالإضافة إلى غياب المنافسة في كثير من مجال نشاطات هذه المؤسسات . (٢٣)

وتلاحظ هذه المشاكل في ضوء الدعم الحكومي الواسع النطاق لهذه المؤسسات، وذلك بسبب تدنى أسعار منتجاتها ، وزيادة أعداد العاملين فيها ، وضعف القرارات الاستثمارية التي تتخذها ، وتراكم تأخر سداد الديون المترتبة عليها لمؤسسات عامة أخرى أو للقطاع الخاص . وتعتبر قلة التقارير المالية والمحاسبية التي تبين نشاط هذه المؤسسات من أسباب صعوبة معرفة مشاكلها وحلها في الوقت المناسب .

وتشدد برامج التصحيح الاقتصادي على الإجراءات الضرورية لإصلاح مؤسسات القطاع العام ، وتشمل هذه الإجراءات ، تعديل أسعار منتجات أو خدمات هذه المؤسسات ، وتجميد التوظيف فيها . وهناك ثلاثة أساليب لإصلاح مؤسسات القطاع العام يؤكد عليها صندوق النقد الدولي يمكن إجمالها فيما يلي . (٢٤)

- ١ - إعادة تأهيل هذه المؤسسات من خلال إعادة تعريف العلاقة بينها وبين الحكومة ، وتشجيع البيئة التنافسية التي تعمل فيها هذه المؤسسات ، وإعادة هيكلتها الإدارية ، وتطوير أنظمتها المحاسبية .
- ٢ - خصخصة هذه المؤسسات من خلال بيعها ، أو إشراك القطاع الخاص فيها ، بهدف الاستفادة من خبراته الإدارية لزيادة كفاءة هذه المؤسسات .
- ٣ - التصفية ، ويمكن اللجوء إليها عند استنفاد جميع الطرق السابقة .

ثالثاً : أسعار المنتجين والتسويق الزراعي

يعتبر التدخل في التسعير والتسويق الزراعي من الممارسات الشائعة في الدول الصناعية والنامية على حد سواء . ويأخذ هذا التدخل عدة أشكال منها سيطرة الدولة على التسويق المحلي والدولي ، وتحديد أسعار المستهلكين والمنتجين ، وفرض الضرائب على الصادرات والواردات الزراعية . ويهدف هذا التدخل إلى تحقيق أكبر عدد ممكن من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ، مثل استقرار أسعار المنتجين والتأثير على توزيع الدخل بين سكان المدن والقرى ، وتحقيق الأمن الغذائي الوطني . (٢٥)

ويؤدي مثل هذا التدخل إلى تشوهات كبيرة في مستوى وهيكل أسعار المنتجين والمستهلكين ، ويعمل على تخفيض الانتاج والفعالية الانتاجية . وتفرض

كثير من الدول والمنظمات التسويقية أسعار على المنتجين المحليين تكون أقل من الأسعار العالمية لنفس المنتج ، وتدعم أسعار المواد الغذائية مباشرة . وتعمل الأسعار غير التنافسية الناتجة عن هذا التدخل على تقليص حوافز الانتاج الزراعي المحلي ، ويساهم دعم المواد الغذائية في زيادة العجز الخارجي وهدر موارد الدولة . وقد بينت بعض الدراسات العملية التي أجريت على برامج الدعم في الدول النامية أن الدعم لا يصل إلى مستحقيه الفعليين ، ويعمل على زيادة الاستهلاك بشكل كبير ، فمثلاً ، يستخدم الخبز المدعوم في بعض الدول كغذاء للحيوانات . (٢٦)

ويمكن تصحيح القطاع الزراعي من خلال ترك الأسعار إلى قوى السوق ، وتقليص التدخل الحكومي إلى أقل درجة ممكنة ، والمساواة بين الأسعار المحلية والعالمية عن طريق إزالة ضرائب التصدير ، إن وجدت ، وتحديد هامش ربحي معقول للمنظمات التسويقية .

وبالرغم من أن معظم هذه التشوهات تحدث ضمن الاقتصاد الجزئي ، أي أنها تؤثر على مجموع المستهلكين والمنتجين ، إلا أنها تؤثر أيضاً على المستوى الكلي للاقتصاد . فمثلاً زيادة نفقات دعم المحروقات ، في ظل ارتفاع أسعار النفط ، يتم تمويله من خزينة الدولة ، مما يؤدي إلى زيادة العجز في موازنتها ، وبالتالي البحث عن مصادر إضافية من الإيرادات الضريبية . ناهيك عن أثرها غير المباشر في جعل القطاع الخاص يعتمد على هذا الدعم ، دون محاولة البحث عن مصادر أرخص للطاقة ، أو إيجاد سبل جديدة لتخفيف الاستهلاك منها .

وتواجه تدابير الإصلاح من جانب العرض عدة صعوبات يمكن تناولها كما يلي:

١- إذا لم يكن عنصري العمل ورأس المال قابليين للحركة والانتقال ضمن النشاطات الاقتصادية المختلفة ، فإن التغيرات في نمط تخصيص الموارد من

شأنها أن تؤدي إلى تمديد فترة التصحيح ، وبالتالي تعطيل بعض الموارد الانتاجية .

٢- تعارض مبدأ العدالة الاجتماعية مع هدف الفعالية الإقتصادية بسبب التدخل الحكومي في دعم فئة محدودى الدخل ودعم المواد الأساسية وتقييد الاستيراد .

٢.٢.٢.٢ سياسات زيادة الطاقة الإنتاجية

من المعروف أن العرض الكلي من السلع والخدمات الممكن انتاجه ضمن امكانيات البلد الاقتصادية ينمو بزيادة النمو السكاني ، والتطور التكنولوجي ، وزيادة مستوى التعليم للقوى العاملة ، بالإضافة إلى زيادة صافي الاستثمارات والتكوين الرأسمالي وهذا ما يعرف بالنمو الاقتصادي (Economic Growth). وتعزى الزيادة في معدلات الانتاج إلى تكريس جزء من الدخل الحقيقي للاستثمار في رأس المال الثابت ، والتضحية بمعدلات الاستهلاك الحالي ، فضلاً عن طبيعة ونوعية التراكم الرأسمالي .بينما يمكن زيادة الناتج المحلي ، في الأمد القصير ، من خلال الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة ، إلا أنه في الأمد الطويل تتطلب زيادة الناتج المحلي زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة معدل الإستثمار ، وتطوير نوعيته

أولاً : الإستثمار

يعتمد الإستثمار في الدول النامية بدرجة كبيرة على الإذخار ، وتحظى سياسات تنشيط الادخار وتحفيز الاستثمار بأهمية خاصة في برامج التصحيح . فمن جانب القطاع العام ، تتضمن السياسات التي يوليها الصندوق أهمية خاصة

تحسين الوضع المالي للحكومة ، بينما تركز السياسات في القطاع الخاص على أسعار الفائدة وإزالة التشوهات في أسواق الإدخار. وتؤدي هذه الاجراءات إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي المحلي الخاص ، وتزيد من معدل الطاقة الانتاجية . وتدرك برامج التصحيح في هذا المجال أهمية السياسات التي تعمل على زيادة الثقة في مستقبل الاقتصاد ، فانعدام هذه الثقة سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وإلغاء أو تأجيل بعض المشاريع الاستثمارية المحلية الهامة . (٢٧)

تتضمن برامج التصحيح عدة إجراءات لتطوير نوعية الإستثمارات وتحسينها، مثل زيادة أسعار الفوائد الحقيقية ، بحيث تجعل المستثمرين حريصين على اختيار المشاريع ذات العائد الأعلى ، أي زيادة معدل الإنتاجية اللازم لتغطية كلفة الإقراض المرتفعة . وتزداد إنتاجية الاستثمارات بالاعتماد على آلية الأسعار لتخصيص رأس المال في أفضل استخدام له . وتتطلب برامج التصحيح وجود سعر صرف يعكس الكلفة الحقيقية للعملة الأجنبية بما يكفل تشجيع القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة . وبالنسبة للقطاع العام ، فإن توجيه استثماراته للبنية التحتية ، وزيادة الاستثمارات البشرية فيه ، مثل التعليم والصحة ، تعمل على تحسين نوعية استثماراته .

ثانياً : الإدخار

يمكن زيادة الادخارات الخاصة ، وتحسين توزيعها عن طريق الاجراءات الهادفة إلى إزالة التشوهات في أسواق المال ، وتوفير مناخ من الثقة لجذب رؤوس الأموال من الخارج أو على الأقل تقليص هروب رؤوس الأموال المحلية ، وذلك من خلال أسعار فوائد تمثل الكلفة والعائد الحقيقيين لهذه الأموال .

ويلاحظ في الدول النامية أن أثر القطاع العام على قرارات الاستثمار والادخار ، وخاصة من خلال المشاريع الاستثمارية العامة ، هو أثر لا يستهان به ، حيث يؤثر بطريق غير مباشر ، أيضا ومن خلال الضرائب والائتمان المحلي ، على قرارات القطاع الخاص . فإذا أرادت الحكومة تنشيط نمو الناتج في القطاع الخاص ، فإن سياسات جانب العرض الأكثر ملائمة هي تلك التي تحفز الادخار الخاص بالنسبة للاستهلاك وتزيد بنفس الوقت من جاذبية الاستثمار . أما إذا أرادت الحكومة زيادة الطاقة الانتاجية في القطاع العام ، فيجب أن تضمن أن السياسات المنتهجة لتحقيق هذا الهدف لا تضر بنمو الناتج في القطاع الخاص (٢٨) .

وعلى أية حال فإن التمييز بين سياسات الطلب والعرض ، ودورها في عملية التصحيح الاقتصادي ، يجب أن يتم من خلال رؤية واضحة للاقتصاد ، بحيث يمكن استخدامهما معا لتحقيق الاهداف المرجوة . فبينما تأخذ سياسات جانب الطلب طابع اقتصادي كلي ، نلاحظ أن سياسات جانب العرض تأخذ طابع جزئي ، وتتباين بشكل كبير في الدول النامية ، بسبب اختلاف الهيكل الانتاجي لكل بلد وهذا يستوجب توجيه سياسات جانب العرض لتخدم أسواق وقطاعات محددة في صناعات محددة . وبناء عليه يجب أن تبني السياسة المؤثرة على جانب العرض الكلي على معرفة تامة لطبيعة الاستجابة في كل صناعة على حدة .

يمكن القول أنه لا يمكن التمييز بشكل قاطع بين سياسات الطلب وسياسات العرض ، وخاصة إذا كان الهدف المراد تحقيقه من هذه السياسات هو تحقيق معدل مرتفع في النمو في الناتج المحلي الحقيقي ، ذلك لأن سياسة تحفيز النمو في الناتج تتطلب زيادة نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي ؛ وبما أن الإستثمار نفسه عنصر من عناصر الانفاق ، فإن سياسات العرض الهادفة إلى زيادة النمو تعمل من خلال تغيير تركيبة الانفاق الكلي بحيث يزداد التكوين الرأسمالي على حساب الاستهلاك (٢٩) .

٢. ٣.٢ سياسات تدعيم المنافسة الدولية

تضم هذه السياسات عناصر من نفس سياسات جانبي الطلب والعرض كونها تعتمد على مجموعة من الاجراءات تهدف إلى التأثير على معدل الصرف الحقيقي لعملة الدولة التي تتبنى برنامجاً للتصحيح ، والذي بدوره يؤثر على حجم الطلب المحلي وقطاع التصدير .

١.٢.٣.٢ سياسات سعر الصرف

تتضمن سياسات سعر الصرف إختيار نظام سعر الصرف ، وتحديد سعر العملة المحلية الذي سيتم تبادل العملات الأجنبية مقابله . وتؤثر سياسة سعر الصرف للدولة على هيكل الأسعار النسبية ، بدلالة العملة المحلية ، لسلع التجارة الدولية (Tradable Goods) ، والسلع المنتجة للإستهلاك المحلي (Domestic Goods) . ويؤثر سعر الصرف على الاقتصاد الكلي من خلال آلية الأسعار كنظام للحوافز .

أولاً : إختيار نظام سعر الصرف

هناك العديد من نظم أسعار الصرف يمكن للدول النامية أن تختارها ، فيمكن أن تربط الدولة عملتها بعملة دولة أخرى ، أو أن تربط عملتها بسلة من العملات . ويتميز الخيار الأول في كونه يسهل التجارة بين الدولتين ، حيث يتم بالعادة ربط العملة بعملة الشريك التجاري الرئيس للدولة . ويقلل هذا الخيار من مخاطر تقلبات سعر الصرف بين الدولتين ، مما يؤثر إيجابياً على الإستثمار . وإذا كان الشريك التجاري يتبع سياسات اقتصادية من شأنها كبح ارتفاع الأسعار ، فستجبر الدولة التي ربطت عملتها على انتهاج نفس تلك السياسات للمحافظة على

استقرار أسعارها .

ولكن لهذا النظام بعض المساوئ تكمن في أثر تذبذب أسعار العملات على عملة الشريك التجاري ، وبالتالي ستؤثر على السياسات الاقتصادية المحلية للدولة التي ربطت عملتها . فعلى سبيل المثال ، إذا ارتفعت عملة الشريك التجاري مقابل العملات الأخرى ، ستنخفض أسعار سلع التجارة الدولية في الدولة التي ربطت عملتها ، مما سيؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الحافز لانتقال الموارد لقطاع الانتاج المحلي ، وقد يكون هذا التأثير مخالفا لتطلعات السياسة الاقتصادية المحلية . (٣٠)

ولتفادي مشكلة الربط بعملة واحدة ، يمكن للدولة أن تربط عملتها بسلة من العملات . ويتمتع هذا النظام بميزتين ، أولاً ، يمكن للدولة التي تربط عملتها أن تتجنب التذبذبات الحادة في أسعار صرف عملات شركائها التجاريين . ثانياً ، تخفيض تذبذب الأسعار المحلية الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف .

وتكمن سيئات هذا النظام في الصعوبات الفنية المرافقة لتطبيقه ، فيما لو تغيرت العملات الرئيسية بشكل يومي ، بالإضافة إلى تخوف المستثمرين الأجانب بسبب عدم التأكد من سعر صرف العملة ، وخاصةً إن لم تنشر تفاصيل مكونات سلة العملات .

ومن سلبيات نظم سعر الصرف الثابتة ، بوجه عام ، سواء المرتبطة بعملة واحدة أو سلة من العملات ، أنها تتداخل وتؤثر سلبياً على السياسات المحلية إذا شهد ميزان المدفوعات للدولة عجزاً ، ذلك لأن التدخل من قبل الحكومة لإزالة هذا العجز سيتم من خلال الاحتياطات الرسمية ، بالمقارنة مع أسعار الصرف العائمة التي تعمل التغيرات في سعر الصرف نفسه على إزالة اختلال ميزان المدفوعات ، أي

التصحيح الذاتي لميزان المدفوعات .

ثانياً : تصحيح أسعار الصرف

يُنظر لتصحيح أسعار الصرف من خلال تحليل وضع المدفوعات الخارجي ، وتُستخدم المعايير التالية في معرفة الحاجة لتصحيح أسعار الصرف (٣١) :

أ- مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال :

ويُقصد به معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية المرتبطة بها ، بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار المحلية . إن أي ارتفاع في هذا المؤشر ، أي ارتفاع قيمة العملة الحقيقية ، عن مستوى معين في فترة كان عندها ميزان المدفوعات في وضع جيد ، هو دلالة على تدهور القدرة التنافسية الخارجية .

ب - سعر الصرف في السوق الموازي :

إن وجود سعر صرف آخر ، عدا سعر الصرف الرسمي للعملة ، في السوق الموازي يُعتبر مؤشراً آخر على ضرورة تصحيح أسعار الصرف . فوجود السوق الموازي ، حيث يتم التداول بالعملات بأسعار أقل من أسعار الصرف الرسمية ، هو مؤشر على أن سعر الصرف الرسمي مبالغ فيه .

ثالثاً : أثر تخفيض أسعار الصرف

يُعتبر تغيير سعر الصرف للعملة المحلية من الإجراءات الفعالة لتحسين ميزان المدفوعات ، وتكون هذه السياسة فعالة أكثر في حالة وجود عجز مزمن في الحساب الجاري . والفكرة من استخدام سياسة سعر الصرف ، سواء كانت زيادة قيمة

العملة المحلية أو تخفيضها ، تكمن في تغيير الربحية النسبية للسلع الداخلة في التجارة ، وتشمل هذه السلع الصادرات والمستوردات ، وتحدّد أسعار هذه السلع عن طريق الأسواق العالمية وسعر الصرف بعد الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل والتعرفة الجمركية وإعانات الصادرات . أما أسعار السلع غير الداخلة في التجارة ، والتي تشكل الخدمات الجزء الأكبر منها ، فإن أسعارها تحدّد بتفاعل العرض والطلب المحليين .

ويدل العجز في الميزان التجاري للدولة على وجود أوضاع غير مواتية في الاقتصاد ، مثل نقص الإنتاج المحلي ، وارتفاع تكاليف خدمة الديون الخارجية الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية ، وتدهور شروط التجارة ، أي ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة لأسعار الصادرات ، ناهيك عن السياسات المالية والنقدية التوسعية . ويعتمد استمرار هذا العجز على التمويل الخارجي ، وعلى السحب من الاحتياطات الرسمية من الخارج ، إلا أن هذه العمليات لا يمكن الاعتماد عليها لفترات طويلة ، ويصبح تبني سياسة تصحيحية حاجة ملحة جداً . فيمكن أن تتخذ الدولة سياسات مالية ونقدية متشددة ، بالإضافة إلى سياسات سعر الصرف وإعادة جدولة الديون وتحرير الأسعار وعدداً من الإجراءات الهيكلية تبعاً لمصدر الاختلال .

إن تخفيض قيمة العملة قد يعمل على رفع أسعار الصادرات بالعملة المحلية وزيادة ربحية قطاع التصدير ، بفرض عدم ارتفاع أسعار السلع الوسيطة وكلفة العمالة الداخلة في صناعة هذه السلع بنفس النسبة . وكلما ارتفعت العملة الأجنبية كلما كان هذا أدعى إلى زيادة الحوافز لتطوير النشاطات التصديرية غير التقليدية ، وبالتالي تشجيع تنويع قاعدة الصادرات . إلا أن مثل هذا الإجراء يعتمد على المرونة السعرية والدخلية لكل من الصادرات والمستوردات .

وهناك أثر كبير للسياسات المالية والنقدية التوسعية على اختلال الميزان

الجاري . فزيادة الإنفاق الحكومي ، وعدم توفر الموارد المالية الكافية لتغطيته ، يجعل الحكومة تقترض من الجهاز المصرفي ، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع السيولة المحلية . أما السياسة النقدية التوسعية ، فتعمل على زيادة الدخل ، وبالتالي تسمح بزيادة الإنفاق ، وخاصةً على السلع غير الداخلة بالتجارة ، وتزيد الضغط على الأجور والرواتب ، وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت ، سيعمل تعاقب هذه الأحداث على الضغط على أسعار السلع غير الداخلة في التجارة ، فترفعها نسبةً إلى أسعار السلع الداخلة في التجارة ، والتي تحدّد أسعارها في الأسواق العالمية . وهذا بدوره سيؤدي إلى رفع أسعار السلع الداخلة في التجارة بسبب ارتفاع الدخل ، وانخفاض أسعارها النسبية ، وسيؤدي إلى تخفيض إنتاج هذه السلع بسبب ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج المحلية ، وتتقلص بالتالي أرباح القطاع التجاري . بمعنى آخر ، تؤثر السياسة المالية والنقدية التوسعية على تدهور الميزان الجاري بسبب الاستهلاك المحلي لجزء كبير من السلع القابلة للتجارة ، ونقص إنتاج هذه السلع .

وفي هذه الحالة ، يمكن لسعر الصرف أن يلعب دوراً كبيراً في إعادة توازن الحساب الجاري واستعادة ربحية قطاع التصدير . فتخفيض سعر الصرف سيرفع من السعر المحلي للسلع القابلة للتجارة ، وبالتالي يرفع من ربحية وأسعار هذه السلع نسبةً إلى السلع غير القابلة للتجارة . وسيتحسن الميزان الجاري إذا انخفض الإنفاق على السلع القابلة للتجارة وتوسع إنتاجها . وسيعمل تخفيض سعر الصرف أيضاً على تقليص مستوى الإنفاق نفسه ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع القابلة للتجارة دون تغير أسعار السلع الأخرى ، فيرتفع معدل الأسعار المحلية وينخفض الدخل والإنفاق بالقيم الحقيقية .

ومن المهم هنا التأكيد على أن تحسن الميزان الجاري يرافقه انخفاض القيمة الحقيقية للإنفاق ، ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض مستوى المعيشة ، وهذا شيء لا

بد منه ، لأن تغير الأسعار النسبية فقط لا يزيل الاختلال الخارجي (٣٢).

وقد كانت سياسة تخفيض سعر الصرف كأداة من أدوات التصحيح الاقتصادي مدار جدال كبير لدى بعض الإقتصاديين ، وذلك بسبب الامكانية النظرية التي تبين أنها تخفض الناتج الحقيقي وتؤثر على التوظيف سلبيا ، وخاصة في المدى القصير (٣٣) . حيث أن تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وفي بلد صغير، يؤدي إلى زيادة الأسعار العالمية ، مقيمة بالعملة المحلية ، ويؤدي بالتالي إلى تخفيض الطلب المحلي الكلي بالإضافة إلى أثره في تخفيض الثروة الحقيقية للإقتصاد بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية .

أما من جانب العرض ، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى إعادة توجيه القطاع الانتاجي في اتجاه معاكس . فإذا ارتفعت أسعار العمالة المحلية وكلفة رأس المال بمعدل أقل من ارتفاع السعر النهائي للمنتج ، فإن تخفيض قيمة العملة سيعمل على زيادة العرض الكلي في المدى القصير . وتؤدي هذه الآثار على العرض والطلب سويا إلى تقليص فجوة الطلب والعرض ، وبالتالي تقليص عجز المدفوعات الخارجية.

يتبين مما سبق أن أثر تخفيض العملة على جانب العرض يعتمد على أيهما يزداد أكثر في المدى القصير ، أسعار الموارد الانتاجية ، أم أسعار المنتج النهائي . فإذا ارتفعت أسعار الانتاج بمعدل أعلى من معدل الزيادة في أسعار عوامل الانتاج ، فسيؤدي ذلك إلى توسيع القاعدة الانتاجية ، وبالتالي زيادة العرض الكلي بسبب ارتفاع هامش الربح الذي يسمى له المنتجون .

وقد بين عدد من الإقتصاديين ، مثل كوبر (Cooper) (٣٤) ، أن تخفيض قيمة العملة له آثار إنكماشية على العرض الكلي ، بافتراض

أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى إعادة توزيع الدخل إلى الفئة ذات أقل ميل حدي للإستهلاك ، وبالتالي فإن انخفاض الطلب الكلي سيولد آثار سيئة على العرض الكلي لا يمكن تعويضه بزيادة الطلب الخارجي على سلع التصدير . أما كروغمان وتايلور (Krugman and Tylor) فيقولان بأن تخفيض العملة يؤدي إلى تقليص الاستيراد من المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج ، وبالتالي تقليص مستويات الإنتاج^(٣٥) .

والواقع أن تخفيض قيمة الدينار في الأردن لم يؤد إلى زيادة الطلب على الصادرات بسبب ضعف استجابة قطاع التصدير لأسعار الصرف ، بل أدى إلى انخفاض معدلات استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب ارتفاع أسعار الواردات من السلع الوسيطة والراسمالية اللازمة للإنتاج . إن اتجاه وحجم تأثير تخفيض العملة على جانب العرض الكلي يعتمد على هيكل الإنتاج في الاقتصاد . ولو تم ربط أسعار الموارد الإنتاجية بمؤشر للتضخم لما كان هناك أي تأثير على جانب العرض^(٣٦) .

٢.٢.٢.٢ السياسات التجارية

تتضمن السياسات التجارية التي يحتويها برنامج التصحيح على سياسات تنويع الصادرات وإستراتيجيات لإحلال الواردات . ويركز صندوق النقد الدولي على تحرير السياسات التجارية التي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي المرتبط بوضع جيد في ميزان المدفوعات ، ويمكن إجمال أهم السياسات على النحو التالي :^(٣٧)

- ١ - تشجيع الصادرات عن طريق تخفيض أو إزالة القيود الكمية المفروضة عليها ، بالإضافة إلى إزالة القيود المفروضة على مستوردات لوازم الإنتاج الداخلة في الصناعات التصديرية عن طريق إلغاء رخص الاستيراد ، كما تشمل إزالة ضرائب الصادرات ، إن وجدت . وفي حين تعمل السياسات المشجعة لإحلال الواردات على

الإجحاف بحق الصادرات ، يمكن إزالة هذا الإجحاف باتباع سياسة ملائمة لأسعار الصرف ، وتخفيض القيود المفروضة على الاستيراد ، ويقترح الصندوق إزالة إعانات التصدير .

٢ - تحرير المستوردات عن طريق إزالة القيود الكمية عن المستوردات تدريجياً . ففي حالة الحماية الكاملة ، يمكن استبدال قائمة السلع المسموح باستيرادها بقائمة للسلع الممنوع استيرادها ، وتحويل القيود الكمية إلى حصص المستوردات . إن نقل السلع من قائمة السلع الممنوع استيرادها إلى نظام الحصص يشكل هدف من أهداف البرنامج ، وفي مرحلة أخيرة يمكن استبدال نظام الحصص بنظام الرخص العامة .

كما يتم تحرير المستوردات من خلال إزالة القيود الكمية على المستوردات غير المنافسة ، وبما أن هذه القيود تفرض للحفاظ على ميزان المدفوعات وليس للحماية ، فيجب أن تتم إزالتها باتباع سياسة سعر صرف مناسبة ومرافقة مع سياسات مالية ونقدية متشددة تعمل على تقليص الإنفاق . وفي حالة عدم جدوى استخدام سعر الصرف ، يقترح الصندوق استبدال القيود الكمية بضرائب غير مباشرة ، وانتهاج سياسة نقدية متشددة .

وأخيراً يمكن تحرير المستوردات من خلال تخفيض معدل الحماية الفعلية لبدائل الواردات ، ويشكل هذا الإجراء جزءاً مهماً من برامج التصحيح ، وخاصة في الدول النامية ، حيث يسيطر الاحتكار واحتكار القلة على الإنتاج المحلي ، ويتم ذلك بتخفيض التعرفة الجمركية عن السلع تدريجياً .

٤.٢ المبحث الرابع : إختيار أدوات السياسة الاقتصادية لبرامج التصحيح

من الأمور المهمة التي يجب أن نوليها أهمية خاصة عند صياغة برامج التصحيح ، هي الأهمية النسبية التي تعطى لكل من سياسات جانب العرض وسياسات جانب الطلب . فكما بينا سابقا ، فإن الحاجة لبرامج التصحيح تظهر عندما يكون هناك فائض في الطلب يجعل من الضروري انتهاج سياسات من جانب الطلب متشددة لكبح هذه الزيادة . ولا يعني هذا أن البرامج يجب أن تقتصر على سياسات الطلب المتشددة حيث يمكن تقليص الفائض في الطلب بانتهاج سياسات توسعية من جانب العرض . والواقع أن سياسات العرض والطلب مرتبطة إلى حد كبير مع بعضها البعض ، ذلك لأن سياسات جانب العرض التي تهدف إلى زيادة معدل النمو في المدى المتوسط تتطلب زيادة مستوى الاستثمار وتتطلب سياسات جانب الطلب أيضا تخفيض فجوة الادخار والاستثمار .

وبالرغم من صعوبة تطبيق سياسات العرض كجزء من برنامج التصحيح لأسباب سياسية ، إلا أننا لا نستطيع إغفال أهميتها في زيادة الكفاءة والنمو الاقتصادي . وتعتمد الأهمية النسبية التي تولى لاستخدام سياسات العرض على فترة برامج التصحيح ، والتي تعتمد بدورها على مقدار وفترة استمرار التمويل الخارجي للدولة التي تتبنى البرنامج ، سواء كان هذا التمويل من نفس صندوق النقد أو البنوك التجارية أو الحكومات .

وتكمن الصعوبة الأكبر في استخدام سياسات العرض من احتمالية تأثيرها على الأهداف الاجتماعية والسياسية للحكومة . ذلك أن معظم السياسات الحكومية والتي تؤدي إلى خلق التشوهات ، أي انحراف السعر عن التكلفة الحدية ، تصاغ

لتحقيق أهداف أخرى عدا عن الفعالية الاقتصادية مثل دعم المواد الغذائية ، وبرامج التشغيل ، وفرض القيود على أنواع محددة من المستوردات . فالتغيير في هذه السياسات سيؤثر إلى حد كبير على عدالة توزيع الدخل والإضرار بفئة الدخل المحدودة .

يمكن مما سبق التأكيد على ضرورة انتهاج كلا من سياسات جانب الطلب والعرض عند صياغة برامج التصحيح . ونستطيع وضع المعايير التالية لتوضيح الأهمية النسبية لكل سياسة :

أولاً : طبيعة وفترة العجز في ميزان المدفوعات ، فإذا كان هذا العجز ناتج عن تدهور شروط التجارة ، فإن الاستجابة المناسبة تكمن في انتهاج سياسة من جانب العرض تعمل على تغيير الهيكل الأساسي للإنتاج . أما إذا كان السبب هو الزيادة في الطلب المحلي ، بسبب انتهاج سياسة مالية توسعية ، أو سياسة ائتمان توسعية ، فالاستجابة هنا تكمن في اتخاذ سياسات متشددة من جانب الطلب .

ثانياً : حجم المديونية الخارجية وحجم التمويل الخارجي المتوقع ، ويحدد هذا المعيار الفترة الزمنية التي ستتخذها عملية التصحيح . فإذا كان حجم المديونية كبير ، فمن المستحسن أن تؤخذ سياسات من جانب العرض تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل . أما إذا كان حجم المديونية منخفض نسبياً ، فيمكن التركيز على سياسات الطلب كونها ستكون أسرع في تأثيرها من سياسات العرض .

ثالثاً : طبيعة وأهمية الصعوبات التي تواجه الحكومة في صياغة سياسات تؤثر على الهيكل السياسي والاجتماعي للبلد .

٥.٢ المبحث الخامس : برامج التصحيح والمديونية العالمية

تعود مشكلة الديون الخارجية إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على المطلوبات المالية للدول النامية خلال النصف الثاني من عقد السبعينات وأوائل الثمانينات في بيئة تميزت بارتفاع الفوائض النفطية وزيادة معدلات التضخم وتراجع معدلات الفوائد الحقيقية إلى ما دون الصفر . وقد لعبت هذه الفوائض دوراً كبيراً مكن الدول الدائنة من إيجاد مجالات كبيرة للإستثمار ومكنت الدول المدينة من الحصول على الأموال اللازمة لأغراض التنمية الإقتصادية فيها .

لقد استمر هذا الوضع لحين فاجأت المكسيك العالم بعدم قدرتها على سداد وخدمة ديونها . إن تطور هذه الأوضاع الجديدة لحد أن يطلق عليها أزمة الديون العالمية يعزى بشكل كبير إلى العوامل التالية :

- ١- التراجع الكبير في اقتصادات العالم الصناعي من حيث ارتفاع معدلات الفوائد وانخفاض أسعار السلع ودخول هذه الدول مرحلة من الركود الكبير .
- ٢- سوء الإدارة الإقتصادية في الدول المدينة .
- ٣- الإقراض الكبير من قبل البنوك التجارية للدول النامية بدون الأخذ بعين الإعتبار عوامل المخاطرة في هذه البلدان .

إن الصعوبة التي واجهتها بعض الدول من حيث عدم قدرتها على سداد أرصدة ديونها وحتى عدم قدرتها على خدمة هذه الديون يعزى بشكل رئيسي إلى سوء إدارة هذه الديون من حيث عدم توجيهها نحو الإستخدام الأفضل لها من ناحية المردود الأعلى . فقد استخدمت هذه الديون في تمويل مشاريع غير مجدية مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال الى خارج هذه البلدان . وحتى في حالة الإعداد الجيد للمشاريع قبل

تمويلها إلا أنها واجهت صعوبات تتعلق بانخفاض أسعار الفوائد وتدهور شروط التجارة مما جعلها تفقد قدرتها على توليد تدفقات نقدية لسداد ديونها .

١.٥.٢ حجم المديونية العالمية

صنف الإقتصاديون الدول المدينة إلى صنفين لسهولة التعامل مع مشاكل مديونيتها ، فهناك دول الدخل المتوسط مثل دول أميركا اللاتينية (المجموعة الأولى)، ودول الدخل المنخفض مثل الدول الإفريقية (المجموعة الثانية) . وبالرغم من أن كلا المجموعتين تواجه مشكلات عسيرة من المديونية ، إلا أن كلاهما يختلف في طبيعة وحجم هذه المشكلة . ويبين الجدول (٢-٢) بعض مؤشرات الدين الخارجي لخمسة عشر دولة من دول المجموعة الأولى وبعض دول أفريقيا لسنوات مختارة . ويتبين من الجدول النقاط التالية :

١ - ارتفاع مستويات المديونية الخارجية للمجموعتين في عقد الثمانينيات بالمقارنة بالفترات السابقة .

٢ - ديون دول الدخل المتوسط ارتفعت بأوائل الثمانينيات إلى مستويات عالية أدت إلى زيادة أثارها المتعلقة بالنظام المالي العالمي . وبالرغم من انخفاض معدلات الدين بنسب ضئيلة في السنوات الأخيرة ، إلا أنها بقيت عالية بالمقارنة بالفترات الماضية .

٣ - بالرغم من أن مستويات الديون هي أقل في الدول الإفريقية منها في الدول الأخرى ، إلا أن نسب المديونية تميل إلى الارتفاع منذ عام ١٩٨٢ . ولكلا المجموعتين فإن نسبة خدمة هذه الديون أعلى من المدفوعات الفعلية بالرغم من الإعفاءات وبعض التأخير في السداد .

جدول رقم (٢-٢)

مؤشرات الدين الخارجي لأكثر الدول مدينة في العالم

١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٢	١٩٧٥	
				الدين الكلية *
٥٠٨,٢	٤١٩,٢	٢٨٠,٣	-	المجموعة الأولى xx
١٣٠,١	٦٥,٥	٥٤	-	المجموعة الثانية xxx
				نسبة الدين إلى الصادرات (%)
٢٤٧,٧	٢٨٤,٣	٢٦٧,٥	١٢٣,٩	المجموعة الأولى
٢٩٠,٩	٢٥٧,٠	٢١٣,٦	٦٥,٢	المجموعة الثانية
				نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٨,٨	٤٥,٥	٤١,٠	١٨,٥	المجموعة الأولى
٨٣,٧	٦١,٩	٥١,٣	١٧,١	المجموعة الثانية
				نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (%)
٢٧,٩	٤٠,٩	٥١,١	٢٧,٧	المجموعة الأولى
٢٢,٥	٢٢,٤	٢١,٥	٨,٢	المجموعة الثانية

* الدين الكلية بمليارات الدولارات

xx المجموعة الأولى تشمل دول الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، تشيلي ، كولومبيا ، ساحل العاج ، الإكوادور ، المكسيك ، المغرب ، نيجيريا ، البيرو ، الفلبين ، أوروغواي ، فنزويلا ويوغسلافيا .
xxx المجموعة الثانية تشمل الدول الإفريقية (جميع الدول الإفريقية) هذا الجزائر والمغرب وجنوب افريقيا وتونس .

المصدر :

Macroeconomic Adjustment , Policy Instruments and Issues , IMF , Aug.1992, table VI.1 , pp. 69 .

٢.٥.٢ تطور إستراتيجية الدين في العالم

١.٢.٥.٢ أساسيات إستراتيجية أزمة الدين العالمية

ارتكزت إستراتيجية التعامل مع مشكلة الدين العالمية منذ عام ١٩٨٢ على

ثلاث مرتكزات رئيسة يمكن إجمالها فيما يلي :

(١) حاجة الدول النامية إلى الأخذ ببرامج للإصلاح والتصحيح الاقتصادي

مدعومة بالإصلاحات الهيكلية تهدف إلى زيادة تحرك عناصر الإنتاج وجذب التدفقات النقدية غير المتعلقة بخلق الديون وتخفيض المعوقات للنمو الاقتصادي (٣٨).

(٢) حاجة الدول الدائنة إلى ضمان استمرارية التمويل الخارجي لدعم هذه البرامج وذلك بالتعامل مع كل حالة من الحالات على حدة .

(٣) تكاتف المجتمع الدولي ودعمه لمثل هذه الجهود التصحيحية .

٢.٢.٥.٢ إستراتيجية البنوك التجارية

بالرغم من أن مرتكزات استراتيجية الديون تبقى صحيحة إلا أنها تعرضت

إلى عدة تعديلات في تطبيقها :

(١) التصور الأولي لحل أزمة المديونية العالمية :

تعامل العالم مع مشكلة الديون التي برزت في عام ١٩٨٢ على أنها مشكلة سيولة وليست مشكلة عسر مالي ، واعتماداً على هذا التحليل فقد اعتقد أن الدول المدينة أو دول أمريكا اللاتينية تستطيع إعادة بناء الثقة والمصداقية لأسواقها المالية في الوقت المناسب . إلا أنه ظهرت في هذه الأثناء بعض الإشارات حول عدم قدرة النظام العالمي على تجنب الانهيار المالي لبعض الدول مما وضع آلية المدفوعات العالمية تحت خطر الإفلاس ، وخاصة في ظل عدم الاستقرار المالي للبنوك التجارية الدائنة . ولعب صندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في هذه الأزمة مباشرة من حيث تقديم التسهيلات للدول المدينة أو من حيث تصميم حزم مالية تشمل البنوك التجارية وغيرها من الأطراف .

لم يكن أمام الدول المدينة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥ أي مناص أخرى سوى

التركيز على حاجتها الملحة لتخفيض عجوزات موازينها التجارية . وقد أدت هذه

الجهود ، والتي صاحبها مناخ عالمي مواتي خلال الفترة بين ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، إلى تخفيضات كبيرة في عجوزاتها الخارجية . وقد تحقق هذا الانخفاض بشكل رئيسي من خلال انخفاض المستوردات والاستثمارات مما صاحبه نتائج سلبية انعكست على معدلات النمو المستقبلية والقدرة على الدفع . وقد تأكد لدى الكثير من خلال هذه الفترة أن التغيير السريع في أداء الدول النامية من الصعب تحقيقه كما كان يعتقد في بداية الأزمة ، وذلك لأنه ، وبالرغم من التقدم في مجالات التصحيح والإصلاحات الهيكلية ، لم تحصل الدول المدينة على التمويل اللازم من الدائنين كما كان متوقعاً .

٣.٢.٥.٢ مبادرة وزير الخزانة الأمريكية جيمس بيكر

مقابل هذه الخلفية للأزمة ومحاولات حلها ، جاءت المبادرة لبرنامج النمو القابل للاستمرار (Program for Sustained Growth) والذي اقترحه وزير الخزانة الأمريكي جيمس بيكر في أكتوبر ١٩٨٥ ، موجهاً لأكثر الدول التي تعاني من المديونية المرتفعة . وبشكل خاص ، دمت هذه المبادرة إلى تقديم قروض جديدة لدعم الإصلاحات الهيكلية الموجهة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى وضع الأهداف الخاصة بزيادة الجهود التمويلية من البنوك التجارية ووكالات الإنماء متعددة الأغراض .

وبالرغم من استعادة معدلات مرتفعة من النمو في الناتج المحلي الحقيقي ، وزيادة أحجام الصادرات في هذه الدول ، إلا أن الاستجابة لهذه المبادرة جاءت مخيبة للأمال في عدة مجالات أهمها :

(١) تحول الإقراض التجاري إلى إقراض سالب منذ عام ١٩٨٥ وبالتالي ساهم في تحويلات مالية كبيرة من الدول المدينة نفسها .

٢) عدم كفاية السياسات التصحيحية في معالجة الحاجة الملحة لزيادة الإذخارات المحلية وزيادة فعالية الاستثمار .
٣) ارتفاع معدلات الفوائد وتراجع أسعار السلع عملت على تعقيد المشكلات التصحيحية في الدول المدينة .

وقد انعكست هذه المشاكل في زيادة معدلات المديونية الخارجية ، وزيادة حادة في معدلات الخصم في الأسواق الثانوية لديون الدول ذات الدخل المتوسط ا .

٤.٢.٥.٢ مقترحات تخفيض ديون البنوك التجارية

تعكس مقترحات تخفيض الديون القلق المتزايد من أن المستوى العالي لتراكم ديون الكثير من الدول النامية والتحويلات المالية المطلوبة لخدمتها قد تعمل كعميق للنمو والتصحيح ، وبالتالي ، في حالات عدم قدرة الدول المدينة على خدمة ديونها الخارجية ، فإن مدفوعات الدين أو الشروط المتعلقة بجدولة هذه الديون تعكس الأداء الاقتصادي لهذه الدول . فلو زادت قيمة صادراتها ، فإن جزء من هذه الزيادة سيوجه لخدمة ديونها . وقد يقلل هذا من الحوافز للاستثمار من وجهة نظر الدول المدينة بسبب انخفاض العائد الفعلي على الاستثمار ، وانخفاض الطلب في هذه الدول على سلع الدول الدائنة نفسها .

وقد تقدمت عدة دول مثل فرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ بعدد من الاقتراحات لتقرير استراتيجية الديون وذلك بالتركيز على انخفاض الديون وعبء خدمتها . وقد بُنيت هذه الاقتراحات على فرضية أساسية مفادها أن الدول المدينة ستكون قادرة في نهاية المطاف على خدمة ديونها كاملة (٣٩).

وظهرت بهذا الخصوص مبادرة برادي^٥ في آذار من عام ١٩٨٩ ، من مفهوم أن تخفيض الديون وتخفيض عبء خدمتها هي عملية ضرورية في بعض الحالات . وبشكل أكثر وضوحًا ، دعت هذه المبادرة إلى حصول الدول المدينة التي تتبنى برامج تصحيحية فعالة على تخفيض وإعفاءات في ديونها الخارجية مدعومة بتمويل من المؤسسات الدولية والدول الدائنة . ويمكن إبراز النقاط الثلاث الرئيسة في هذه المبادرة كما يلي :

- (١) تبني سياسات اقتصادية فعالة مع التركيز الكبير على الإجراءات التي من شأنها زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي وعودة رؤوس الأموال الهاربة .
- (٢) الدعم المناسب من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لبرامج الإصلاح في الدول المدينة وذلك من خلال تمويل هذه الديون وتخفيض عبء خدمتها .
- (٣) مساهمة البنوك الجارية في تقديم الدعم المالي من خلال المفاوضات المتعلقة بتخفيض الديون وعبء خدمتها وتقديم قروض جديدة إذا لزم الأمر .

ساهمت عمليات تخفيض الديون على توسيع قائمة الخيارات المالية المتوفرة لمعالجة الاحتياجات المختلفة لكل من الدول المدينة والدائنة ، وقد استخدمت مدة أساليب مثل تبادل الديون مقابل حقوق المساهمين وإعادة شراء الديون وتبادل الديون والسندات ، وإحداث حوافز لتشجيع المشاركة المبكرة للبنوك في اتفاقيات إعادة الجدولة كأدوات للتخفيض من وطأة أزمة الديون التي أثقلت كاهل الكثير من المدينين والدائنين على حد سواء .

^٥ نسبة إلى وزير الخزانة الأمريكي آنذاك نيكولاس ف. برادي .

إن أهم التطورات التي حدثت في الفترة الأخيرة كانت تبني الدول الدائنة المتمثلة بنادي باريس عدة سياسات من شأنها معالجة مشاكل الديون المتأزمة للدول التي يتكون جزء كبير من ديونها على شكل ديون رسمية حكومية . فبالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض ، فقد تبنت الدول الدائنة ما يسمى بشروط تورنتو (Toronto Terms) في حزيران عام ١٩٨٨ ، وقد لحقها شروط ترينيداد (Trinidad Terms) في كانون أول عام ١٩٩١ ، وقد قدمت هذه المبادرات لأول مرة قائمة من الخيارات تتضمن الإلغاء الجزئي للدين وتعدد مواعيد الاستحقاق ، وتخفيض معدلات الفائدة . وقد شملت قائمة ترينيداد فقرة متعلقة بحسن النية وافق نادي باريس من خلالها على شطب ديون الدول المدينة بعد استكمال فترة توحيد (Consolidation Period) ديونها . وتضمنت أيضاً هذه الشروط إلتزام بعقد لقاء في نهاية السنة الثالثة أو الرابعة لمناقشة مسألة تراكم الديون .

أما بالنسبة للدول المدينة ذات الدخل المتوسط فقد كانت المبادرات في هذا الخصوص مقتصرة على تمديد مواعيد استحقاق الديون . وفي أواسط عام ١٩٩١ تم معاملة مصر وبولندا بشيء من الاستثناء بحيث تم تخفيض ديونهم بنحو النصف على مدار السنوات القادمة ، وذلك لأسباب سياسية متمثلة بموقف مصر من أزمة الخليج وتخلص بولندا من المنهج الإشتراكي ، مما يؤكد الدور السياسي الذي تلعبه إدارة الديون العالمية وبرامج التصحيح الإقتصادي (٤٠).

استمرت البنوك الدولية ، في السنوات التي أعقبت مبادرة بيكر ، في إعادة جدولة الديون بشكل كبير . ففي عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، تم جدولة ١٣٥ بليون دولار من ديون الدول المثقلة بالديون وعددها ١٥ دولة . وكانت شروط هذه الجدولة أسهل بشكل عام مما كانت عليه في الفترات السابقة ، وامتدت مواعيد الاستحقاق بشكل كبير أيضاً إذ بلغت ١٩-٢٠ عام للأرجنتين والمكسيك ولبعض الدول كانت

٢٠٥٠٢ دور صندوق النقد الدولي في أزمة المديونية العالمية

لعب صندوق النقد الدولي دوراً متعاظماً خلال أزمة المديونية العالمية وذلك عن طريق تقديم المشورة الفنية والمساعدة المالية ، وهذه المساعدات بدورها أدت إلى تحريك الموارد المالية ذلك لأن الصندوق كان يضمن للمجتمع الدولي بأن سياسات مناسبة تؤخذ من جانب الدول المدينة .

أولاً : المشورة الفنية

يقدم صندوق النقد الدولي ويساهم بالمشورة الفنية بخصوص سياسات الدين الخارجي ضمن إطار المشاورات مع الدول الأعضاء وعملية إعادة هيكلة الديون . وتؤكد المادة الرابعة من النظام الأساسي للصندوق على سياسات إدارة الدين المتناسقة مع إنجازات واستمرار تحسن الأوضاع الخارجية ، وفي حالات توفر مصادر الصندوق لدعم برامج التصحيح فإن اتفاقات الإستعداد الإئتماني أو التسهيلات التمويلية الممتدة عادة تتضمن شروط بخصوص الاقتراض الجديد تتعلق بشكل رئيس بوضع الشروط على الاقتراض الميسر ولفترات استحقاق أكثر من سنة .

أما في إطار إعادة الجدولة التي تتم بناي لندن ، يقوم الصندوق بتقديم المساعدة الفنية للدول المدينة من حيث تقديم الرأي الموضوعي في أدائها الاقتصادي ، والعناصر الأساسية لبرنامج التصحيح المعتمد من الصندوق وتطلعات ميزان المدفوعات واستعراض تطورات الدين الخارجي ويتم ذلك عند الاجتماع مع الدول الدائنة . أما دور الصندوق في المفاوضات التي تتم بين الدول المدينة والبنوك

التجارية الدائنة فهو أقل وضوحاً ويعكس موقف الصندوق من تجنب أي دور مباشر في هذه المفاوضات وأهمية المحافظة على الثقة بين الصندوق والدولة العضو.

ثانياً : المساعدة المالية

منذ نشوء أزمة الديون الخارجية ، قدم الصندوق دعماً كبيراً للدول المدينة من خلال التسهيلات التي يقدمها ، فقد أوجد تسهيلات التصحيح الهيكلي (SAF) (Structural Adjustment Facility)^(٤٢) وتسهيلات التصحيح الهيكلي المعززة (ESAF) (Enhanced Structural Adjustment Facility)^(٤٣) وتسهيلات الصندوق الممتدة^(٤٤) (EFF) (Extended Fund Facility) التي زادت من قدرة الصندوق على دعم برامج التصحيح . وبالإضافة إلى ذلك طور الصندوق بعض السياسات لضمان التمويل . في عام ١٩٨٩ ، تبني صندوق النقد الدولي بعض الإرشادات التي تحكم دعمه لعمليات الدين وخدمة الدين ، وتعتمد إمكانية حصول الدولة العضو على هذا الدعم على المعايير التالية :

١) انتهاج برنامج للتصحيح الاقتصادي يتضمن عناصر قوية للإصلاح الهيكلي ضمن إطار التسهيلات المساندة أو الممتدة .

٢) تخفيض الدين وعبء خدمته بشكل طوعي يساعد الدولة العضو على اللجوء إلى أسواق الاقتراض وإحراز تقدم من جانب المدفوعات الخارجية والنمو الاقتصادي .

٣) إن الدعم المالي لعملية خفض الديون وخدمتها يمثل استخدام أمثل للموارد النادرة .

وبالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التأثير على اقتصاديات الدول النامية من خلال البرامج التصحيحية ، إلا أن

دورهم هذا لا يخلو من النتائج السياسية التي تخلفها سياسات برامج التصحيح على الدول النامية والمتمثلة في زيادة تبعية هذه الدول الإقتصادية والسياسية للدول المتقدمة والتي لها القوة التصويتية العليا في أمور الصندوق والبنك . ناهيك عن التأثيرات السياسية التي قد تحصل لنظام الحكم والدعم الشعبي الذي قد ينخفض مما يترتب عليه زيادة الفوضى السياسية والإضطرابات وخاصة أن فئة العمال وطبقة الدخل المتدني ستعاني بشكل كبير من انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة . إن سياسات برامج التصحيح التي تتبناها الدول النامية تكون في كثير من الأحيان مكملة ومساعدة للسياسات الإقتصادية المستقلة التي تنتهجها الدول الصناعية الكبرى التي لا يستطيع الصندوق فرض القيود عليها أو التحكم في مسارها (٤٥).

الهوامش

- (1) Robichek , E. Walter , "Financial Programming Exercises of the International Monetary Fund in Latin America," addressed to a seminar of Brazilian professors of economics , Rio de Janerio , September 20, 1967 .
- (2) Kreinin, Mordechai, International Economics, (Harcourt Brace Jovanovich) 1983 , PP. 62-69 .
- (3) Ariel Buirra, "IMF Financial Programs and Conditionality", Journal of Development Economics , 1983, Volume 12 pp. 111-136 .
- (4) Khan Mohsin , "Determinants of Current Account Balances of Non-Oil Developing Countries in the 1970s : An Imperical Analysis " , IMF Staff Papers, Vol. 30 (Dec. 1983) pp. 819-42 .
- (5) Todaro, Michael, Economic Development in the Third World , 3rd Ed. (Longman) 1985, pp.556-558 .
- (6) Fry, Maxwell J., Money, Interest and Banking in Economic Development , (Baltimore : The John Hopkinsw University press, 1988) . pp. 75-89
- (7) Johnston, R. Barry & Odd Per Brekk " Monetary Control Procedures and Financial Reform : Approaches, Issues, and Recent experiences in Developing countries, " IMF working Paper No. 48, IMF , 1989 , pp. 15
- (8) Villanueva, Delano, " Issues in Sector Reform " Finance and development, Vol. 25 (March 1988) , PP. 14 - 17 .
- (9) Blejer, Nerio I. & Ke-Young Chu, " Measurement of Fiscal Policy Impact : Methodological Issues, " IMF Occasional Paper No. 59, June 1988 , pp 10-30 .
- (10) Margret Kelly, Fiscal Deficits and Fund - Supported Programs, Finance and Development, Sep. 1983 , PP. 37 - 39 .

- (11) International Bank for Reconstruction and Development, World Development Report, Washington, World Bank, 1988 . pp. 73 .
- (12) Aghevli, Bijan B. & Mohsin S. Khan, " Government Deficit and the Inflationary Process in Developing Countries, " IMF Staff Papers, Vol. 25, 1978, PP. 382 -415 .
- (13) Ke-Young Chu, " External Shocks and Fiscal Policy in LDC's, " Finance and Development, June 1988, PP. 28 - 30 .
- (14) Kelly , Margret . Fiscal Deficits and Fund - Supported Programs, op.cit, pp 40 .
- (15) Tanzi, Vito, " Tax Systems and Policy Objectives in Developing Countries, " IMF Departmental Memoranda, No. 78, IMF , Nov.1983 , pp. 90-97 .
- (16) Balassa, Bela, "Structural Adjustment Policies in Developing Economies" , World Development, 1982 , PP. 23 - 38 .
- (17) Aghevli, Bijan B. and Mohsin S. Khan, " Government Deficits and the Inflationary Process in Developing Countries" IMF Staff Papers, Vol.25 (1978) pp. 383-416 .
- (18) Beveridge,W.A. and Margret R. Kelly, " Fiscal Content of Financial Programs Supported by Stand-By Arrangements in the Upper Credit Tranches 1969-1978" , IMF Staff Paper, Vol. 27 (1980) pp. 205-249 .
- (19) Reichmann and Stillson, "Experience with Balance of Payments Adjustment:Stand-By Arrangements in Higher Credit Tranches 1963- 1972", IMF Staff Papers Vol. 25 (1978) pp. 293-309 .
- (20) Khan, Mohsin S. and Malcolm Knight, "Stabilization Programs in Developing Countries : A Formal Framework" IMF Staff Papers, Vol.28 (1981) pp.1-53.
- (21) Khan, Mohsin S., " The Macroeconomic Effects of Fund - Supported Adjustment Programs, " IMF Staff Papers, IMF, Vol. 37 (June 1990), PP. 195 - 231 .

- (22) Villanueva, Delano & Abbas Mirakhor, "Strategies for Financial Reforms," JMF Staff Papers, IMF, Vol. 37 (Sep. 1990), PP. 509 - 536 .
- (23) Heller, peter, "Fund - Supported Adjustment Programs and the Poor," Finance and Development, (December 1988), PP. 9 - 12 .
- (24) Hemming, Richard & Ali Mansor, "Is Privatization the Answer," Finance and Development, (September 1988), PP. 34 - 36 .
- (25) Johnson, D. Gale, "Agricultural Structural Policies", in Growth-Oriented Adjustment Programs, ed. by V. Corbo. M. Goldstien and Mohsin Khan , (IMF, 1987), pp. 349-364 .
- (26) Agarwala, Ramgopal, "Price Distortions and Growth", Finance and Development, Vol.21, (March 1984), pp. 33 - 37 .
- (27) Villanueva, Delano "Issues in Financial Sector Reform" , Finance and Development, (March 1988), pp. 17-20 .
- (28) Mohsin S. khan, and Malcolm D. Knight, "Some Theoretical and Empirical Issues relating to Economic Stabilization in Developing Countries ", World Development , Vol.10, (1982) pp. 709-30 .
- (29) Guitian, Manuel, "Economic Management and Fund Conditionality," Paper presented at the IMF Seminar on " the Third World and Global Payments Problems" 1981 .
- (30) Crockett, Andrew D., and Saleh Nsouli, "Exchange Rate Policies for Developing Countries, " Journal of Development Studies, Vol. 13, (Jan. 1977), pp. 125-43 .
- (31) Johnoson, G.G., " Formulation of Exchange Rate Policies in Adjustment Programs," Occasional Papers, No. 36, IMF, August 1985 .
- (32) Nashashibi, Karim, " Devaluation in Developing Countries : The Difficult Choices," Finance and Development, Vol. 20 (March 1983), PP. 14 - 17 .

- (33) Krugman, Paul and Lance P. Tylor, " Contractionary Effects of Devaluation" Journal of International Economics, Vol. 8 (1978) pp. 445-456 .
- (34) Cooper, Richard N. , Currency Devaluation in Developing Countries, Essays in International Finance No. 86 (Princeton, NewJersey, 1971)
- (35) Krugman and Tylor," Contractionary Effects of Devaluation" , op.cit, pp450 .
- (36) Giutan , Manuel. "The Effects of Changes in the Exchange Rate on Output, Prices, and the Balance of Payments." Journal of International Economics, Vol.6 , 1976 pp. 65-74
- (37)Michaely, Michael and others, " The Design of Trade Liberalization, " Finance and Development, March 1989, PP. 42 - 45 .
- (38) Federal Reserve Bank of NewYork, " Annual Report" ,1987, pp. 25
- (39) IMF Institute , " Macroeconomic Adjustment" ,IMF, August 1992, pp.63-75 .
- (40) IMF Institute , " Macroeconomic Adjustment" ,Ibid, pp.73 .
- (41) Federal Reserve Bank of NewYork,op.cit pp. 26 .

(٤٢) تقدم هذه الموارد للصندوق بشروط ميسرة للأعضاء من البلدان النامية منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات لدعم برامج متوسطة المدى للتصحيح على صعيدي الإقتصاد الكلي والهيكلوي ويقوم العضو بمساعدة خبراء الصندوق والبنك باستكمال إطار للسياسات الإقتصادية لبرنامج يمتد على ثلاث سنوات . ويجري إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف القروض التي تحمل سعر فائدة ٥.٠٪ سنوياً . ويتم تسدس المبالغ المسحوية في فترة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات .

(٤٣) وتقدم هذه التسهيلات التمويلية من الموارد المتاحة في الصندوق الإستثماني التابع للصندوق . وتعتبر أهداف هذا التسهيل . وأهلية استخدام موارده ماثلة لما في التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي ؛ وتتعلق الفروق بين التسهيلين بالأحكام المتعلقة بإمكانية استخدام موارد كل من التسهيلين وأسلوب متابعة تنفيذ البرامج وطريقة تمويل هذه الموارد . ويتم سنوياً استكمال دراسة إطار السياسة الإقتصادية

واعداد برنامج مفصل . وتشمل الإتفاقات حسب هذا التصهيل معاير ربح سنوية ومعاير أداء نصف سنوية . وينتظر أن تكون تدابير التصحيح قوية بوجه خاص وأن تستهدف تعزيز النمو وتحسين ميزان المدفوعات . وتدفع قروض التصهيل المعزز على أساس نصف سنوي ، ويتم تسديد المبالغ المسحوبة في فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف وعشر سنوات .

(٤٤) يتوقع من البلد الذي يطلب مقد اتفاق تمويل معد أن يقدم برنامجا متوسط الأجل للتغلب على الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات . وتبلغ مدة البرنامج عادة ثلاث سنوات ومن الممكن تمديدها إلى أربع سنوات . ويحدد البرنامج السياسات والإجراءات التي سوف تتبع خلال الأشهر الإثني عشر الأولى بالتفصيل . وتقدم الموارد في صورة اتفاقات ممددة تشمل معاير الأداء والسحوبات المقسمة . ويتم تسديد المبالغ المسحوبة في فترة تتراوح بين أربع سنوات ونصف وعشر سنوات .

(٤٥) للمزيد حول التأثيرات السياسية لبرامج التصحيح أنظر :

Herbst, Jeffrey, "The Structural Adjustment of Politics in Africa" , World Development

Vol. 18, No.7, (1990) pp. 949-958.

الفصل الثالث
برامج التصحيح
الإقتصادي في الأردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث برامج التصحيح الإقتصادي في الأردن

٣.٣ مقدمة

بالرغم من الفوائد الواضحة التي قد تحصل عليها البلاد غير النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط ، كان لهبوط ثروات البلاد المصدرة للنفط انعكاسات عميقة على جيرانها من البلاد غير النفطية ، حيث تعتمد المجموعة الثانية على الاولى بدرجات متفاوتة للحصول على الدعم المالي وتشغيل العمالة الزائدة (ومايتصل بذلك من تحويلات العاملين) وكأسواق للتصدير . بالاضافة لذلك ، فإن التطورات غير الموازية في الاقتصاد العالمي بشكل عام والضعف المتواصل لأسعار السلع في السوق العالمية بشكل خاص أثرت سلبيا على البلاد العربية غير النفطية .

إن استمرار الضعف في السياسات المحلية ، والتي زاد من تعقيدها وجود صراعات في المنطقة ، كان على الأقل بنفس درجة أهمية العوامل الخارجية في تفسير التدهور الشديد في الأداء الإقتصادي المحلي والأوضاع الخارجية . وهذا ما اتسمت به كل بلاد مجموعة الدول غير النفطية . وقد أدت نواحي القصور الواضحة في السياسات المحلية والتأجيلات في تنفيذ التصحيحات الضرورية خلال السنوات الماضية إلى وضع هذه البلاد في موقف لا تحسد عليه عند التعامل مع النكسات الجديدة التي تواجهها نتيجة اشتداد الكساد الإقتصادي وغموض التطورات المستقبلية في المنطقة .

لقد اتسم الناتج القومي بالركود او بالانخفاض في كل البلاد العربية غير النفطية تقريبا . كما اتسمت التطورات الاقتصادية دون استثناء بتصاعد الاختلالات

المحلية والخارجية . وترجع هذه المشكلات إلى وجود اختلالات مالية كبيرة ومتزايدة في معظم الحالات . واستمر النمط المعتاد من تزايد الانفاق رغم ركود او انخفاض الإيرادات ، وكانت النتيجة تصاعد عجوزات الميزانية إلى مستويات تتراوح من ١٠- ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

لا يختلف الأردن عن مجموعة الدول غير المنتجة للنفط . فقد مر بنفس الظروف، وتأثر بالمناخ الاقتصادي العالمي ذاته الذي ساد في منتصف الثمانينات . وقد عانى من انخفاض المساعدات المالية العربية وتدهور حوالات العاملين وانحسار اسواق التصدير . وقد انعكست هذه التطورات السلبية في تفاقم وضع المديونية الخارجية ووصول المقدرة على خدمة الدين العام الخارجي إلى مستويات صعبة ، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ووضوح الاختلالات الهيكلية التي ما برحت تعاني منها الموازنة العامة وميزان المدفوعات .

وكان لا بد والحالة هذه أن تتخذ الحكومة مجموعة من الاجراءات الداخلية تعمل على الحد من هذه الظروف . وما كان من بديل عن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأخذ المشورة والدعم المادي والمعنوي لهذه السياسات وذلك في اطار شامل من السياسات المشروطة ضمن برنامج للتصحيح الاقتصادي على غرار ما يتم تبنيه للدول النامية اذا واجهت نفس طبيعة هذه الظروف .

١.٢ المبحث الأول : الخلفية التاريخية للأزمة الاقتصادية

لتسهيل دراسة الخلفية التاريخية للأزمة الاقتصادية في الأردن ، فقد تم تقسيم تاريخ الأردن الاقتصادي إلى ثلاث فترات أو مفاصل زمنية ، كل واحدة لها ما يميزها من ظروف اقتصادية مختلفة .

١.١.٣ الفترة الاولى (١٩٧٣ - ١٩٨٠)

شهدت هذه الفترة تطورات اقتصادية واجتماعية كبيرة كان لها آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني . وجاءت الخطة الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي نجمت عن احتلال الضفة الغربية . فركزت الخطة على إعادة تنشيط الاقتصاد وتعزيز فرص التوظيف بايجاد ٧٠ ألف فرصة عمل . وقد بلغ مجموع الانفاق الرأسمالي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٥ نسبة ٩٦٪ عما كان مخطط له في الخطة وهو مبلغ ١٧٩ مليون دينار . وقد بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة ٥,٩٪ . وشهدت هذه الفترة زيادة متسارعة في تكاليف المعيشة . (١)

وبالرغم من زيادة قيمة سلع الصادرات خلال فترة الخطة ، فقد ارتفع العجز التجاري بالقيم المطلقة والنسبية ، فقد بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ٥٥,٥٪ عام ١٩٧٥ مقارنة بنسبة ٣٧,٦٪ عام ١٩٧٢ . وقد نجحت الخطة بمجملها من تحقيق اهدافها وتحفيز النمو الاقتصادي .

وبالرغم من زيادة اعداد العاملين الأردنيين في الخارج ، شهد الأردن لأول مرة نقص في الايدي الماهرة داخل الأردن نفسه ، مما استدعى اللجوء إلى استيراد العمالة الاجنبية والعربية لسد حاجة السوق المحلي . وقد استفاد الأردن خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٠ استفادة كاملة من فرصة الازدهار النفطي الذي عم المنطقة عقب ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، واستطاعت الحكومة ان تستكمل كثيرا من البنى التحتية وان تشرع في انشاء المشاريع الانتاجية الضخمة . (٢)

وقد بدأ في عام ١٩٧٦ تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ ، والتي دعت إلى انفاق حوالي ٧٦٠ مليون دينار بأسعار ١٩٧٥ على المشاريع

التنموية ، مقسمة بالتساوي بين القطاعين العام والخاص . ولكن ادركت الخطة في مجال التصحيح انها بحاجة إلى امرين اساسيين ، أولاً ، مكافحة الضغوط التضخمية والتي بات يخشى أن تؤدي إلى الحاق الضرر البالغ بالعمال والموظفين . وثانياً ، احداث التنمية في المناطق الريفية وايصال الخدمات الاساسية لها من ماء وكهرباء وسكن وصناعة . وقد نتج عن الاداء الاقتصادي خلال فترة الخطة معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي قدره ١٢,١٪ بسعر الكلفة . وحقق الأردن خلال هذه الفترة معدلات نمو متسارعة في مختلف القطاعات الاقتصادية .

١.١.١.٢ وتأثر النمو الاقتصادي

تمتع الأردن خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ بظروف اقتصادية واجتماعية مواتية ، ساعدت على زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي ناهيك عن التوسع في القاعدة الانتاجية للبلد . ولكن في ضوء السياسات التجارية غير المقيدة للاستيراد ، ازداد حجم المستوردات لتلبية الحاجات الاستهلاكية المتزايدة من جهة وارتفعت المستوردات من الماكينات والسلع الرأسمالية والمواد الخام لتلبية حاجات الاستثمار من جهة اخرى . وكنتيجة لذلك وفي ضوء ضعف قطاع الصادرات على مواكبة الزيادة في المستوردات ، ازداد العجز التجاري حتى بلغ ٢٨٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ مقارنة بـ ٦٠ مليون دينار عام ١٩٧٣ . (٣)

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الجاري من ١٨٢,٨ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٨٩٣,٢ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢١,٩٪ مقارنة بمعدل نمو سنوي ٨,٣٪ بالأسعار الثابتة . وقد انخفضت نسبة الناتج المحلي إلى الناتج القومي بأسعار السوق من ٩٠,٤٪ عام ١٩٧٣ إلى ٧٥٪ عام ١٩٧٦ ، ثم ما لبثت بالارتفاع إلى ٨٢,٧٪ عام ١٩٨٠ . ويعزى ذلك إلى زيادة عوائد عوامل الانتاج من

الخارج . وقد حقق الناتج القومي الإجمالي معدل نمو سنوي قدره ٩,٦٪ للفترة ٧٣-١٩٨٠ بالمقارنة مع معدل نمو سنوي قدره ٧,٩٪ للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ولنفس الفترة . (٤)

ونتج عن حوالات المغتربين الأردنيين في الخارج والتي ارتفعت من ١٤,٧ مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى ٢٣٦,٦ مليون دينار عام ١٩٨٠، والمساعدات الرسمية للأردن زيادة في معدل الدخل المتاح بلغت ٢٤٪ سنويا . وأدى هذا إلى زيادة الادخارات اللازمة للاستثمار ، وكذلك زيادة معدلات الاستهلاك المحلي ، وساهمت هذه الحوالات في تعويض جزء من العجز في الميزان التجاري وتمويل الاستيراد الخارجي .

وسجل حجم الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة المذكورة زيادة ملحوظة وصلت لمعدل نمو سنوي قدره ٢٠,٢٪ بالأسعار الجارية ، كان للاستهلاك الخاص النصيب الأوفر بهذه الزيادة ، فقد نما بمعدل سنوي قدره ٢١,٢٪ بينما حقق الاستهلاك العام زيادة سنوية بلغت ١٧,٢٪ .

وبالرغم من الزيادة الواضحة في الإنفاق الاستهلاكي ، بشقيه الخاص والعام ، إلا أن نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة من الفترة من ١٢٠,٥٪ عام ١٩٧٣ إلى ١٠٩,١٪ عام ١٩٨٠ . وانخفضت كنسبة من الناتج القومي من ١٠٨,٩٪ عام ١٩٧٣ إلى ٩٠٪ عام ١٩٧٦ وسجلت ٩٢,٢٪ عام ١٩٨٠ .

أما بالنسبة للاستثمار ، فقد حقق تطورات على صعيدي التوزيع النسبي بين القطاعات المختلفة ومعدلات النمو . فقد نما التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت بمعدل سنوي قدره ٣٤,٩٪ بالأسعار الجارية ، مما أدى إلى زيادة نسبته إلى الناتج

المحلي الإجمالي بأسعار السوق من ٢١,٦٪ عام ١٩٧٣ إلى ٣٢,٧٪ عام ١٩٧٦ و ٤٠,٤٪ عام ١٩٨٠. ويبين الجدول (١-٣) بعض مؤشرات الإنفاق القومي للفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٠).

جدول (١-٣)

مؤشرات الإنفاق القومي للفترة (١٩٧٣-١٩٨٠)

معدلات النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	البند
٢٣,٤	النتائج القومي الإجمالي بأسعار السوق
٢٠,٢	أ - الإنفاق الاستهلاكي
٢١,٢	الاستهلاك الخاص
١٧,٢	الاستهلاك العام
٣٤,٩	ب - التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت
١١٩,٨	ج - معدل الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي
٩٧,٦	د - معدل الاستهلاك كنسبة من الناتج القومي
٣٥,٦	هـ - التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي

المصدر : الغطة الخمسية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وزارة التخطيط .

٢.١.١.٢ قطاع التجارة الخارجية

يحتل القطاع الخارجي أهمية خاصة في الاقتصاد الأردني كون الأردن بلد صغير لا يكفي إنتاجه المحلي لتلبية الحد الأدنى المطلوب للاكتفاء الذاتي وخاصة بالسلع الرأسمالية والوسيطة و السلع الاستهلاكية الجارية ، ناهيك عن الاحتياجات الدفاعية المختلفة التي تزيد من حجم المعاملات الخارجية . فقد سجلت الصادرات السلعية المحلية والمعاد تصديرها زيادة متسارعة من ١٧ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ١٧١,٥ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، بمعدل نمو سنوي قدره ٣٣,٥٪ . بينما سجلت صادرات الخدمات

وعوامل الانتاج في الخارج معدل نمو قدره ٤١,٩٪ لنفس الفترة .

أما على صعيد الواردات السلعية ، فقد ارتفعت من ٩٥,٣ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٧١٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ بمعدل نمو سنوي قدره ٢٨,٧٪ . وذلك نتيجة ارتفاع واردات السلع الرأسمالية والوسيلة بسبب الاستثمار المتزايد وارتفاع الطلب على المواد الغذائية بسبب ارتفاع الدخل الفردي وزيادة عدد السكان . وأدى هذا بدوره إلى ارتفاع العجز التجاري من ٧٨,٣ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٥٤٤,٥ مليون دينار عام ١٩٨٠ . (٥)

كان واضحاً أن تدفق العملات الأجنبية إلى الأردن من المساعدات والقروض قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً ، وخاصة حين تضاعفت حوالات العاملين الأردنيين في الخارج ١٦ مرة حتى بلغت ٢٣٦,٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ . وزاد حجم المساعدات العربية الرسمية خاصة بعد مؤتمر بغداد حيث خصص للأردن أكثر من ١٢٠٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية . وزاد حجم المساعدات العربية لدعم الموازنة العامة على ٢٠٠ مليون دينار . وقد قفزت الارصدة من الذهب والعملات الأجنبية من ١٠٦,٧ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٦٢٤ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٠ ، وحقق ميزان المدفوعات الأردني بالرغم من زيادة العجز في الميزان التجاري وفراً قدره ١١١ مليون دينار خلال عام ١٩٨٠ .

إن ارتفاع التسهيلات الائتمانية الناتجة عن السيولة العالية التي شهدتها الإقتصاد زادت التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية إلى القطاع الخاص من ٥٨ مليون دينار إلى ٥٣٢ مليون دينار بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ (٦) . وبالرغم من الزيادات الكبيرة في عرض النقد والتسهيلات الائتمانية فلم تتأثر أسعار الفائدة بالرغم من محاولات البنك المركزي توزيع الائتمان لصالح القطاعات الانتاجية عن

طريق النسب الالزامية . وقد أدت هذه التسهيلات إلى ارتفاع الطلب المحلي وزيادة معدلات التضخم .

وللحد من سوء توزيع الدخل وارتفاع أسعار المواد الغذائية ، فقد اتخذت الحكومة اجراءات اقتصادية مثل دعم بعض المواد الغذائية وتحديد أسعار البعض الاخر، فقد رصد لدعم السلع اكثر من ٥٠ مليون دينار عام ١٩٧٩ .

وإزاء هذه التطورات السريعة والتدخل الحكومي ، ارتفعت النفقات الحكومية من ١١٩,٥ مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى ٥٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، اي بمعدل زيادة سنوية قدرها ٢٤٪ ، وزادت نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٦٣٪ عام ١٩٨٠ . ولتمويل العجز المتزايد في الموازنة الحكومية ، إرتفعت الديون الخارجية من ٦٨,٣ مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى ٣٨٢,٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، وارتفعت نسبتها إلى الدخل القومي من ٢٨,٢٨٪ إلى ٣٢,٣٪ لنفس العامين على التوالي .

لقد كانت هذه التطورات أسرع من قدرة الحكومة على وضع سياسات تصحيحية قادرة على ضبط السوق . فقد أدى تدخل الحكومة المباشر في الأسعار والكميات إلى اضعاف دور القطاع الخاص في العملية التنموية ، فالسياسات التي انتهجتها الحكومة لم تنجح بالرغم من كل محاولاتها الجادة في الحد من الطلب على الائتمان ، وذلك بسبب ثبات أسعار الفائدة التي جعلت الاقبال على الائتمان لتغطية الحاجات الاستهلاكية والانتاجية يبدو زهيد الكلفة . كما أن الحد من حرية الأسعار في سوق السلع والخدمات من الوصول إلى مستوياتها المنطقية بفعل الطلب والعرض زاد من الطلب على الاستهلاك .

أما سعر صرف الدينار الأردني ، والذي تحدد بموجب علاقته مع العملات الأخرى بوحدة حقوق السحب الخاصة في شباط عام ١٩٧٥ وبسعر يعادل ٢٨٨ فلساً ، فقد ارتفع سعر صرفه بالنسبة للعملات الرئيسية ، خلال هذه الفترة ، وبخاصة الدولار الأمر الذي حفز الاستيراد وأغرى بأخذ القروض . (٧)

إن استمرار تدفق العملات الأجنبية الناتجة عن زيادة حوالات العاملين والمساعدات العربية من الخارج عمل كغطاء لهذه التشوهات الهيكلية التي ما برح يعاني منها الإقتصاد ، وادى إلى تأجيل ظهورها إلى فترات لاحقة بالرغم من نجاح سياسات الحكومة في ضبط التضخم خلال تلك الفترة .

٢.١.٢ الفترة الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥)

تميزت هذه الحقبة الزمنية بانها بداية لمرحلة التكيف مع انخفاض عائدات النفط الذي بدأت في نهاية عام ١٩٨٢ ، واكمال المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي بدأت خلال الفترة السابقة . ولقد وضع الأردن مع نهاية عقد السبعينات وبداية الثمانينات خطة اقتصادية جديدة على أساس استغلال فرصة ارتفاع أسعار النفط . وبدا في هذه الفترة ان المشكلة التنموية هي الاكثر الحاحا خاصة ان محاولات الحكومة لاشباع السوق وسد الفجوات في الاسواق المختلفة نجحت في نهاية عام ١٩٨٠ في كسر الارتفاع في تكاليف المعيشة ، حتى انخفض معدل الارتفاع في الأسعار عام ١٩٨١ إلى ٧,٧٪ بالمقارنة مع ١١٪ عام ١٩٨٠ .

وجاءت الخطة التنموية للاموام ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ طموحة جدا ، وخاصة مع استمرار ارتفاع أسعار النفط . فقد حدد حجم الانفاق فيها بحوالي ٢ الاف مليون دينار ، ولكن الامور مع بدايات عام ١٩٨٢ بدأت تأخذ منحى جديد . ففي ظل الحرب

العراقية الإيرانية ، والتي اخذت مجرى جديد أثر على المناخ الاقتصادي ؛ بدأت بعض دول الخليج تعيد النظر في حجم مساعداتها العربية . وقطعت بعض الدول العربية مساعداتها المنتظمة للأردن وانخفض عام ١٩٨٣ الطلب على الأيدي العاملة الأردنية . (٨)

وقد أثر حجم التراجع الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٨٤ واستمر خلال عام ١٩٨٥ على حجم الاستيراد الذي بدأ يميل نحو الهبوط بشكل تدريجي . وأما الصادرات ، فقد ارتفعت عام ١٩٨٤ وحافظت على مستواها خلال عام ١٩٨٥ . ويعزى الانخفاض في الاستيراد إلى انخفاض الطلب المحلي الناتج عن انخفاض حوالات العاملين وضعف الناتج المحلي . أما الصادرات فيعزى ارتفاعها إلى بلوغ كثير من الصناعات مرحلة الإنتاج الكامل كالبوتاس والاسمدة . (٩) إلا أن التراجع في الأسواق العالمية لسلع التصدير الأردنية بدأ يؤثر تأثيرا سلبيا على معدلات النمو ، حيث انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجاري من ١٨٪ عام ١٩٨١ إلى ٧٪ عام ١٩٨٥ .

وبالرغم من انخفاض العجز التجاري من ٨.٣ مليون دينار عام ١٩٨١ إلى ٧٦١,٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، وانخفاض نسبته من الناتج المحلي من ٦٥٪ عام ١٩٨١ إلى ٤٣٪ عام ١٩٨٥ ، إلا أن العجز في الحساب الجاري ارتفع من ١٤ مليون دينار عام ١٩٨١ إلى ١٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، وذلك بسبب الإنخفاض الشديد في المساعدات العربية والتي انخفضت من ٤١٥ مليون دينار عام ١٩٨١ إلى ٢٩١ مليون دينار عام ١٩٨٥ .

وبدأت تبرز عدة ظواهر مع بداية عام ١٩٨٤ ، مثل ضرورة دعم التصدير وضرورة الحد من الاستيراد وضرورة اللجوء إلى الحماية لاحتلال الواردات من السلع والخدمات بالمنتجات الأردنية وتحقيقا لهذه الأهداف تبنت الحكومة الأردنية عدة سياسات منها إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار ومنح امتيازات ضريبية

وجمركية مفرية ، بالإضافة إلى تشجيع التصدير عن طريق دعم مؤسسة المراكز التجارية ، والدخول باتفاقيات تجارية ثنائية مع الكثير من الدول العربية .

وبسبب تحول الفائض في الطلب إلى فائض في العرض ، عملت الحكومة على تحويل الدعم من دعم للسلع التموينية إلى دعم للانتاج والتصدير ، ونتيجة لهذه الظروف استقر معدل التضخم حتى وصل معدله إلى ٣٪ عام ١٩٨٥ ، بعدما كان ٧,٥٪ عام ١٩٨١ .

أدى انخفاض المساعدات العربية والمنح إلى زيادة الديون الخارجية لتمويل المشاريع التي بوشر بها خلال الخطة الخمسية . فقد ارتفع رصيد الديون غير المسددة من ٥١٢,٧ مليون دينار عام ١٩٨١ إلى ١,٥٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ . وقد ارتفعت نسبة هذه الديون إلى الإحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية من ٧٦,٨٪ عام ١٩٨١ إلى ١٣٧,٨٪ عام ١٩٨٥ . أما مدفوعات خدمة هذه الديون فقد ارتفعت من ٧٦,٢٣ مليون دينار إلى ١٢٠,٣٥ مليون دينار للعامين على التوالي .

جاء الانجاز الاقتصادي خلال الفترة ٨١-١٩٨٥ مختلطاً ، ففي السنتين الاوليين ، حقق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة نسبياً وصلت ٦٪ ؛ أما السنوات من ٨٣ إلى ٨٥ فقد شهدت بداية مرحلة التراجع الاقتصادي . وقد أدى هذا إلى زيادة دور الحكومة في الانعاش الاقتصادي ولكن بسياسات أنية تقل عن مستوى القرارات التي تم تبنيها لمعالجة التضخم .

٢.١.٣ الفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٨) و ظهور الأزمة الاقتصادية (١٠)

استمر الاقتصاد الأردني يعاني من الظروف الصعبة التي خلفتها الاوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية والركود الاقتصادي العالمي . وبالنظر إلى المؤشرات

الاقتصادية المختلفة ، بدأ للأردن ضرورة اجراء بعض التصحيحات التي تتطلبها الظروف الصعبة التي استجدت خلال الفترة السابقة .

١.٢.١.٣ الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الجاري من ٠,٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٠,٢٪ عام ١٩٨٨ . وفي ضوء الارتفاع الذي شهده المستوى العام للأسعار بنسبة ٦,٦٪ عام ١٩٨٨ ، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابت بنسبة ٦,١٪ عام ١٩٨٨ . أما الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق الجاري فقد انخفض معدل نموه من ٢,٧٪ عام ١٩٨٧ إلى ٠,١٪ عام ١٩٨٨ ، ويعزى هذا الانخفاض إلى تدهور صافي دخل عوامل الانتاج في الخارج .

٢.٣.١.٣ التطورات النقدية

من أبرز ملامح التطورات النقدية خلال هذه الفترة ، انخفاض معدل السيولة المحلية ٢٤ إلى ١٠,٧٪ عام ١٩٨٨ مقابل توسع ١٠,٥٪ عام ١٩٨٦ . حيث بلغ بالارقام المطلقة عام ١٩٨٨ ما قيمته ٢٦٢٦,٤ مليون دينار . وارتفع عرض النقد ١٤ من ٨٩٧,١ مليون دينار عام ١٩٨٦ إلى ١١٦٦,٨ مليون دينار عام ١٩٨٨ بمعدل نمو سنوي قدره ٩,١٥٪ .

وبالنظر إلى العوامل المؤثرة على السيولة المحلية خلال عام ١٩٨٨ ، يلاحظ أن الائتمان المحلي كان له الأثر الأكبر في نمو السيولة ، حيث ارتفع بمقدار ٤٤٤,٩ مليون دينار ، وبلغت حصة القطاع العام منها ٧٥,٦٪ وحصل القطاع الخاص على النسبة الباقية . وقد زاد رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الا ما نسبته ٨٪ ليبلغ ١٦٣٤ مليون دينار عام ١٩٨٨ مقابل ١٣٩٥,٤ مليون دينار عام ١٩٨٦ و ١٥١٣ مليون دينار عام ١٩٨٧ . وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدل التضخم .

٣.٣.١.٢ الموازنة العامة

أما على الصعيد الحكومي ، فقد بلغ العجز المالي للحكومة عام ١٩٨٨ ما يقارب ٢٢٧.٢ مليون دينار حيث ارتفع بمعدل ٧.٥٪ عن عام ١٩٨٧ . وشكل نسبة ١٣.٤٪ من الناتج المحلي و ١٢.٢٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٨٨ . وحققت الإيرادات المحلية معدل نمو طفيف بلغ ١.٨٪ عام ١٩٨٨ مقابل ١٦.٧٪ عام ١٩٨٦ ، إلا أن نسبتها من الناتج المحلي ارتفعت لتصبح ٣١.٨٪ عام ١٩٨٨ مقابل ٣١.٤٪ عام ١٩٨٦ . ويعزى تباطؤ النمو في تلك الإيرادات إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية والتي تأثرت بالارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية حيث تراجعت بمعدل ٢.٣٪ عام ١٩٨٨ مقابل زيادة معدلها ٦٦.٢٪ عام ١٩٨٦ .

أما الإيرادات الكلية ، فقد ارتفعت بمعدل ٨.٥٪ عام ١٩٨٨ ، من ٧٣٨.٩ مليون دينار عام ١٩٨٦ إلى ٨١٨.٤ مليون دينار عام ١٩٨٨ ، وحققت أعلى معدل إلى الناتج القومي الإجمالي بلغ ٤٣.٩٪ . ويعود ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الخارجية عام ١٩٨٨ بما مقداره ٢٢٨.١ مليون دينار ، وبنسبة نمو ٢١.٣٪ ، بينما انخفضت عام ١٩٨٦ بنسبة ١٨.٢٪ . وساهمت المساعدات المالية لدعم الموازنة بالجزء الأكبر من الزيادة في الإيرادات الخارجية عام ١٩٨٨ ، حيث بلغت ١٦٤ مليون دينار ، بمعدل نمو ٢٨.٥٪ ، بينما حققت تراجع بمعدل ١١.٢٪ عام ١٩٨٦ . وحققت المسحوبات من القروض الخارجية معدل نمو بلغ ٦.١٪ عام ١٩٨٨ لتصل إلى ٦٤.١ مليون دينار .

وإزاء هذه التطورات في الإيرادات الكلية ، ارتفعت النفقات العامة بمعدل ٨.٢٪ عام ١٩٨٨ وبلغت ١.٤٥.٧ مليون دينار مقابل ٩٨١.٣ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، وشكلت نسبة ٥٦٪ من الناتج القومي مقابل ٥١.١٪ عام ١٩٨٦ . ويتبين من الأداء المالي للحكومة استمرار الإختلال الهيكلي في الموازنة العامة المتمثل بارتفاع نسبة العجز للناتج المحلي وارتفاع نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي وقصور الموارد المحلية من

تغطية النفقات الجارية .

٤.٢.١.٢ سعر الصرف

انتهجت السلطة النقدية ، ممثلة بالبنك المركزي ، سياسة مرنة في تحديد سعر صرف الدينار ليتجاوب مع الاوضاع الاقتصادية الجديدة . ففي منتصف شهر تشرين أول من عام ١٩٨٨ ، قام البنك بتعميم سعر صرف الدينار مرحليا وذلك بهدف تضيق الفجوة بين موارد البلاد ومدفوعاتها من العملات الاجنبية . وقد انخفضت عام ١٩٨٨ الإحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية إنخفاضاً شديداً حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها بلغ ٢٤٦,٨ مليون دينار بعد أن كانت ٨٧٠,٤ مليون دينار عام ١٩٨٧ مما أدى إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ٢٠,٨٪ .

وقد انعكس هذا الانخفاض في سعر الدينار على ارتفاع الرصيد غير المسدد للقروض الحكومية بنسبة ٥٥٪ عام ١٩٨٨ مقابل ٧,٦٪ عام ١٩٨٧ ، أي بمقدار ١٤٧٥,١ مليون دينار . وإذا أضفنا رصيد القروض المكفولة من الحكومة ، يرتفع الرصيد غير المسدد من الديون الخارجية ليصبح ١٧٢٦,٦ مليون دينار عام ١٩٨٨ مقابل ١٢١٦ مليون دينار عام ١٩٨٧ بزيادة نسبتها ٤٢٪ عام ١٩٨٨ . وارتفعت نسبة الرصيد غير المسدد إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٩٢,٥٪ عام ١٩٨٨ مقابل ٦٥,١٪ عام ١٩٨٧ . وقد أدى تخفيض سعر الدينار وارتفاع مستوى المديونية الخارجية إلى انخفاض الثقة في الاقتصاد الأردني وضعف ميزان مدفوعاته .

٤.٢.١.٢ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

أما على صعيد التجارة الخارجية ، فقد شهدت توسعاً ملموساً خلال الفترة . فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من ٢٢٥,٦ مليون دينار عام ١٩٨٦ إلى ٣٢٤,٨ مليون دينار سنة ١٩٨٨ . وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة صادرات البوتاس والاسمدة

والفوسفات وزيادة القدرة التنافسية للصادرات بسبب انخفاض سعر صرف الدينار ،
ناهيك عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الصادرات من حيث تخفيض الفائدة
على السلف المقدمة للمصدرين ومنحهم تسهيلات بالدفع بالعملات الاجنبية .

إلا أن ارتفاع الصادرات واكبه ارتفاع المستوردات عام ١٩٨٨ لتصل إلى ١.٢٢.٥
مليون دينار مقابل ٨٥.٠٢ مليون دينار عام ١٩٨٦ اي . وقد ترتب على ذلك ارتفاع
نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي لتبلغ ٥٤.٨٪ عام ١٩٨٨ مقابل ٤٤.٣٪ عام ١٩٨٦ .
وحقق بذلك الميزان التجاري عجزا مقداره ٦٣٨.٥ مليون دينار عام ١٩٨٨ مقابل
٥٩١.٨ مليون دينار عام ١٩٨٦ .

أما العجز في ميزان المدفوعات الكلي فقد بلغ عام ١٩٨٨ ما مقداره ٧٢.٧ مليون
دينار مقابل وفر ٣٥ مليون دينار عام ١٩٨٦ وعجز مقداره ٤٢.٤ مليون دينار عام
١٩٨٧ . أي أن العجز عام ١٩٨٨ نما بمعدل كبير بلغ ٧١٪ . أما حوالات العاملين بالخارج
والتي يعتمد عليها الأردن لحشد موارده التنموية فقد انخفضت عام ١٩٨٨ عن عام
١٩٨٦ بمقدار ٧٨.٨ مليون دينار مما أثر سلبيا على ميزان المدفوعات وساهمت في
زيادة الإختلال فيه .

٢.٢ المبحث الثاني : برنامج التصحيح الاقتصادي الأول (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

إزاء التراجعات في ميزان المدفوعات ، وزيادة الاختلال الخارجي والداخلي ، وارتفاع الأسعار ، وانخفاض حصيلة العملات الأجنبية ، كان لا بد للأردن من إجراء بعض التصحيحات الاقتصادية للحد من هذه الاختلالات . فقد قامت الحكومة بتجميد الانفاق ، وتقييد السياسات النقدية ، وفرض ضرائب جديدة ، ورفع معدلات الضرائب القائمة . وبسبب محدودية فعالية هذه الإجراءات قامت الحكومة بالتشاور مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، وأسفرت عن الاتفاق على حزمة شاملة من التصحيحات الاقتصادية تستهدف الحد من الاختلالات القائمة في الاقتصاد الأردني ، وتمكن الأردن من إعادة جدولة ديونه والحصول على ديون جديدة بشروط ميسرة .

انتهجت الحكومة برنامج للتصحيح الاقتصادي متوسط الاجل للفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ حظي بدعم المؤسساتين الدوليتين يتيح للأردن امكانية اللجوء إلى المؤسسات الدولية لطلب مساندة الاقتصاد والتغلب على المشكلات التي يواجهها . ويهدف هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني وجعله يعتمد أكثر على موارده الاقتصادية وزيادة الادخار والتصدير والاستثمار وتقليص الاستهلاك والاستيراد وبناء الاحتياطي النقدي من العملات . ويرتكز البرنامج بصورة رئيسة إلى تعزيز الثقة بالاقتصاد الأردني واستقرار سعر الصرف لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي. (١١)

١.٢.٢ أهداف البرنامج الرقمية

يهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف الرقمية التالية (١٢) :

- ١ - تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي يرتفع من صفر بالمئة عام ١٩٨٩ إلى ٤٪ عام ١٩٩٣ .
- ٢ - تخفيض معدلات التضخم من ١٤٪ عام ١٩٨٩ إلى ٧,٣٪ عام ١٩٩٣ .
- ٣ - زيادة الاعتماد على القدرات الذاتية في مجال الموازنة العامة وميزان المدفوعات .
- ٤ - تخفيض عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي من ٢٠٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٠٪ عام ١٩٩٣ بدون المساعدات المالية ومن ١٠٪ عام ١٩٨٩ إلى ٦٪ عام ١٩٩٣ مع المساعدات المالية .
- ٥ - زيادة الايرادات المحلية للدولة من ٢٩٪ من الناتج المحلي عام ١٩٨٩ إلى ٣٤٪ عام ١٩٩٣ ومن ٥٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى ١١٠٤ مليون دينار عام ١٩٩٣ بالقيم المطلقة .
- ٦ - تخفيض المساعدات المالية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي من ١٠٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤٪ عام ١٩٩٣ ، أي من ١٩٤ مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى ١٣٠ مليون دينار عام ١٩٩٣ .
- ٧ - تخفيض النفقات العامة الاجمالية بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي من ٤٩٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤٤٪ عام ١٩٩٣ ، أي من ٩٥١ مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى ١٤٢٩ مليون دينار عام ١٩٩٣ .
- ٨ - تخفيض عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٩,٢٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢٣,٥٪ عام ١٩٩٣ . وكذلك تخفيض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٥٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢٪ عام ١٩٩٣ ، والى

حالة التوازن عام ١٩٩٣. وذلك من طريق زيادة الصادرات السلعية من ٢٩٪ من الناتج المحلي عام ١٩٨٩ إلى ٣٠٪ عام ١٩٩٣. وتخفيض المستوردات من ٧٢٪ من الناتج المحلي عام ١٩٨٩ إلى ٥٨٪ عام ١٩٩٣. (١٣)

ويرتكز البرنامج في تحقيق أهدافه في مجال الموازنة العامة على تحديث النظام الضريبي، وتوسيع قاعدته، ومراجعة النفقات الحكومية وتوجيهها إلى المجالات الضرورية والجدية، ورفع كفاءة المؤسسات العامة بهدف زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية. أما على صعيد ميزان المدفوعات، فيتضمن البرنامج في هذا الصدد تشجيع الصادرات وتنويع أسواقها وتشجيع السياحة وزيادة تدفق تحويلات العاملين بالخارج وإعادة جدولة الديون مع الحكومات الدائنة (نادي باريس) والبنوك التجارية الدائنة (نادي لندن) مع استمرار السعي للحصول على المساعدات المالية العربية.

أما على صعيد الاستثمار والاستهلاك، فقد توقع البرنامج زيادة الاستثمار الخاص من ٥.٥ مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى ٨٧٧ مليون دينار عام ١٩٩٣ أي بنسبة ٢٧٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩٣. وزيادة إجمالي الاستهلاك من ١٩٩٩ مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى ٢٩٥٥ مليون دينار عام ١٩٩٣ أي بنسبة ٩١٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩٣ بالمقارنة مع ١٠.٢٪ من الناتج المحلي عام ١٩٨٩. وذلك من خلال تنشيط دور القطاع الخاص وتعزيز المناخ الاستثماري. وبالنسبة لضبط التوسع النقدي، فقد توقع البرنامج زيادة عرض النقد ع ٢ من ٢٦٥٨,٨ مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى ٤٧٢٧ مليون دينار عام ١٩٩٣.

٢٠٢٠٢ تقييم أداء البرنامج في عامه الأول (١٩٨٩)

تشير توقعات السنة الأولى لبرنامج التصحيح إلى أن الناتج المحلي بسعر الكلفة الثابت لن يحقق أي نمو خلال عام ١٩٨٩ ، بينما أظهرت الأرقام الفعلية لعام ١٩٨٩ تراجع هذا الناتج بنسبة ١٠.٤٥٪ . ويمرّ ذلك إلى تراجع قطاع الزراعة بسبب الظروف الجوية القاسية التي عانى منها هذا القطاع ، بالإضافة إلى تراجع قطاع الانشاءات بسبب تدني تدفق حوالات العاملين من الخارج ، والأهم من ذلك إرتفاع أسعار المواد الخام اللازمة لعمليات الإنتاج بسبب تخفيض قيمة الدينار مما أدى إلى تخفيض العرض الكلي من السلع والخدمات . أما معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري فقد ارتفع بمعدل ٥٪ مقابل ١٤٪ حسب تقديرات البرنامج . أما فيما يتعلق بالاسعار ، فقد حققت خلال نفس العام ارتفاعاً حاداً ، حيث وصل معدل التضخم إلى ما نسبته ٢٥.٨٪ في حين استهدف البرنامج ١٤٪ .

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية في إطار البرنامج ، فقد حدد البرنامج معدلات نمو في السيولة تؤمن الاستقرار النقدي ، وحدد سقوفاً على الائتمان الحكومي لضمان توفير الائتمان المناسب للقطاع الخاص . فقد بلغ معدل نمو السيولة خلال عام ١٩٨٩ ما نسبته ١٢.٢٥٪ بالمقارنة مع ١١.٣٪ محددة في برنامج التصحيح لنفس العام . وباستبعاد أثر انخفاض سعر الصرف على مكونات السيولة بالعملة الاجنبية والمتمثلة في ودائع المقيمين بهذه العملات ، ينخفض معدل نمو السيولة إلى ٧.١٦٪ .

وبخصوص الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني لاستعادة استقرار سعر صرف الدينار الأردني ، فقد تبنى البنك خلال عام ١٩٨٩ سياسة تسعير جديدة

مبنية على اعادة ربط الدينار بسلة للعملات الاجنبية وفق اوزان مختلفة تعكس علاقة الأردن مع العالم الخارجي .

ومن أجل اعادة بناء الاحتياطات الاجنبية للمملكة ، فقد اتخذ البنك عدة تدابير من بينها فرض نسبة ٣٥٪ على ودائع البنوك بالعملات الاجنبية كاحتياطي نقدي الزامي يدفع البنك المركزي بموجبه فائدة عليها بحس السوق العالمي لتشجيع البنوك على الإحتفاظ بهذا الإحتياطي لدى البنك المركزي وتخفيض نسبة ما يسمح للمصدر الأردني بأن يحتفظ به بالعملة الاجنبية لدى أي بنك أو شركة مالية من ٥٠٪ إلى ٣٠٪ من قيمة الاعتمادات التصديرية الواردة لصالحه وبوالص التحصيل .

وكننتيجة لهذه الاجراءات وارتفاع حجم المساعدات العربية خلال عام ١٩٨٩ ، بالإضافة إلى إعادة جدولة أقساط وفوائد الديون الخارجية ، ارتفع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي بمقدار ٣٢٢,٧ مليون دينار بالمقارنة مع ٦٠ مليون دينار حسب توقعات البرنامج . وارتفعت هذه الموجودات لدى البنك المركزي بمقدار ١١٠,٣ مليون دينار لنفس العام .

أما إذا نظرنا على أداء الحكومة المالي ، نجد ان الإيرادات العامة سنة ١٩٨٩ قد بلغت ٨٥٥,٥ مليون دينار متجاوزة بذلك المستوى المتوقع في البرنامج والبالغ ٧٣٤ مليون دينار أي بنسبة ١٦,٥٪ . وجاء ذلك نتيجة زيادة الإيرادات المحلية والمساعدات المالية عن المستوى المتوقع في البرنامج بالنسبتين ٢,٧٪ و ٥٨,٥٪ على التوالي .

وقد سجل اجمالي الانفاق انخفاض بنسبة ٤,٨٪ عن مستواه المتوقع في البرنامج ليبلغ ٩٩٢,٦ مليون دينار مقابل ٩٤٧ مليون دينار حسب توقعات البرنامج

وذلك بسبب تجاوز الانفاق الجاري والرأسمالي لمستواهما المستهدف في البرنامج بنسب بسيطة بلغت ٠,٦٢٪ و ٢٠٪ على الترتيب . أما صافي الاقتراض الحكومي فقد انخفض عن مستواه المتوقع بما قيمته ٢,٢ مليون دينار .

أدت هذه التطورات إلى ظهور عجز مالي بدون المساعدات بلغ ٣٩٨,٨ مليون دينار مقابل ٢٨١ مليون دينار استهدفها البرنامج ، أي بارتفاع نسبته ٤,٦٪ . بينما سجل عجز الموازنة مع المساعدات انخفاض نسبته ٣٧,٩٪ عن المستوى المتوقع في البرنامج والبالغ ٢٢١ مليون دينار ليصل إلى ١٣٧,١ مليون دينار . وقد تم تمويل هذا العجز بالاقتراض الداخلي وصافي التمويل الخارجي . وانخفضت نتيجة ذلك نسبة عجز الموازنة بدون المساعدات إلى الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى ١٧,١٪ مقابل ١٤,٩٪ استهدفها البرنامج . وانخفضت ايضا نسبة العجز المالي مع المساعدات إلى الناتج المحلي الاجمالي عن النسبة المحددة في البرنامج البالغة ٨,٦٪ لتصل إلى ٥,٨٨٪ .

أما على الصعيد الخارجي ، فقد حقق الميزان التجاري عجزا بلغ ٥٨٥,٢ مليون دينار بانخفاض قدره ٢٩٤,٥ مليون دينار عن المستوى المستهدف في البرنامج ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة المستوردات خلال العام عما توقعه البرنامج بقيمة ٢٧٨ مليون دينار وبنسبة ١٣٪ لتبلغ ١٢٢٢,٩ مليون دينار ؛ وارتفاع الصادرات عما توقعه البرنامج بمقدار ١٦,٥ مليون دينار وبنسبة ٢,٧٪ لتبلغ ٦٣٧,٦ مليون دينار .

وسجل ميزان الخدمات وفراً دون ما هو متوقع في البرنامج بمقدار ١٥٥,٤ مليون دينار وبنسبة ٢٦,٦٪ ليبلغ ٣١٩,١ مليون دينار وذلك بسبب انخفاض صافي حوالات العاملين بقيمة ١٢٦,٣ مليون دينار وبنسبة ٢٥,٤٪ عما توقعه البرنامج

حيث بلغ ٢.٦.٢ مليون دينار مقابل ٤١١ مليون دينار جاء في البرنامج . وحقق الحساب الجاري وفرا بقيمة ١.٤.٩ مليون دينار خلال عام ١٩٨٩ مقابل وفر بلغ ٩٧ مليون دينار استهدفه البرنامج . وجاء ذلك بسبب زيادة صافي حوالات بدون مقابل ليبلغ ٣٧١.١ مليون دينار مقابل ٢٩٨.٨ مليون دينار من قبل البرنامج . ونتيجة لهذه التطورات ، حقق ميزان المدفوعات ، مقاسا برصيد الحساب الجاري وصافي حركة رأس المال غير النقدي ، وفرا بلغ ٣٢٧.٥ مليون دينار مقابل وفر مقداره ٦.٤ مليون دينار جاءت بالبرنامج .

أما بالنسبة لرصيد عمليات القطاع النقدي فقد أظهر وفرا بلغ ٣٢٢.٦ مليون دينار عام ١٩٨٩ بزيادة قدرها ٢٦٦.٢ مليون دينار عما جاء في البرنامج . ويعزى جزء من هذا الوفر إلى فروقات اعادة التقييم الناتجة عن انخفاض سعر صرف الدينار عام ١٩٨٩ عنه في عام ١٩٨٨ انعكست في ارتفاع قيمة النقد في صافي الموجودات الاجنبية بالدينار . وفي ضوء هذه التطورات ، فقد انخفض عجز الميزان التجاري لعام ١٩٨٩ كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٤.٤٪ توقعها البرنامج إلى ٢٥.١٪ . وارتفع الوفر في الحساب الجاري والميزان الكلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى ١٩.٩٪ و ١٤٪ مقارنة بنسبة ٠.١٪ و ٠.٢٪ حسب ما جاء في البرنامج . وتبين الجداول (٢-٣) و(٣-٣) و(٤-٣) التالية مقارنة بين أهداف البرنامج والمتحقق فعلاً لعام ١٩٨٩ .

جدول (٢-٣)

مقارنة البنود الرئيسية للموازنة العامة مع توقعات برنامج التصحيح الاقتصادي لعام ١٩٨٩ (مليون دينار)

الاختلاف (%)	١٩٨٩	البرنامج	البند
١٦,٥	٨٥٥,٥	٧٣٤	الإيرادات العامة
١,٤٩-	٥٦٥,٤	٥٧٤	الإيرادات المحلية
٦٣,٥	٢٦١,٧	١٦٠	المساعدات
٤,٨	٩٩٢,٦	٩٤٧	إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض
٠,٦٣	٧٤٩,٧	٧٤٥	التنفقات الجارية
٢,٠	٢٤٢,٩	٢٠٢	التنفقات الرأسمالية
٤,٦	٣٩٨,٨-	٣٨١-	العجز الكلي دون المساعدات
٢٧,٩-	١٣٧,١-	٢٢١-	العجز الكلي مع المساعدات
٤٦,٤-	١١٨,٣	٢٢١	التمويل
٤٥	٩٦	٦٦	صافي التمويل الخارجي
٨٥	٢٢,٣	١٥٥	صافي التمويل الداخلي
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %			
	٣٦,٧	٢٨,٧	الإيرادات العامة
	٤٢,٦	٣٧,٤	إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض
	١٧	١٤,٩	العجز الكلي دون المساعدات
	٥,٨٨	٨,٦	العجز الكلي مع المساعدات

المصدر : (١) البنك المركزي الأردني : النشرة الإحصائية الشهرية .

(٢) وزارة المالية - دائرة الموازنة العامة .

(٣) برنامج التصحيح الاقتصادي (1989 - 1993) . البنك المركزي الأردني .

جدول (٣-٣)

مقارنة البنود الرئيسية لميزان المدفوعات مع

توقعات برنامج التصحيح الاقتصادي لعام ١٩٨٩ (مليون دينار)

البنود	البرنامج	فعلي
الحساب الجاري	٢,٨	٢١٤,٢
ميزان البضائع	٨٧٩,٨-	٥٨٥,٣-
الصادرات	٦٢١,١	٦٣٧,٦
المستوردات	١٥٠٠,٩-	١٢٢٢,٩-
ميزان الخدمات منه :	٥٨٣,٨	٤٢٨,٤
حوالات العاملين (صافي)	٤٣٢,٧	٣٠٦,٣
السفر (صافي)	١٧٦,٤	٧٢,٢
حوالات بدون مقابل (صافي)	٢٩٨,٨	٣٧١,١
حساب رأس المال	٣,٦	١١٣,٣
الميزان الكلي	٦,٤	٣٢٧,٥
القطاع النقدي **	٥٦,٣-	٣٢٢,٦-
صافي السهو والخطأ	٤٩,٩	٣٢,٨
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		
الميزان التجاري	٣٤,٤-	٢٥,١-
الحساب الجاري	٠,١	٩,١٩
الميزان الإجمالي	٠,٣	١٤

المصدر : (١) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية .

(٢) برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٨٩ - ١٩٩٣) .

** وفر (-) .

جدول (٤-٣)

مقارنة أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي

مع المتحقق فعلاً لعام ١٩٨٩ (%)

البنء #	البرنامج	فعلى
١	صفر	-٠.٤٥
٢	١٤	٥
٣	١٤	٢٥.٨
٤	١١.٣	١٢.٢٥
٥	٦.	٢٢٢.٧

جميع البنوء بالنسبة المثوية مءا صافي الموءوءاء الأءنبية فهى بالملىوء دينار .

ويتبين من الجءاءل أءلاه أن أهءاف البرنامج هى أهءاف مءالى بها ولا ءعكس قءرة الإقتصاد الأءءنى على ءءقبقها ، ولعل منشاء ذلك يعوء إلى عءم ءراسة الوءع الإقتصاءى فى الأءءن بالشكل المءلوب والإعءماء على سببسات نجءء فى ءول أءرى لها هبكل إقتصاءى مءءلف بالرءم من ءشابها مشاكلها مع المشاكل الإقتصاءية فى الأءءن . إن الوقت الذى يقضىه موظفى الصءءوءق فى الأءءن ءبىر ءافى لإءراء مسوءاء ءءية ءبىن مواضع الإءءلاءل الإقتصاءية ، ءبء أن الإعءماء على المءلوءاء الءى يزوءها البنءء المءركزى قء ءكون ءبىر ءافية لءقربىر السببسات ووءع الأهءاف .

٣.٢.٣ أزمة الخلبع وأءرها على نءاءع البرنامج لعام ١٩٩٠

ءاءر الإقتصاد الأءءنى سلباً بسبب نشوب أزمة الخلبع فى آب ١٩٩٠ ، فقء ءراءعء ءوءاءء العاملبن ، وانءفض عءءهم فى ءول الخلبع العربى بسبب عوءة معظمهم إلى الأءءن ، وقء ءسر الأءءن أكبر أسواقه ءءصءبرية المءمءلة بأسواق

العراق والكويت والسعودية ، وضعت أيضاً المساعدات والمنح المالية العربية للأردن لموقفه من هذه الأزمة ، وقد تأثر قطاع السياحة والشحن والنقل البحري والبري بشكل كبير ، وذلك بسبب الحظر على خليج العقبة .

وقد حال الوضع الاقتصادي غير المستقر الذي شهده الاقتصاد الأردني بفعل هذه الأزمة دون الاستمرار في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي ، حيث أدى تراجع أداء معظم الفعاليات الاقتصادية خلال الخمسة شهور الأخيرة من عام ١٩٩٠ إلى عكس الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي بشكلٍ حال دون تحقيق الأهداف المتوقعة في هذا البرنامج .

وتشير توقعات البرنامج في عامه الثاني إلى تحقيق الناتج المحلي بسعر الكلفة الثابتة وبسعر السوق الثابت معدل نمو نسبته ٢,٥٪ لكلٍ منهما عام ١٩٩٠ ، في حين أسفرت أرقام ١٩٩٠ عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابت بنسبة ٠,١٧٪ ، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت بنسبة ضئيلة قدرها ١,٧٪ مقابل تراجع نسبته ٥,٧٪ عام ١٩٨٩. وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري نمواً نسبته ٧,٦٨٪ عام ١٩٩٠ مقابل ١٥,٩٪ استهدفها البرنامج.

وفيما يتعلق بمعدلات التضخم ومستويات الأسعار ، فقد ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بما نسبته ١٦,١٪ خلال عام ١٩٩٠ مقابل ١٢,١٪ حسب تقديرات برنامج التصحيح الاقتصادي ، ويُعزى هذا التراجع بين العامين إلى السياسات والإجراءات الحكومية المتخذة من قِبَل البنك المركزي الأردني ، والتركزة بمجملها على ضبط معدل نمو السيولة المحلية واستقرار سعر صرف الدينار ، وقد نجح البنك المركزي في تحقيق أهداف البرنامج ذات العلاقة بالسياسة النقدية ، إذ استطاع رفع

مستوى الاحتياطات الأجنبية الرسمية من العملات الأجنبية لتبلغ ما يعادل ٢٧٠,٨ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع ٢٣٠,١ و ٢١٨,٥ مليون دينار عام ١٩٨٩ و ١٩٨٨ على التوالي .

وفي ضوء برنامج التصحيح ، فقد تم تحديد مستويات الائتمان المحلي ، بشكل عام ، والائتمان الحكومي ، بشكل خاص ، وذلك لضمان توفير المصادر التمويلية اللازمة للقطاع الخاص . وارتفعت نسبة السيولة المحلية بنسبة ٨,٨٪ خلال الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٩٠ ، إلا أنه نتيجة أزمة الخليج ، فقد تراجع هذا المعدل إلى ٥٪ بالمقارنة مع ١٢,٢٥٪ عام ١٩٨٩ و ١٣٪ حسب ما جاء في البرنامج .

أما على صعيد التوسع النقدي ، فقد توقع البرنامج ارتفاعاً في صافي الموجودات الأجنبية بنسبة ٢٪ من رصيد السيولة في نهاية العام السابق . إلا أن الأرقام الفعلية فاقت ما هو متوقع في البرنامج ، إذ بلغت نسبة الزيادة في الموجودات الأجنبية ٨,٥٪ نهاية عام ١٩٩٠ وذلك بفعل المساعدات الأجنبية التي تلقاها الأردن من المجتمع الدولي كتعويض للانعكاسات السلبية لأزمة الخليج ، بالإضافة إلى توقف الأردن عن تسديد بعض القروض الخارجية .

وعلى صعيد المالية العامة للدولة ، فقد حققت الإيرادات العامة ما نسبته ٩١,٥٪ من المستوى المستهدف لها في برنامج التصحيح الاقتصادي لعام ١٩٩٠ لتبلغ ٩٢٨,١ مليون دينار ، وقد جاء ذلك حصيلة لزيادة الإيرادات المحلية بمعدل نمو ٣٢٪ ، إذ بلغت ٧٤٤ مليون دينار وانخفاض المساعدات الخارجية بنسبة ٣٧,٢٪ عن عام ١٩٨٩ ، إذ بلغت ١٦٤,٣ مليون دينار .

وقد ارتفعت نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت ٢٨,٤٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٢٢,٣٪ عام ١٩٨٩ مقابل ٣١٪ مستهدفة في البرنامج لعام ١٩٩٠. فبينما انخفضت المساعدات الخارجية كنسبة من الناتج المحلي إلى ٦,٣٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٨٪ استهدفتها البرنامج . أما إجمالي الإنفاق وصافي الاقتراض فقد بلغ ١.٢٣,١ مليون دينار عام ١٩٩٠ مقابل ١١٨٢ مليون دينار استهدفتها البرنامج وبنسبة إنجاز قدرها ٨٧,٤٪.

ونتيجة للتطورات السابقة فقد بلغ العجز المالي مع المساعدات ٩٤,٤ مليون دينار أو ما نسبته ٤٨٪ من توقعات البرنامج ، في حين بلغ العجز المالي بدون المساعدات خلال عام ١٩٩٠ حوالي ٢٥٨,٧ مليون دينار .

وبخصوص التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، فقد سجل الحساب الجاري خلال السبعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٠ وفراً بمقدار ١٢٣ مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره ٥١ مليون دينار توقعه البرنامج للعام بأكمله ، إلا أن ظروف أزمة الخليج وتأثيراتها السلبية على مختلف الفعاليات الاقتصادية أدت إلى عجز في الحساب الجاري مقداره ١٤٨,٢ مليون دينار عام ١٩٩٠ أو ما نسبته ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بما نسبته ٢٪ حسب البرنامج .

وقد أدت الظروف المرتبطة بأزمة الخليج والمتعلقة بفقدان بعض أسواق التصدير ، والعاشرين من خلال الأردن ، والعاشرين من الأردنيين العاملين في الخارج ، بالإضافة إلى إعادة بناء احتياجات المخزون من المواد الغذائية إلى تجاوز المستوردات الإجمالية لعام ١٩٩٠ توقعات البرنامج بما مقداره ٥٢ مليون دينار وما نسبته ٣,١٪ وتراجع الصادرات الإجمالية بما مقداره ١١٤ مليون دينار وما نسبته ١٣,٩٪ ،

ونتيجة لذلك سجل الميزان التجاري لعام ١٩٩٠ عجزاً قدره ١٠٠٩ مليون دينار أو ما نسبته ٣٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بنسبة ٣٢,٨٪ توقعها البرنامج .

وبالرغم من هذا ، فقد استطاع ميزان المدفوعات أن يحقق فائض بلغ ٢٠٥,٧ مليون دينار عام ١٩٩٠ ، وذلك بسبب الفائض المتحقق في صافي حساب رأس المال ، والبالغ ٢٥٣,٩ مليون دينار والناتج عن تحويل مدخرات العائدين الأردنيين من دول الخليج إلى الأردن نفسه مما عوض بعض التأثيرات السلبية لهذه الأزمة .

٢.٣ المبحث الثالث : برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني (١٩٩٢ - ١٩٩٨)

كان من نتيجة الأزمة الاقليمية التي مرت بالمنطقة أن عكست تراجعاً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي لجمال القطاعات الاقتصادية في عام ١٩٩٠ ، وبدايات عام ١٩٩١ ، إلا أن الاقتصاد شهد تحسناً واضحاً في أدائه في النصف الثاني من عام ١٩٩١ بعد أن استطاع التكيف مع الأوضاع الجديدة التي خلفتها أزمة الخليج وما ترتب عليها من توقف المساعدات العربية ، وخسارة الأسواق التصديرية التقليدية وعودة عدد كبير من الأردنيين العاملين في الخارج .

وفي سبيل التكيف مع الأوضاع المستجدة التي أفرزتها هذه الأزمة ، ولمعالجة الاختلالات الهيكلية القائمة ، قامت الحكومة الأردنية بتبني برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨) . فقد اجتمع وفد من صندوق النقد الدولي في شهر أيلول ١٩٩١ مع ممثلين من وزارة المالية والتخطيط والبنك المركزي الأردني ، وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على الخطوط العريضة لبرنامج تصحيح جديد متوسط

الأمد للفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨ . وقد جاءت السياسات المتفق عليها على شكل كتاب نوايا صادر من الحكومة الأردنية وموجه لإدارة صندوق النقد . ويسمح هذا الاتفاق بأن يستفيد الأردن من المساعدات المالية التي يطلق عليها اسم اتفاقات الإستعداد الإئتماني (Stand-By Arrangements) ، حيث تم الاتفاق على أن للأردن الحق بالحصول على ما يُعادل ٤٤,٤ مليون وحدة سحب خاصة ^(١٤) ، ولمدة ثمانية عشر شهرا ابتداءً من ٢٦ / ٢ / ١٩٩٢ ^(١٥) ، ويقوم الصندوق بمنح هذه المساعدات للأردن لقاء التزام الأردن بما ورد في كتاب النوايا بخصوص السياسات المالية والنقدية ونتائج هذه السياسات .

وللتأكد من التزام الأردن ببرنامج التصحيح ، يقوم كل ستة أشهر ، وفد من الصندوق بإجراء مشاورات (Consultation) مع الحكومة الأردنية يُحدد بناء عليها مدى درجة تطبيق السياسات الواردة في برنامج التصحيح . ويتم عمل هذا الإجراء بالنظر إلى ما يُسمى معايير الأداء (Performance Criteria) كما وردت في كتاب النوايا .

١.٢.٢ الأهداف الرقمية لبرنامج التصحيح

يهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية ^(١٦):

- ١ - تحقيق نمو ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة متزايدة سنوياً ترتفع من ١٪ عام ١٩٩١ إلى ٤,٣٪ عام ١٩٩٨ .
- ٢ - تخفيض نسبة التضخم ، محسوباً بمقياس الخفض للناتج المحلي (GDP Deflator) ، تدريجياً من ١٠٪ عام ١٩٩١ ليصبح ٤,٥٪ عام ١٩٩٨ .
- ٣ - تخفيض نسبة الاستهلاك للناتج المحلي الإجمالي من ١٠٠,٩٪ عام ١٩٩١ إلى ٧٩,٥٪ عام ١٩٩٨ ، مع زيادة الاستهلاك بالأرقام المطلقة سنوياً .

- ٤ - زيادة الاستثمارات (التكوين الرأسمالي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٩,٢٪ عام ١٩٩١ إلى ٢٣,١٪ عام ١٩٩٨ .
- ٥ - تصحيح هيكل الاستثمار بحيث يرافق انخفاض حصة القطاع العام من الاستثمارات الجديدة من ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٧٪ عام ١٩٩٨ ارتفاع حصة القطاع الخاص من هذه الاستثمارات من ١٠,٨٪ عام ١٩٩١ إلى ١٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨ .
- ٦ - تخفيض عجز الصادرات من السلع والخدمات عن تغطية المستوردات منها من ٢١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٢,٦٪ عام ١٩٩٨ .
- ٧ - زيادة الادخارات المحلية ، قبل الحوالات الخارجية ، من ٠,٩٪ عام ١٩٩١ ليصبح ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩٨ .
- ٨ - زيادة نمو الإيرادات المحلية للخرينة بأسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي لترتفع من ٢٦,٥٪ عام ١٩٩٨ إلى ٣٠٪ عام ١٩٩٨ .
- ٩ - ضبط النفقات العامة بحيث تزداد سنوياً ، ولكن بأقل من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وبذلك تنخفض من ٤٤,٤٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩١ إلى ٣٥٪ عام ١٩٩٨ .
- ١٠ - تخفيض عجز الموازنة العامة ، دون المساعدات ، من ١٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٥٪ عام ١٩٩٨ .
- ١١ - تخفيض عجز الموازنة مع المساعدات من ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٣,٦٪ عام ١٩٩٨ .
- ١٢ - تخفيض حاجة الخزينة للاقتراض الخارجي والداخلي من ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٣,٥٪ عام ١٩٩٨ .
- ١٣ - وضع سقف للتوسع النقدي المحلي بحيث لا يزيد عن ٩٪ سنوياً .
- ١٤ - تخفيض نسبة النمو السنوي للتسهيلات المصرفية المقدمة للحكومة من ٢,٢٪

- عام ١٩٩١ لتصبح ٠,٥٪ عام ١٩٩٨ .
- ١٥ - زيادة نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من ٤,٨٪ عام ١٩٩١ إلى ٨,٢٪ عام ١٩٩٨ .
- ١٦ - زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٢٨٧٩ مليون دينار عام ١٩٩١ إلى ٥٦٣٣ مليون دينار عام ١٩٩٨ .
- ١٧ - تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات قبل المساعدات من ٢٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى صفر عام ١٩٩٨ .
- ١٨ - زيادة الصادرات بنسبة تفوق نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث ترتفع قيمتها من ٢٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٣٠,٥٪ عام ١٩٩٨ .
- ١٩ - زيادة المستوردات بنسبة تقل عن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث تنخفض من ٥٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٤٢,٣٪ عام ١٩٩٨ ، وتكون نسبة نمو المستوردات بحد أقصى ٥,٨٪ عام ١٩٩١ تنخفض إلى ٢,٧٪ عام ١٩٩٨ .
- ٢٠ - تخفيض الفجوة المالية من ٢٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ إلى صفر عام ١٩٩٨ .
- ٢١ - زيادة احتياطات البنك المركزي الصافية بالعملات القابلة للتحويل لكي تغطي قيمة مستوردات ثلاثة أشهر عام ١٩٩٨ بدلاً من ١٧ يوم عام ١٩٩١ .

ويرتكز البرنامج في تحقيق أهدافه على تعزيز دور القطاع الخاص بتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة له ، وإنجاز السياسات الكفيلة بضبط نفقات الحكومة ، وزيادة إيراداتها على نحو يضمن إطاراد النمو الاقتصادي ، وينطلق البرنامج أيضاً في تحقيق أهدافه من استمرار الحكومة في تطبيق الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى زيادة مرونة وشمولية النظام الضريبي في الأردن . (١٧)

٢.٢.٢ سياسات برنامج التصحيح الاقتصادي

في سبيل تحقيق الأهداف سالفة الذكر يستند البرنامج على العديد من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية . فقد اتخذت الحكومة حزمة شاملة من السياسات الاقتصادية قد تؤدي إلى تسارع معدلات النمو وتخفيض العجزات الهيكلية المالية والاقتصادية . وتشمل هذه الحزمة فيما تشمل اصلاحات هيكلية جذرية وتشديد للسياسة المالية والنقدية وإجراءات لإزالة الاختلال القائم في ميزان المدفوعات وتخفيض المديونية الخارجية . وقد اتخذت الحكومة إجراءات لحماية الفقراء وذوي الدخل المحدود طيلة فترة التصحيح ، وخاصة الذين سيتأثرون من إزالة الدعم عن المواد الأساسية ، ناهيك عن تخفيض معدل البطالة .

وتالياً أهم السياسات الواردة في برنامج التصحيح حسب ما جاءت في كتاب

النوايا .

١.٢.٢.٢ سياسات الإصلاح الهيكلي

يعتمد نمو الاقتصاد الأردني على الزيادة الحاصلة في مستوى الإستثمار ، وتوجيه الصادرات للأسواق غير التقليدية وانتهاج سياسة لإحلال الواردات . وسيتم في هذا المجال ايجاد الحوافز المناسبة للقطاعات السلعية ، مثل الصناعة والزراعة ، تعمل على إعادة توجيه مواردها نحو أفضل استخدام لها ، وتوحيد أسعار منتجات هذه القطاعات مع الأسعار العالمية . وينتهج البرنامج في هذا المجال سياسة ترشيد التجارة الخارجية ، فقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتقليص مستوى وتذبذب معدلات التعرفة الجمركية ، وتسهيل الإجراءات الجمركية وإزالة القيود الكمية عن

الاستيراد ، فقد تم تخفيض الحد الأقصى للحماية الجمركية من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ في نهاية عام ١٩٩١ ، وفي نفس الاتجاه عملت الحكومة على تعزيز دور الشركات الخاصة في دعم التصنيع والصادرات . وستعمل الحكومة في هذا المضمار على وضع نظام للمواصفات والمقاييس للصادرات الأردنية ، وتطوير نظام تحصيل التعرفة على الاستيراد . (١٨)

وستقوم الحكومة بايجاد جهاز تسويقي فعال للمنتجات الزراعية والتخلي عن نظام النمط الزراعي ، حيث ستعمل هذه الإجراءات على زيادة حوافز القطاع الزراعي والسماح بانتقال الموارد إلى المحاصيل ذات القيمة المرتفعة التي يمكن تصديرها . وتقترح الحكومة أيضاً إعادة النظر في أسعار المزرعة للحبوب ، ودعم علف الماشية ، وتسعيرة المياه وذلك للوصول إلى أسعار حقيقية تعكس الكلفة الحدية للمنتجات ، وبالتالي التخلي عن الدعم الذي يشوه نظام الأسعار .

وتنوي الحكومة إتخاذ إجراءات لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وزيادة العائد المالي لها ، وذلك عن طريق زيادة فعاليتها الإنتاجية ، وتعديل أسعار منتجاتها . بالإضافة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في ملكية هذه المشاريع في المدى الطويل ، وتشمل هذه المشاريع سلطة الكهرباء الأردنية وسلطة المياه ومؤسسة سكة حديد العقبة والخطوط الجوية الملكية (الملكية الأردنية) .

٢.٢.٣.٣ السياسة المالية

يتركز التصحيح في هذا المجال على تقليص العجز في الموازنة الحكومية ، وفي سبيل زيادة الإيرادات ستعمل الحكومة على تحسين إدارة الضرائب لزيادة نسبة

الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى فرض نظام لضريبة المبيعات تاهيك عن تخفيض النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن خلال إعداد الموازنة العامة لسنوات البرنامج ، ستقوم الحكومة بتقليص العجز المالي الذي تواجهه ، ما أمكن . حيث ستقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الرأسمالي كجزء من الجهود لإعادة تأهيل العائدين من الخارج وتزويدهم بكافة الخدمات والمرافق مثل المدارس والمستشفيات وزيادة تحسين البنية التحتية وسيتم التركيز على المشاريع كثيفة العمالة وذلك لحل مشكلة البطالة .

وقد اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الاقتصادية في مجال زيادة الإيرادات المحلية شملت فرض غرامة على العمولة الزائدة للشاحنات ، والإعفاء من الخدمة العسكرية للأردنيين مقابل دفع بدل خدمة ، وفرض جمارك على سيارات العائدين من الخارج وضريبة جديدة على الشاحنات التي تعبر أراضي الأردن ، وتوقع أن تعمل هذه الإجراءات على زيادة الإيرادات عام ١٩٩٢ بمقدار ٣٨ مليون دينار وبنسبة ١.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

➤ وأيضاً اتخذت الحكومة خلال عام ١٩٩٢ بعض الإجراءات المتعلقة بأسعار الكهرباء والمياه ومشتقات البترول أدت إلى زيادتها وستعمل الحكومة على إنهاء المشاريع المخطط لها التي لا تتمتع بصفة الأولوية .

أما العجز في الموازنة المتولد بعد كل هذه الإجراءات ، فسيتم تمويله من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي ، والباقي سيتم اقتراضه من الخارج . وقد تم وضع سقف للتسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي للقطاعين العام والخاص تشكل معيار أداء الاقتصاد في برنامج التصحيح ويوضح الجدول (٣-٥) سقف هذه

جدول (٣-٥)

سقف الائتمان المحلي لعام ١٩٩٢ (مليون دينار)

١٢/٣١	٩/٣٠	٦/٣٠	٣/٣١	
٣٦٨.	٣٦١.	٣٥٣٥	٣٤٦٥	صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي
١.٤٥	١.٣٠	١.٠٠٥	٩٨٥	صافي ديون الحكومة على الجهاز المصرفي

المصدر : برنامج التصحيح الإقتصادي ، (١٩٩٢-١٩٩٨)

وسيتم تعديل هذه السقوف حسب الأداء الفعلي وتدفق المساعدات والقروض الأجنبية للأردن .

أما على صعيد القاعدة الضريبية وزيادة مرونتها . فقد قامت الحكومة بوضع مشروع لقانون ضريبة المبيعات بداية ١/١/١٩٩٣ يشكل محك للأداء الاقتصادي ضمن إطار البرنامج . إلا أن الموافقة على هذا المشروع تمت في أيار عام ١٩٩٤ بسبب المعارضة الشعبية الواسعة لهذه الضريبة خلال الفترة السابقة .

وفي إطار تخفيض النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ستعمل الحكومة على تقليص النفقات غير الإنتاجية ، سواء المدنية أو العسكرية ، وتخفيض التحويلات للإدارة غير المركزية ، وتخفيض عبء الدعم على الموازنة عن طريق تخفيض الدعم وإزالته تدريجياً عن السكر والأرز والحليب ، وقد تم رفع الدعم عن مادة الذرة الصفراء بحيث أصبح سعر الطن السائب ١.١ دينار بدلاً من ٧٥ دينار في السابق .

أما في مجال السياسة النقدية فقد انتهجت الحكومة سياسة ائتمان متشددة وقادرة بنفس الوقت على تمويل الاحتياجات الائتمانية للقطاع الخاص . فقد تم تحديد الزيادة في التوسع النقدي بنسبة ٩٪ عام ١٩٩٢ ، وقد تم وضع سقوف للائتمان المحلي ، كما ذكرنا سابقاً ، تمثل معيار للأداء الاقتصادي في ظل البرنامج .

وقد اتخذت السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي عدة إجراءات عام ١٩٩١ تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع جذب ادخارات العاملين بالخارج . فقد قام البنك المركزي بفرض نسبة احتياطي نقدي على جميع ودائع وحدات الصرف الخارجية العائدة للبنوك والشركات المالية الأردنية بنسبة ١٥٪ ، كذلك وجه البنك المركزي إلى البنوك المرخصة والشركات المالية مذكرة حدد بموجبها العمولات التي تتقاضاها البنوك والشركات على العمليات المتعلقة بالاعتمادات المستندية والحوالات والكفالات والكمبيالات . كذلك سمح البنك المركزي للبنوك والشركات المالية بمنح تسهيلات ائتمانية بالدينار الأردني لعملائها المقيمين بضمنان ودائعهم بالعملات الأجنبية المودعة لديها داخل الأردن دون الحصول على موافقة البنك المركزي وبنسب لا تزيد عن ١٠٠ ألف دينار وما زاد عن ذلك يتم أخذ موافقة البنك المركزي عليه .

وفي إطار تحرير المدفوعات الخارجية ، وهو شرط ضروري من شروط برنامج التصحيح ، فقد خفض البنك المركزي الحد الأدنى لنسبة التأمين النقدي الذي تحصل عليه البنوك والشركات المرخصة على الاعتمادات المستندية لتصبح ١٥٪ بدلاً من ٢٠٪ على استيراد عدد من السلع الضرورية والأدوية التي ليس لها بديل محلي و ٢٥٪

على بقية السلع الأخرى المستوردة إلى الأردن بدلاً من ٧٠٪. (١٩)

أما فيما يتعلق بالسلع والبضائع المستوردة إلى المناطق الحرة ، فقد خُفض الحد الأدنى لتلك النسبة ليُصبح ٢٠٪ على المواد الغذائية والأدوية وقطع الغيار و٤٥٪ على بقية السلع الأخرى عام ١٩٩٢ . وقد تم إلغاء هذه النسب وتُرك للبنوك تحديد نسب التأمين النقدي في ضوء أوضاعهم المالية ، وتم رفع السقف المسموح للمقيمين الاحتفاظ به من العملات الأجنبية ليُصبح ما يُعادل ٥٠٠ ألف دينار بدلاً من ١٥٠ ألف دينار .

وفي مجال ضبط السيولة المحلية ، فقد رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي المفروضة على البنوك التجارية اعتباراً من نيسان ١٩٩٢ من ١١٪ إلى ١٣٪ ، وتلك المفروضة على بنوك الاستثمار والشركات المالية من ٥٪ إلى ٧٪ . وقد تم تحديد سقف للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل بنك مرخص بحيث لا تتجاوز عشرة أضعاف رأس المال والاحتياطيات ولا تزيد عن ٩٠٪ من إجمالي الودائع بالدينار ، وذلك اعتباراً من شهر أيار عام ١٩٩٢ . بالإضافة إلى إجراءات عديدة تهدف إلى تحرير المدفوعات والمقبوضات بالعملة الأجنبية وفتح الأسواق التصديرية والاستيرادية . (٢٠) واستمرت الحكومة بالالتزام بسياسة تعويم أسعار الفائدة بالرغم من التعويم الذي بدأ في أوائل ١٩٩٠ .

٤.٢.٣.٣ سياسات سعر الصرف

استمرت الحكومة بانتهاج سياسة مرنة لسعر الصرف تُحافظ على الاستقرار النقدي . وستقوم الحكومة ببناء الاحتياطي من العملات الأجنبية عن طريق مدخرات

العائدين من الخارج وإعادة جدولة الديون . فقد قامت الحكومة بتحويل جميع ديونها قصيرة الأجل إلى ديون متوسطة الأجل . وبالرغم من وعي الحكومة لضعف ميزان المدفوعات ، إلا أنها ستتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الاحتياطي الأجنبي ، ومن هذه الإجراءات تشجيع الصادرات والسياحة وزيادة حوالات العاملين . وستقوم الحكومة بتقليص المستوردات باستخدام سياسات الحد من الطلب . وتوقع البرنامج زيادة الاستيراد بنسبة ٥,٨ ٪ عام ١٩٩٢ . وعلى أي حال ، ستقوم الحكومة بحماية كافية لمدخلات الاستثمارات والسلع الاستهلاكية الأساسية باستخدام ضريبة الاستهلاك وفرضها على السلع الكمالية بمعدلات واحدة بالنسبة للمستورد والمحلي . وفي ضوء السياسات المالية والنقدية ، وبافتراض زيادة في التمويل الخارجي ، لا تتوقع الحكومة أي تغيير على سعر الصرف ، وذلك لتشجيع التصدير وإحلال الاستيراد .

٣.٣.٣ أداء الاقتصاد الأردني في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢

١.٣.٣.٣ نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار

أظهر الاقتصاد الأردني في عام ١٩٩٢ ، وهو عام البرنامج الأول ، أداءً جيداً فاق في معظم الأحيان توقعات البرنامج . فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابت نمواً بمعدل ٩,٢ ٪ عام ١٩٩٢ مقابل ١,٧ ٪ عام ١٩٩١ و ٣ ٪ حسب توقعات البرنامج . وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت بمعدل ١١,٣ ٪ عام ١٩٩٢ مقابل ٣ ٪ أيضاً توقعها البرنامج ، ومقابل ١,٧٦ ٪ لعام ١٩٩١ .

ويُعزى النمو الملحوظ الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابت

إلى النشاط الذي شهدته معظم قطاعات الاقتصاد وخاصة قطاعات الإنشاءات والصناعة التحويلية والنقل والاتصالات بمعدلات نمو بلغت ١٥,٩٪ و ١٤,٢٪ و ١٣٪ على التوالي لعام ١٩٩٢. أما النمو في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت فيعزى بالإضافة إلى ما سبق إلى زيادة صافي الضرائب غير المباشرة من ٢٥٠,٧ مليون دينار عام ١٩٩١ إلى ٣١٤,٦ مليون دينار عام ١٩٩٢، أي بمعدل نمو بلغ ٢٥٪.

وبالنظر إلى تطورات الناتج المحلي الإجمالي من زاوية الإنفاق بالأسعار الجارية، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢ إلى ١١٦,٤٪ مقابل ٩٥,٥٪ حسب تقديرات البرنامج. وقد ارتفع بالأرقام المطلقة من ٣٢٧٧,٩ مليون دينار عام ١٩٩١ إلى ٣٧٩٣,٨ مليون دينار عام ١٩٩٢ وبنسبة نمو ١٥,٧٪ مقابل ما نسبته ٧,٩٪ عام ١٩٩١. وقد تقاسم كل من القطاع الخاص والقطاع العام مستوى الإنفاق الاستهلاكي بواقع ٧٧١ مليون دينار للقطاع العام عام ١٩٩١ مقابل ٧٣٨,٩ مليون دينار عام ١٩٩١، و ٣٠٢٢,٨ مليون دينار للقطاع الخاص عام ١٩٩٢ مقابل ٢٥٣٩ مليون دينار عام ١٩٩١.

ويُلاحظ أن معدل نمو الاستهلاك العام قد انخفض بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ من ١٢,٤٪ إلى ٤,٣٪ على التوالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى السياسة المالية المتشددة التي تبنتها الحكومة في ترشيد الإنفاق الحكومي المتكرر وضبط الائتمان المقدم للقطاع العام، بينما الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص تعود إلى زيادة عدد السكان الناتجة عن عودة الأردنيين العاملين في الخارج.

أما بالنسبة للاختار، فلم يُحقّق هدف البرنامج، حيث بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي -١٢,٧٪ عام ١٩٩٣ في حين استهدف البرنامج نسبة موجبة

مقدارها ٤,٥٪ ، ويعود ذلك إلى زيادة الاستهلاك الناجم عن زيادة عدد السكان ، بالإضافة إلى زيادة المستوردات الناجمة عن تحسن الأداء الاقتصادي للنتائج المحلي الإجمالي .

وعلى صعيد الإنفاق الاستثماري ، فقد ارتفع التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٠,١٪ مقابل ٢١,١٪ استهدفها البرنامج ، وتعزى هذه الزيادة في الاستثمارات إلى إعادة الثقة بالاقتصاد الأردني ، وخاصة بعد استقرار سعر صرف الدينار ، بالإضافة إلى إعادة النظر بقانون تشجيع الاستثمار ، وإعطاء الحوافز المختلفة للقطاع الخاص لجذب الاستثمارات ، خاصة مدخرات العائدين الأردنيين من الخارج ، بينما بلغت هذه النسبة لعام ١٩٩١ ما مقداره ٢١,٩٪ ، ويعود سبب انخفاض النسبة المتوقعة في البرنامج عن عام ١٩٩١ بسبب ارتكاز البرنامج على معلومات أولية لعام ١٩٩١ اختلفت عن الأداء الحقيقي للعام نفسه . (أنظر جدول (٦-٣)) .

٢.٢.٢.٢ التطورات النقدية والائتمانية

بمقارنة وضع السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في عام ١٩٩٢ مع أهداف برنامج التصحيح ، يتبين أن معدل نمو السيولة للعام كان متماشياً مع ما استهدف له في البرنامج . فقد حققت السيولة المحلية معدل نمو قدره ٩,٤٪ بالمقارنة مع ٩٪ استهدفها البرنامج مقاسة بعرض النقد ٢٤ . بينما بلغت نسبة النمو في السيولة لعام ١٩٩١ حوالي ١٦,٩٪ وبالتالي استطاعت السياسة النقدية المتشددة التي اتخذها البنك المركزي بامتصاص فائض السيولة في الاقتصاد وتخفيف أثرها على الأسعار ، فقد انخفض مستوى الأسعار مقاساً بالتغير في

مخفض الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٥,٢٪ عام ١٩٩٢ مقارنة مع ٩,٢٪ حسب توقعات البرنامج ، ومقابل ٤,٥٪ عام ١٩٩١ .

وتتبع أهمية مخفض الناتج المحلي الإجمالي من كونه يعكس تطورات أسعار كافة السلع والخدمات المتضمنة في الناتج المحلي الإجمالي . أما مؤشر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، فقد استقر عند معدل ٤٪ عام ١٩٩٢ مقابل ٨,٢٪ عام ١٩٩١ ، علماً بأن صندوق النقد الدولي يتعامل مع مخفض الناتج المحلي الإجمالي وليس مع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لاحتساب معدل التضخم . وقد ساهم استقرار سعر صرف الدينار وانخفاض أسعار المستوردات ، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية في احتواء معدل التضخم وكبح جماحه .

جدول (٦-٣)

مؤشرات الإنتاج ومستوى الأسعار

(توقعات البرنامج والأرقام الفعلية لعام ١٩٩٢)

(نسب مئوية)

البرنامج	الفعلي	البند
٣	٩,٢	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابت (معدل نمو)
٣	١١,٣	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت (معدل نمو)
٩٥,٥	١٠٢,٦	نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري
٤,٥	٢,٦-	نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري
٢١,١	٢٠,١	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري
٩,٢	٥,٣	معدل التضخم محسوباً بالتغير في مخفض الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي التاسع والعشرون ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٩ .

أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على السيولة ، فقد لعب بند صافي الأرصدة

الأجنبية أثراً توسعياً قدره ٨٨,٢ مليون دينار بالمقارنة مع ٢٢ مليون دينار توقعها البرنامج و٦٩٠,٦ مليون دينار عام ١٩٩١ ، وبالتالي فقد بلغ معدل النمو فيه ٥٪ عام ١٩٩٢ مقابل ٥,٥٪ توقعها البرنامج . أما صافي الموجودات المحلية ، والذي يخضع لسقف ائتماني ضمن البرنامج ، فقد بلغت الزيادة فيه ٢٥٤ مليون دينار بالمقارنة مع ٢٩٥ مليون دينار محددة في البرنامج ، وجاء ذلك نتيجة تحسن أداء الحكومة المالي خلال عام ١٩٩٢ ، إضافةً إلى السياسة النقدية المتشددة في مجال ضبط الائتمان المصرفي ، فقد انخفض الائتمان المحلي الموجه للقطاع العام بمقدار ٤٦,٩ مليون دينار مقابل زيادة مقدارها ٩٥ مليون دينار حددها البرنامج لسقف هذا الائتمان . أما الائتمان الموجه للقطاع الخاص ، فقد ارتفع بمقدار ٢٥٠,٦ مليون دينار مقارنة مع ٢٠٠ مليون دينار حسب البرنامج . مرتفعاً من ١٨٣٥,٧ مليون دينار عام ١٩٩١ إلى ٢.٨٦,٢ مليون دينار عام ١٩٩٢ نتجت بسبب تزايد الطلب المحلي على الائتمان بسبب استعادة الثقة بمقومات الاقتصاد الأردني . (أنظر جدول (٧-٢))

جدول (٧-٢)

المؤشرات النقدية والائتمانية

(توقعات البرنامج والأرقام الفعلية لعام ١٩٩٢)

(التغير بالمليون دينار)

البند	البرنامج	الفعلي
السيولة المحلية (٢٤)	٣٣٢	٣٤٢,٢
صافي الأرصدة الأجنبية	٢٢	٨٨,٢
صافي الموجودات المحلية	٣٠٠	٢٥٤
الديون على القطاع العام	٩٥	-٤٦,٩
الديون على القطاع الخاص	٢٠٠	٢٥٠,٦

المصدر : البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي التاسع والعشرون ، ١٩٩٢ ، ص ١٣١ .

٢.٣.٢.٣ المالية العامة

تجاوزت الإيرادات العامة ما استهدفه البرنامج بمقدار ٣٩٥,٤ مليون دينار ، فقد بلغت عام ١٩٩٢ ما يُقارب ١٢٩٨,٤ مليون دينار مقابل ٩,٣ مليون دينار توقعها البرنامج ، بينما بلغت الإيرادات العامة عام ١٩٩١ ما مقداره ١,٥٤ مليون دينار . وجاءت هذه الزيادة في الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية من ٨٢٨,٨ مليون دينار عام ١٩٩١ إلى ١١٠٠ مليون دينار عام ١٩٩٢ ، وقد جاوز رقم ١٩٩٢ ما جاء في البرنامج بمقدار ٢٥٠,٢ مليون دينار . وبالرغم من انخفاض المساعدات الخارجية من ٢٢٥ مليون دينار عام ١٩٩١ إلى ١٩٨,٤ مليون دينار عام ١٩٩٢ إلا أنها تجاوزت ما استُهدف لها في البرنامج بمقدار ١٤٠,١ مليون دينار .

أما إجمالي الإنفاق ، فقد انخفض عام ١٩٩٢ عما هو متوقع في البرنامج بمقدار ١١٥,٨ مليون دينار ، حيث بلغ عام ١٩٩٢ ما مقداره ١٢٠,٤,٢ مليون دينار ، بينما توقع البرنامج أن يصل إلى ١٣٢٠ مليون دينار . ونتج هذا الانخفاض بسبب انخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار ٢٧,٨ مليون دينار عما هو متوقع لها في البرنامج ، والبالغة ٢٠٠ مليون دينار ، وانخفاض النفقات الجارية أيضاً بمقدار ٨٨ مليون دينار عن توقعات البرنامج البالغة ١٠٢٠ مليون دينار .

فيما يتعلق بالعجز (الوفر) الحكومي ، فقد أدت التطورات السابقة إلى تحقيق وفر مالي قبل المساعدات مقداره ٥٤,٢ مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره ٤٤٤,٢ مليون دينار حسب توقعات البرنامج ، ويتحول هذا العجز إلى وفر بإضافة المساعدات ليُصبح ١٤٤,٢ مليون دينار مقابل ٢٨٦ مليون دينار حسب تقديرات البرنامج. (جدول (٣-٨))

٤.٣.٣.٢ ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

بلغ العجز في ميزان المدفوعات ٤.٩,٩ مليون دينار عام ١٩٩٢ ، مقارنةً بعجز مقداره ٧٤٠,٩ مليون دينار وفقاً لتقديرات البرنامج ، وحصل هذا التباين بسبب تحسن ميزان الخدمات وزيادة التحويلات الادخارية والتحويلات بدون مقابل المتدفقة للأردن كما يوضح الجدول (٣-٩) .

أما على صعيد البنود الإفرادية لميزان المدفوعات ، فقد سجل الميزان التجاري عجزاً بلغ ١٤٦١,٧ مليون دينار متجاوزاً الرقم الذي استُهدف في البرنامج والبالغ ٨٢١,٩ مليون دينار ، ويرجع ذلك إلى تجاوز المستوردات المستوى المستهدف لها في البرنامج بمقدار ٦٣٦,٣ مليون دينار . وإذا ما قارنا هذه الأرقام بعام ١٩٩١ فنلاحظ أن الميزان التجاري سجل عجزاً مقداره ٩٩٤,١ مليون دينار ، وبلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢ ما مقداره ٤٤,٩٪ ، بينما توقع البرنامج نسبة ٢٧,٧٪ .

أما الحساب الجاري ، فقد تجاوز الرقم المتحقق عام ١٩٩٢ ذلك المستهدف في البرنامج . فقد بلغ العجز في هذا الميزان ٥٦٨,٧ مليون دينار بينما استهدف البرنامج ٤٣٥,٧ مليون دينار ، ويعود ذلك إلى زيادة حوالات العاملين بمقداره ٢٨٧,٥ مليون دينار عما هو مقدر له في البرنامج إضافةً إلى زيادة حوالات العاملين بدون مقابل بمقدار ١٣٢,٨ مليون دينار عن تقديرات البرنامج . وجاء ذلك بالرغم من تسجيل وفر بلغ ١٥٨,٨ مليون دينار في حساب رأس المال ، بينما قُدِّر له في البرنامج أن يحقق عجز مقداره ٢٠٥,٢ مليون دينار .

جدول (٨-٣)

مؤشرات المالية العامة

(توقعات البرنامج والأرقام الفعلية لعام ١٩٩٢)

(مليون دينار)

إعادة تقدير	البرنامج	البند
١٢٩٨	٩.٣	الإيرادات العامة
١١.٠	٨٤٩,٨	الإيرادات المحلية
١٩٨,٤	٥٨,٢	المساعدات
١٢.٤,٢	١٣٢.٠	إجمالي الإنفاق
٩٣٢	١.٢	النفقات الجارية
٢٧٢,٢	٣.٠	النفقات الرأسمالية
٩٣-	.	إنفاق خارج الموازنة
٥٤,٢-	٤٤٤,٢-	العجز (الوفر) الكلي قبل المساعدات
١٤٤,٢	٣٨٦-	العجز (الوفر) الكلي بعد المساعدات
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		
٣٩,٩	٢٧,٩	الإيرادات العامة
٣٦,٩	٣٩,٩	إجمالي الإنفاق
1.66-	١٣,٧-	العجز (الوفر) الكلي قبل المساعدات
٤,٤	١١,٩-	العجز (الوفر) الكلي بعد المساعدات

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والعشرون، ١٩٩٢، ص ١٣٣

أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت نسبة العجز في الحساب الجاري ١٧,٥% عام ١٩٩٢، متجاوزة النسبة المتوقعة في البرنامج والبالغة ١٥,٩%.

أما إجمالي الميزان الكلي ، فقد انخفضت نسبة العجز فيه إلى الناتج المحلي الإجمالي عما هو متوقع في البرنامج ، إذ بلغت ١٢,٦٪ عام ١٩٩٢ ، بينما توقع لها نسبة ٢٢,٩٪ ، وقد تم تمويل العجز الإجمالي في ميزان المدفوعات عن طريق حساب رأس المال النقدي . حيث بلغ الوفر في هذا الميزان ٨٨,١ مليون دينار مقابل وفر مقداره ١٣,٦ مليون دينار حسب توقعات البرنامج .

وفيما يتعلق برصيد الدين العام الخارجي ، فقد انخفض بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ بمعدل ٥,٦٨٪ ، أي من مستوى ٥٥١٦,٨ مليون دينار عام ١٩٩١ إلى ٥٢٠٣,١ مليون دينار عام ١٩٩٢ ، وشكلت نسبة ١٥٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩١ مقابل نسبة ١٨٨٪ توقعها البرنامج ، وانخفضت مدفوعات الأردن الخارجية لسداد فوائد القروض الخارجية من ١٤٠,٩٢٩ مليون دينار عام ١٩٩١ إلى ١٣٢,٩٠٧ مليون دينار عام ١٩٩٢ ، وذلك بالمقارنة مع ٢٩٠,٣٦ مليون دينار حسب ما جاء في البرنامج.

جدول (٩-٣)

مؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات
(توقعات البرنامج والأرقام الفعلية لعام ١٩٩٢)

(مليون دينار)

إعادة تقدير	البرنامج	البند
٥٦٨,٧ -	٤٣٥,٧ -	العساب الجاري
١٤٦١,٧ -	٨٢١,٩ -	الميزان التجاري
٨٢٩,٣	٨٣٢,٨	الصادرات
٢٢٩١ -	١٦٥٤,٧ -	المستوردات
٦١٤	٢٤.	ميزان الخدمات
٥١٤,٦	٢٢٧,١	صافي حوالات العاملين
٩٣	٧١,٤	صافي عوائد السفر
٢٧٩	١٤٦,٢	صافي حوالات بدون مقابل
١٥٨,٨	٣٠٥,٢ -	حساب رأس المال
٤٩١,٣	٣٤	التحويلات الإبحارية
٤٠٩,٩ -	٧٤٠,٩ -	الميزان الإجمالي
٨٨,١ -	١٣,٦ -	القطاع النقدي (وفر -)
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		
١٧,٥ -	١٥,٩ -	العساب الجاري
٤٤,٩ -	- ٢٧,٧	الميزان التجاري
١٢,٦ -	٢٢,٩ -	الميزان الإجمالي

المصدر : البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي التاسع والعشرون ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٣ .

٤.٢.٢ المديونية الخارجية للأردن وأثرها في تبني برنامج للتصحيح الاقتصادي

تعتبر المديونية الخارجية للأردن ، وعلى غرار الدول النامية التي سبقتها ، من أهم الأسباب التي أدت به إلى انتهاج برنامج للتصحيح الاقتصادي . فالأردن ليس قادراً في ضوء موارده المحدودة وتقلص قاعدة صادراته ومنتجاته السلعية على سداد ديونه الخارجية دون تنازلات ومساعدات خارجية تمكنه من سداد هذه الديون على فترات مريحة وبأسعار مخفضة .

١.٤.٢.٢ مديونية الأردن الخارجية

إن التعامل مع العالم الخارجي من ناحية التجارة الدولية ، أي تبادل السلع والخدمات ، لا بد من أن يكون متوازناً حتى تستطيع الدول الاستفادة من التجارة الدولية دون الإضرار بمصالحها الاقتصادية . وعند حدوث عجز مؤقت في ميزان التعاملات مع العالم الخارجي تلجأ الدولة إلى احتياطاتها الأجنبية المتراكمة في البنك المركزي . إن المشكلة الحقيقية هي استمرار العجز وعدم التوازن في هذه التعاملات وخاصة إذا كان أحد أطراف العملية التجارية دولة نامية مواردها محدودة وإمكاناتها الاقتصادية ذات ندرة نسبية عالية . إن استمرار وجود العجز في ميزان المدفوعات لأي دولة يترتب عليه أن تحاول هذه الدولة بأي شكل من الأشكال سداد ما عليها للدولة الأخرى التي تتاجر معها .

والواقع هذا ما حصل ويحصل في الاقتصاد الأردني ، حيث أن استمرار تفوق المستوردات على الصادرات وزيادة الاستهلاك المحلي من السلع والخدمات ، وفي

ظل قصور الادخارات المحلية والاستثمارات التي من شأنها توليد صناعات تصديرية أو صناعات تحل محل المستوردات ، جعل الأردن بوضع لا يحسد عليه من ناحية تراكم الديون الخارجية التي حصل عليها لمواجهة عجز الميزان الجاري في سداد ثمن المستوردات وكمية هذه المستوردات التي تزداد يوماً عن يوم .

لقد اعتمد الأردن في بداية مسيرته الاقتصادية على المنح والمساعدات العربية والأجنبية ولم يكن يشعر بأي ارهاق اقتصادي ناجم عن هذه الأموال التي لم يكن مطلوب تسديدها ، ولكن مع زيادة النمو السكاني ، وخاصة بسبب زيادة أعداد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إثر الحروب المتكررة مع العدو الإسرائيلي ، وجد الأردن نفسه أمام تحديات صعبة ومتطلبات حياة أصعب للتكيف مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجديد . وفي ضوء ذلك وبسبب الحاجة المتزايدة لمشاريع البنية التحتية لم تستطع المساعدات وحدها أن تعمل على تمويل المشاريع الاقتصادية الجديدة . وما كان للأردن أي خيار سوى التوجه إلى الدول والبنوك التجارية للحصول على قروض بشروط ميسرة خاصة بالنمو والتنمية الاقتصادية .

إن سوء الإدارة الاقتصادية على مدار سنين عديدة ساعده في ذلك ارتفاع أسعار البترول العالمية عملت على تراكم الديون الخارجية للأردن بشكل كبير . إن توجه هذه الديون في المقام الأول نحو مشاريع البنية التحتية التي لا تعتبر إنتاجية عمل على إضعاف قدرة الأردن على خلق مشاريع استثمارية ذات مردود مالي تستطيع الحكومات المتعاقبة من الاستفادة منه وسداد ديونها المتراكمة .

ويبين الجدول (٣-١٠) بعض مؤشرات الدين العام الخارجي للفترة ١٩٨٠ -

١٩٩٢ .

جدول (١٠-٣)

مؤشرات الدين العام الخارجي للأردن

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
٥٢.٣,١	٥٥١٦,٨	٦.٥٢,٥	٥٤.٩,٤	٢٨٣٦,٩	الرصيد القائم غير المسدد (مليون دينار)
١٥٩,٨	١٩٨,٥	٢٣١,٧	٢٣٢,٢	١٧٣	نسبة الرصيد القائم إلى GDP (%)
٥٩٩,٩	٤٦٩,٩	٣١٤,٧	٣٥٠,٧	٤٧٨,٤	التسديدات (أقساط + فوائد)
٢٦,٩	٢٢,٦	١٥,٤	٢٠,٢	٣٧,٩	معدل خدمة الدين / الصادرات (%)

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والعشرون، ١٩٩٢.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد الدين القائم قد ارتفع عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بشكل كبير ويعود ذلك بسبب انخفاض التسديدات من الأقساط والفوائد، ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة الدين في العامين المذكورين إلى الناتج المحلي الإجمالي. بينما انخفض معدل خدمة الدين للعامين المذكورين أيضاً بالمقارنة بعام ١٩٨٨.

إن ارتفاع المديونية عام ١٩٨٩ تعزى بشكل جوهري إلى انخفاض قيمة الدينار إلى النصف وإعادة احتساب المديونية بسعر الصرف الجديد المنخفض. ويعزى انخفاض معدل خدمة الدين الخارجي إلى المشاكل التي واجهها الاقتصاد الأردني والمتمثلة بقصور موجوداته الأصلية واحتياطات البنك المركزي والتي انخفضت إلى رقم قياسي عام ١٩٨٨.

وتعود هذه الزيادة في المديونية إلى سنوات ما قبل تفجر أزمة المديونية للأردن. ففي وضع كانت فيه المستوردات تزيد بكثير عن الصادرات من السلع والخدمات، وبالتالي الوجود المزمّن للعجز في الميزان التجاري، كان الأردن يتوجه

إلى تغطية هذا العجز عن طريق المساعدات والمنح الخارجية . ولكن مع توالي الهجرات القصرية وتزايد عدد السكان وانخفاض أسعار النفط في أواسط الثمانينات لم تعد تكفي المساعدات والمنح على تغطية هذا العجز فلجأ الأردن بشكل واضح إلى الاعتماد على القروض الخارجية حتى أصبح المدين الأول في العالم نسبةً إلى الناتج المحلي .

أن الفجوة التي تفصل الأردن عن الاكتفاء الذاتي قد توسعت خلال النصف الثاني من الثمانينات بشكل لم تستطع حتى الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية تغطيتها . وهذا الأمر أدى في نهاية المطاف إلى تخفيض سعر صرف الدينار بحوالي ٥٠% من قيمته أمام العملات الرئيسية العالمية .

أن وضع المديونية الخارجية للأردن أخذ بالتحسن وذلك بسبب إعادة جدولة بعض قروض الدول والحكومات والبنوك التجارية . إن انتهاج الأردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي بالتشاور مع صندوق النقد الدولي يعتبر الحل السريع والمجدي بالنسبة لتخفيض ضغوطات المديونية على الأردن وإعادة جدولة الديون ، بالرغم من تكاليف تطبيق سياسات هذا البرنامج والتي يشعر بها الفقراء بشكل مؤثر على مستوى معيشتهم . ويتعامل برنامج التصحيح الاقتصادي مع مسألة الديون عن طريق تأجيل تسديد الأقساط المستحقة لفترات طويلة وتخفيض أسعار الفوائد إلى نسب بسيطة بالإضافة إلى تمكين الأردن من الحصول على قروض جديدة ميسرة لسد فجوة الحساب الجاري ، ناهيك عن ضمان تسديد هذه القروض للدول الدائنة عندما تعلم أن الأردن يتخذ خطوات واسعة نحو تعديل مساره الاقتصادي . إلا أن هذه الإجراءات لا تخلو من التضحيات الاقتصادية والسياسية على حد سواء .

عمل الأردن خلال عام ١٩٩٣ على إعادة شراء مديونيته للاتحاد السوفياتي بسعر يقارب ١,٧٥٪ من القيمة الإسمية للدين مما خفض المديونية بحوالي ٧٥ مليون دولار . واستمر الأردن بإعادة شراء الديون من السوق الثانوية بخصم يتراوح ٦٢٪ أي دفع ٣٨ سنت مقابل كل دولار من الديون . وقد أعاد الأردن شراء ديون تجارية بما قيمته ٤٥ مليون دولار . وقد قام الأردن بعقد اتفاقات مع نادي لندن (نادي البنوك التجارية الدائنة) سمحت للأردن بأن يعيد شراء ما يعادل ٥٠ مليون دولار إلى ٧٠ مليون دولار بخصم مقداره ٦١٪ . (٢١)

الهوامش

- (1) Ministry of planning, Five year plan for economic and social development - 1986 . PP. 11 - 17 .
- (2) عناني ، جواد ، مشكلات التصحيح والتنمية في الأردن ، ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير سعيد النجار ، 1987 ، ص 119 - 149 ، صندوق النقد العربي .
- (3) المجلس القومي للتخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، 1976 - 1980 ، ص 12 .
- (4) Momani, Riad, Jordan's Development Policy and its Performance 1967 - 1980 , Dar Al-Amal, Irbid, PP. 53 - 58 .
- (5) عناني ، جواد ، مرجع سبق ذكره .
- (6) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (1964 - 1989) ، عدد خاص ، دائرة الأبحاث والدراسات ، تشرين أول 1989 .
- (7) عناني ، جواد ، مرجع سبق ذكره .
- (8) نفس المرجع السابق .
- (9) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الثاني والعشرون ، 1980 .
- (10) تم الاعتماد في الحصول على أرقام المؤشرات الاقتصادية المختلفة على تقارير البنك المركزي الأردني السنوية للأموال 1986 ، 1987 ، 1988 .
- (11) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السابع والعشرون ، 1990 ، ص 92 .
- (12) البنك المركزي الأردني ، برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني ، 1989 - 1993 .

- (١٣) تجدر الإشارة هنا إلى أن أرقام ١٩٨٩ ، وهي سنة الأساس للبرنامج ، هي أرقام أولية بني عليها التحليل ، وليس بالضرورة أن تتطابق مع الأرقام الفعلية لعام ١٩٨٩ .
- (١٤) وحدة السحب الخاصة هي موجودات احتياطية دولية تصدر عن صندوق النقد الدولي وتخصص للدول الأعضاء ، وتُحسب قيمة صرف هذه الوحدة يومياً على أساس سعر الصرف اليومي للعملة الخسنة الرئيسة في العالم ، وقد بلغ سعر هذه الوحدة في ١ / ٦ / ١٩٩٢ ما يُعادل ١,٤٠٢٩٠ دولار أمريكي ، ويحسب عليها فائدة تُحدد أسبوعياً .
- (١٥) بلغت حصة الأردن في رأسمال الصندوق كما في ١ / ٦ / ١٩٩٢ ، ١٢١,٧٠ مليون وحدة سحب خاصة ، وشكلت نسبة ٠,٠٩٨٪ من مجمل حصص باقي الأعضاء .
- (١٦) فانك، فهد ، برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢ - ١٩٩٨) ، (كانون ثاني ١٩٩٢) ، ص ٨ - ١٠ .
- (١٧) مجلة الاقتصادي الأردني ، غرفة تجارة عمان العدد الرابع والعشرون ، السنة الثامنة ، آب ١٩٩٣ ، ص ٣٦ .
- (١٨) البنك المركزي الأردني، برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٨٩ - ١٩٩٣) ، كتاب النوايا .
- (١٩) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي التاسع والعشرون ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٣ .
- (٢٠) نفس المرجع السابق .
- (٢١) جريدة الرأي ، العدد ٨٤٤٣ ، تاريخ ١٩٩٣/٩/٢٧ ، بقلم فهد الفانك .

الفصل الرابع

الإطار النظري للنموذج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع الإطار النظري للنموذج القياسي

٤. مقدمة

يعتبر الإطار النظري الذي سيتم تناوله في هذا الفصل امتداداً للنظرية الاقتصادية الكلية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي تميز الدول النامية. وأول من قام بصياغة هذا الإطار بشكل نموذج رياضي هم مجموعة من إقتصاديي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي^(١)، فقد تم ربط النموذج المستخدم في صندوق النقد لصياغة برامج التصحيح ودعم موازين المدفوعات مع ذلك المستخدم في البنك الدولي لتقدير الاحتياجات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية. ففي حين يعتمد صندوق النقد على نظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات كأساس لتفسير الاختلال في موازين المدفوعات ومعدل التضخم، يعتمد البنك الدولي على نظرية النمو النيوكلاسيكي في تقدير الاحتياجات التمويلية للدول النامية.

وسيتم في هذا الفصل إستعراض مكونات النموذجين من الناحية الرياضية، ومن ثم دمجهما للحصول على نموذج متكامل يستطيع أن يفسر أسباب التغيرات في ميزان المدفوعات، والتضخم، والنمو. وقبل الخوض في دراسة النماذج الرياضية التي توضح كل نظرية، لا بد من تناول هاتين النظريتين من الناحية الاقتصادية، ودراسة الافتراضات الرئيسية التي تعتمد عليها.

١.٤ المبحث الأول : نظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات

تعتبر نظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات حالة إحياء لنظرية التدفق السعري (Price Specie Flow) التي نادى بها هيوم (Hume) في القرن التاسع عشر . وفي أبسط معانيها ، تدعي نظرية المدخل النقدي بأن ميزان المدفوعات للدولة هو ظاهرة نقدية ، وعلاقته بالمتغيرات الحقيقية للاقتصاد تعمل من خلال القنوات النقدية (٢) .

وتعتمد نظرية المدخل النقدي بشكل جوهري على افتراض رئيس هو استقرار دالة الطلب على النقود . حيث تفترض أن الطلب على النقود هو دالة في الدخل الاسمي (Nominal Income) ، أي حاصل ضرب الناتج المحلي من السلع والخدمات في مستوى الأسعار ، بينما تعرف عرض النقد على أنه حاصل ضرب مضاعف النقود (Money Multiplier) والقاعدة النقدية (Monetary Base) التي تتكون من الائتمان المحلي والاحتياطات الأجنبية (٣) .

ففي حالة زيادة الطلب على النقود بسبب ارتفاع الدخل المتولد من السلع والخدمات (أي الدخل الحقيقي) ، مثلاً ، وبافتراض ثبات عرض النقد من المصادر المحلية ، يعمل تدفق الاحتياطات الأجنبية ، أي السحب من احتياطات البلد في الخارج ، على زيادة عرض النقد ، وبالتالي تلبية الزيادة في الطلب على النقود ، وتؤدي هذه العملية إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات . أما في حالة زيادة العرض من النقود ، وافترض ثبات الطلب على النقود ، سيؤدي ذلك إلى عجز في ميزان المدفوعات بسبب تدفق فائض عرض النقد للخارج عن طريق زيادة المشتريات الخارجية والاستثمار الخارجي . وفي كلا الحالتين ، تستمر التدفقات الداخلة والخارجة من الاحتياطات الأجنبية إلى أن يستعيد سوق النقد توازنه وبالتالي

يتوازن ميزان المدفوعات .

ويعتمد التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات الذي تضمنه هذه التدفقات ، على استقرار دالة الطلب على النقود ، وافترض عدم التدخل الحكومي فيما يعرف بسياسة التعقيم (Sterilisation) للاحتياطيات الأجنبية ، والتي هي عملية يقوم بها البنك المركزي لمنع التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات الناتج عن تدفقات الاحتياطيات الأجنبية . ففي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يستطيع البنك المركزي ، في محاولة منه لحماية عرض النقد المحلي ، رفض اعتبار ودائع العملات الأجنبية كاحتياطيات لديه ، وبمعنى آخر ، تستطيع البنوك التجارية تحويل العملات الأجنبية إلى ودائع بالعملات المحلية دون اعتبار هذه العملات بمثابة احتياطي يمكن لهذه البنوك الإستفادة منه لتقديم التسهيلات والقروض . وتتم هذه العملية عادة من خلال عمليات السوق المفتوحة ، أي شراء وبيع هذه الاحتياطيات وحماية عرض النقد المحلي من تأثيرها .

وتختلف نظرية المدخل النقدي عن نظرية (هيوم) بأن الأخيرة تبين أن التدفقات النقدية تعمل على تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها على الاسعار النسبية ⁽⁴⁾ ، وليس على سوق النقد كما هو الحال في نظرية المدخل النقدي .

وتستنتج نظرية المدخل النقدي أنه لا يوجد سيطرة للسلطات النقدية على عرض النقد في ظل سياسة سعر الصرف الثابت . فتغيير المكون المحلي لعرض النقد (الائتمان المصرفي) ، بهدف السيطرة على معدل التضخم ، مثلا ، سيؤثر للفشل عن طريق تغييرات معادلة وبتجاه معاكس للاحتياطيات الدولية (المكون الخارجي لعرض النقد) ، وفي غياب سياسة التعقيم ، كل ما تستطيع أن تفعله السلطات

النقدية هو التحكم بمكونات عرض النقد وليس بمجموعها . فالزيادة في الائتمان المصرفي المحلي سيقابله نقصان مساوٍ في الاحتياطات الأجنبية ، وهذا من شأنه الحفاظ على ميزان المدفوعات ومنع أي اختلال فيه (٥) .

وعلى الرغم من رواج هذه النظرية على المستوى الاقتصادي العالمي ، إلا أنه يؤخذ عليها بأنها تبين أثر التغير في الاحتياطات الدولية على ميزان المدفوعات الكلي ، وليس على المكونات الفردية لميزان المدفوعات مثل الحساب الجاري وحساب رأس المال ، وبالتالي ليس من الواضح من أين ينبع التأثير على وضع ميزان المدفوعات ؛ فهل هو عبر التأثير على الميزان الجاري أم حساب رأس المال . والواقع أن التعامل مع ميزان المدفوعات من زاوية كلية ، يخفي الوضع الحقيقي للاقتصاد . فمثلاً ، وجود عجز في ميزان الحساب الجاري يمكن أن يقابله وجود فائض في ميزان حساب رأس المال ، وبالتالي ، قد لا يبين ميزان المدفوعات الكلي وجود أي مشكلة تدموللقلق . بينما الواقع ، في هذه الحالة ، أن المديونية الخارجية للدولة تستمر بالارتفاع وتؤدي إلى خلق مشاكل كبيرة ، ولعل هذا ما يدعوللقول بأننا نعيش فوق امكانياتنا (Beyond Our Means) .

والحقيقة أن أهم انتقادين واجهتهما هذه النظرية يتعلقان بالافتراضين الرئيسيين لها ، ألا وهما استقرار دالة الطلب على النقود ، وعدم تبني سياسة التعقيم من قبل السلطات النقدية . ويدافع النقديون عن ذلك بالقول ، أن نظرية المدخل النقدي نظرية طويلة الأمد ، وبالتالي ، وبثبات الدخل الاسمي في المدى الطويل ، لن يتغير الطلب على النقود خاصة عند الوصول إلى وضع التوظيف الكامل (Full Employment Income) في الأمد الطويل . أما بخصوص سياسة التعقيم ، فحتى لو انتهجت السلطات النقدية مثل هذه السياسة ، فلن تستطيع الاستمرار بها على المدى الطويل ، ذلك لأن مثل هذا الإجراء

يؤدي إلى إستنزاف حصيلة الموجودات المحلية في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات ، أو استنزاف الموجودات الأجنبية في حالة العجز في ميزان المدفوعات (١).

وبالرغم من الانتقادات التي واجهتها نظرية المدخل النقدي ، إلا أنها تبقى الأداة الأكثر فعالية في تحليل مسائل ميزان المدفوعات والتضخم ، وذلك بسبب قدرتها على تزويدنا باقتراحات للسياسة الاقتصادية من السهل تطبيقها ، وتقييم آثارها على الاقتصاد ، ناهيك عن سهولة الحصول على المعلومات اللازمة لعملية التحليل وخاصة فيما يتعلق بالأسعار والنقود والتجارة .

٢.٤ المبحث الثاني : نظرية النمو النيوكلاسيكي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة الناتج من السلع والخدمات المتولد في الاقتصاد بنمط مستمر ولفترات طويلة . ويعتبر آدم سميث (Adam Smith) أول من أشار للنمو في كتابه المشهور ثروة الأمم سنة ١٧٧٦ ، حيث اعتبر النمو بأنه الزيادة في ثروة الأمم الناجمة عن تقسيم العمل .

وتنقسم النظرية في الأدب الاقتصادي إلى قسمين ، أحدهما يعزي النمو إلى الزيادة في كتلة رأس المال ، باعتبار أن رأس المال هو العنصر الوحيد للانتاج وافترض إمكانية اضافة عنصر العمل بنسب ثابتة إلى عنصر رأس المال ، ويطلق على هذا القسم نظرية هارود ودومر (Harrod and Domar Growth Theory) . أما القسم الثاني والذي لاقى قبولا واسعا ، فيعرف بنظرية النمو النيوكلاسيكي ، وتقترح هذه النظرية أنه يمكن خلط كمية من عنصر العمل مع كمية من عنصر رأس المال بنسب متفاوتة ، فهي على عكس النظرية السابقة ، تسمح بالاحلال بين عناصر

الانتاج . وبدلاً من النسبة الثابتة ، فإن نسبة الانتاج لرأس المال يمكن أن تتغير باستمرار . وبالتالي أي زيادة في كمية عنصر العمل ، وبثبات كمية رأس المال ، يؤدي إلى زيادة نسبة الانتاج إلى رأس المال ، أي زيادة انتاجية رأس المال ، وانخفاض انتاجية عنصر العمل ، والعكس صحيح في حالة زيادة كمية عنصر رأس المال بثبات كمية عنصر العمل (٧) .

ولتحقيق معدل مرغوب للنمو ، لا بد للاقتصاد أن يدخر جزء من الناتج القومي ومن ثم يستثمره . ويعتمد المعدل الحقيقي لهذا النمو على انتاجية الاستثمار والتي تقاس بنسبة رأس المال إلى الإنتاج (Capital-Output Ratio) ، أي أن النمو هو حاصل ضرب الزيادة في رأس المال بانتاجية هذه الزيادة .

٢.٤ المبحث الثالث : العلاقات الاقتصادية الرئيسية

لا بد ، وقبل التطرق لببحث ودراسة النموذج النظري ، من التأكيد بأن بنية النموذج وافتراضاته تستند بشكل كبير على دراسة خان ومونتيل سنة ١٩٨٩ (٨) . وتجدر الإشارة إلى أن إحدى إقتصاديي صندوق النقد الدولي وهي كارمن رينهارت (Carmen Reinhart) قامت باستخدام نفس النموذج سنة ١٩٩٠ وتطبيقه على بعض الدول النامية . وسيتم التطرق إلى نتائج تطبيق النموذج على هذه الدول ، مع ما سيتم الحصول عليه من نتائج بخصوص الاقتصاد الاردني وبرنامج التصحيح في الفصل القادم من هذه الدراسة .

١.٣.٤ الافتراضات الرئيسية للإطار النظري

يعتمد الإطار النظري بشكل كبير على الافتراضات التالية :

١ - اقتصاد الدولة صغير ، ومنفتح على العالم الخارجي بما يضمن حرية انتقال وحركة السلع والخدمات ورؤس الاموال .

٢ - انتهاج السلطات النقدية سياسة سعر صرف ثابت .

٣ - يقوم البنك المركزي ، بالإضافة إلى دوره في السياسة النقدية والاستقرار النقدي ، بتمثيل البنوك التجارية والمؤسسات المالية ، أي أن الجهاز المصرفي هو البنك المركزي .

٤ - القطاع الخاص يملك جميع عناصر الانتاج .

يبين الجدول (٤-١) رموز وأسماء المتغيرات المستخدمة في النموذج .

وبافتراض أن القطاع الخاص يحصل على الدخل (Y_t) من عملية الانتاج ، ويستخدم هذا الدخل لدفع الضرائب (T_t) ، والاستهلاك (C_t) ، ويدخر ما بقي (Sp_t) ، فإنه يمكن كتابة ميزانية القطاع الخاص كما يلي :

$$Y_t - T_t - C_t - Sp_t = 0 \dots\dots\dots(1)$$

حيث تشير t إلى التسلسل الزمني .

وبافتراض أن القطاع الخاص يستخدم إيدخاره في زيادة رأس المال (dK_t) أي الاستثمار ، وزيادة طلبه على النقود (dM_t^d) ، وتسديد ديونه المستحقة للبنوك التجارية (البنك المركزي) ، يمكن التعبير رياضياً عن دالة الادخار كما يلي :

$$Sp_t = Pd_t \quad dK_t + dM_t^d - dDp_t \dots\dots\dots(2)$$

حيث تمثل (Pd_t) سعر الناتج المحلي ، وتمثل (dDp_t) التغير في الائتمان المقدم

من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص ، و d هي معدل التغير بين فترتين .

جدول (٤-١)

رموز وأسماء متغيرات النموذج القياسي

رمز المتغير	إسم المتغير
Y_t	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
T_t	الضرائب الإسمية من القطاع الخاص
C_t	الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية
Sp_t	الإذخارات الخاصة بالأسعار الجارية
PD_t	أسعار الناتج المحلي
dk_t	مستوى الإستثمار (التغير في كتلة رأس المال)
dDp_t	التغير في مستوى الإلتزام المحلي المقدم للقطاع الخاص
dDg_t	التغير في مستوى الإلتزام المحلي المقدم للقطاع العام
G_t	الإتفاق الحكومي بالأسعار الجارية
F_t	الديون الخارجية للحكومة مقيمة بالعملة الأجنبية
i_t	معدل الفائدة على القروض الأجنبية
e_t	سعر الصرف الإسمي (سعر العملة الأجنبية بالعملة المحلية)
dM^s	التغير في عرض النقد (٢ع)
R_t	الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي
dD_t	التغير الكلي في مستوى الإلتزام المقدم للقطاع العام والخاص
TB_t	أرباح البنك المركزي من الفوائد على الإحتياطيات لديه
dy_t	التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
α_0	ثابت يمثل أثر عنصر العمل والتكنولوجيا على الإنتاج
α_1	الناتج العدي لرأس المال

تابع جدول (١-٤)

رسم المتغير	إسم المتغير
S	معدل الإيداع الخاص
T_t	الضرائب الحقيقية التي يدفعها القطاع الخاص للحكومة
G_t	الإنتاج الحكومي بالأسعار الثابتة
dF	التغير في المديونية الخارجية للدولة
dR	التغير في الإحتياطيات الأجنبية للقطاع المصرفي
dM^d	التغير في الطلب على النقود
v	مقلوب سرعة تداول النقود
P_t	مستوى الأسعار الكلية (للسلع والخدمات المحلية والمستوردة)
θ	نسبة مساهمة أسعار المستوردات في الأسعار الكلية
dPZ	التغير في مستوى أسعار المستوردات
X_t	الصادرات من السلع والخدمات
Z_t	المستوردات من السلع والخدمات
B_t	العجز في الميزان التجاري (المستوردات - الصادرات)

أما القطاع العام فإنه يقوم بإنفاق (G_t) ما يجبي من الضرائب (T_t) من القطاع الخاص ، وما يحصل عليه من أرباح البنك المركزي (TB_t) ، ويدفع الفوائد على ديونه الخارجية ($i_t e_t F_t$) ، وسداد ديونه للجهاز المصرفي المحلي (dDg_t) ، وسداد ديونه الخارجية ($e_t dF_t$) . ويمكن التعبير عن ميزانية القطاع العام كما يلي :

$$T_t + TB_t = G_t + i_t e_t F_t - e_t dF_t - dDg_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث تعني (e_t) معدل سعر الصرف الإسمي للعملة المحلية ، و (F_t) هي قيمة الدين العام الخارجي بالعملة الأجنبية ، و (i_t) تمثل الفوائد على ديون الحكومة الخارجية .

أما الجهاز المصرفي ، والمتمثل بالبنك المركزي ، فيقوم بدوره على تحصيل العملات الأجنبية (dR_t) ، وتقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعين العام والخاص ، بالإضافة إلى إصدار النقود . ويمكن ، بالتالي ، التعبير عن التغير في عرض النقد (dM_t^S) ، بافتراض أن البنك المركزي لا يقوم بسياسة التعقيم ، على النحو التالي :

$$dM_t^S = e_{t-1} dR_t + dD_t \dots \dots \dots (4)$$

وتعني (dD_t) التغير الكلي في التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية للقطاعين العام والخاص ، ويمكن التعبير عنها كما يلي :

$$dD_t = dDg_t + dDp_t \dots \dots \dots (5)$$

وبافتراض أن أرباح البنك المركزي المحولة للحكومة تشمل فقط الفوائد على الاحتياطات الأجنبية ، نحصل على :

$$TB_t = i_t e_t R_t \dots \dots \dots (6)$$

وبافتراض حرية التجارة والمدفوعات وانفتاح الاقتصاد على الخارج ، يختلف الناتج القومي الاجمالي (GNP) عن الناتج المحلي الاجمالي (GDP) أو (Y_t) بمقدار مساو لصافي المدفوعات من الفوائد للخارج :

$$GNP_t = Y_t - i_t e_t (F_t - R_t) \dots \dots \dots (7)$$

إن معرفة العلاقات الإقتصادية السابقة ، تمكننا من الانتقال إلى مكونات النموذج النيوكلاسيكي ، ونموذج المدخل النقدي لميزان المدفوعات .

٢.٣.٤ النموذج النيوكلاسيكي (نموذج البنك الدولي)

يأخذ البنك الدولي على عاتقه مسؤولية تمويل النمو والتنمية في الدول النامية ، وفي سبيل ذلك يستخدم البنك نموذج النمو النيوكلاسيكي في تقدير حجم هذا التمويل . ويؤكد البنك في هذه العملية ، الارتباط الوثيق بين الادخار والاستثمار والنمو ، حيث يتواجد لديه ما يسمى باللغة الإنجليزية (Revised Minimum Standard Model) ، وهو عبارة عن نظام محاسبي يربط الحسابات القومية بميزان المدفوعات مع الاهتمام الخاص بالفجوة التمويلية والاقتراض الخارجي^(٩) .

ويؤكد النموذج النيوكلاسيكي على أن النمو يعتمد على إنتاجية وزيادة حجم القوى العاملة ورأس المال . وبفرض أن إنتاجية وحجم القوى العاملة هي متغيرات خارجية ، أي يمكن معرفة القيم التي تتخذها خارج إطار النموذج ، يمكن التعبير عن النمو في الناتج الحقيقي (dy_t) كدالة خطية بالاستثمار كما يلي :

$$dy_t = \alpha_0 + \alpha_1 dk_t \dots \dots \dots (8)$$

حيث تشير (y_t) إلى الناتج الحقيقي (Real GDP)^(١٠) ، و α_1 إلى الناتج الحدي لرأس المال ، و α_0 إلى أثر إنتاجية وحجم القوى العاملة .

ويستخدم أحياناً شكل أبسط من المعادلة رقم (8) للتعبير عن دالة الإنتاج ، حيث يحذف الجزء الثابت α_0 ، وتكون النتيجة العلاقة الشهيرة التي تدعى بعلاقة بنسبة رأس المال - الإنتاج المتزايدة (Incremental Capital-Output Ratio) ، وتختصر (ICOR)^(١١) . وتعتبر هذه العلاقة من الأدوات الرئيسية التي يحتسب البنك الدولي بموجبها احتياجات التمويل الخارجي للدول النامية^(١٢) .

ولربط الإدخار مع الإستثمار ، بحسب نظرية النمو النيوكلاسيكي ، نكون بحاجة إلى دالة تعبر عن الإدخار . ويمكن التعبير عن الإدخار الخاص كدالة طردية بالدخل الحقيقي المتاح (Real Disposable Income) على النحو التالي :

$$Sp_t = s(y - \tau)_t ; 0 < s < 1 \dots \dots \dots (9)$$

حيث أن (s) ثابت يمثل الميل الحدي للإدخار (Marginal Propensity to Save) أي نسبة الزيادة في الإدخار الناتجة عن الزيادة في الدخل المتاح ، وهو متساوٍ مع الميل المتوسط للإدخار (Average Propensity to Save) في الأمد الطويل ، و (τ) هي الإيرادات الضريبية الحقيقية ، أي بعد استبعاد أثر التضخم .

وبافتراض أن (dF_t, g_t, τ_t) هي متغيرات خارجية (Exogenous variables) ، حيث تشير g_t إلى الإنفاق الحكومي الحقيقي ، يمكن الحصول على دالة تربط الإستثمار بالإدخار ، وتكون الجزء الثالث من نموذج النمو . فعند تعويض معادلة عرض النقد (4) ، وميزانية القطاع العام (3) ، ودالة الإدخار السابقة ، في المعادلة رقم (2) نحصل على دالة الإستثمار كما يلي :

$$dk_t = s(y - \tau)_t + [\tau_t - g_t - ie((F_t - R_t)/PD_t)] + e((dF - dR)/PD_t) \dots (10) \#$$

وتبين المعادلة (10) أن الإستثمار يعتمد على الإدخارات الخاصة ، والإدخارات العامة ، والإدخارات الأجنبية ، أي العجز الحقيقي في الميزان الجاري . وبما أن $y_t = y_{t-1} + dy$ هي $PD_t = PD_{t-1} + dPD_t$ ، يمكن الحصول على العلاقة التالية بين النمو الحقيقي في الناتج المحلي والتغير في الأسعار المحلية :

أنظر عملية التعويض في الهوامش .

$$dy_t = (1-s\alpha_1)^{-1} \cdot \{ \alpha_0 + \alpha_1 [s(y_{t-1} - \tau_t) + (\tau - g)_t + (e(dF_t - dR_t - i[F - R])_t / PD_{t-1} + dPD_t)] \} \dots \dots \dots (11) \# \#$$

وبما أن $\alpha_1 < 1$ و $0 < s < 1$ ، فإن الشق $(1-s\alpha_1)^{-1}$ سيكون موجباً، وبالتالي إذا كان الميزان الجاري في حالة عجز، أي أن $(dF_t - dR_t - i[F - R])_t > 0$ ، وبشبات الاحتياطات، فإن الزيادة في معدل الأسعار المحلية dPD_t تؤدي إلى انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبما أن العرض من الادخارات الأجنبية مقيم بالعملة الأجنبية، فإن زيادة الأسعار المحلية تعمل على زيادة سعر صرف العملة المحلية، وهذا بدوره سيخفض القيمة الحقيقية للادخارات الأجنبية مقيمة بالعملة المحلية، وبافتراض ثبات الإذخار الخاص والعام، سينخفض الاستثمار الحقيقي، ويتراجع معدل النمو.

يبقى في هذا النموذج ثلاث متغيرات هي dy_t ، dR_t ، dPD_t لا يمكن، في ضوء التحليل السابق، معرفة قيمها دون وجود معادلتين إضافيتين. وهذا يدعو للإنتقال إلى نموذج المدخل النقدي والتعرف على مكوناته والحصول على معادلات إضافية يمكن ربطها مع معادلات نموذج النمو.

٤. ٢.٣. نموذج المدخل النقدي لميزان المدفوعات

أثبت نموذج المدخل النقدي لميزان المدفوعات فعالية كبيرة كأداة تحليلية لمشاكل التضخم وميزان المدفوعات، بالرغم من الانتقادات التي وجهت له والتي بحثت في موضع سابق من هذا الفصل. ويستخدم صندوق النقد الدولي هذا النموذج في تحديد حجم التمويل اللازم لدعم ميزان المدفوعات، وصياغة البرامج

أنظر عملية التعويض في الهامش

ويقسم هذا النموذج إلى ثلاث علاقات رئيسية ، تشكل المعادلة السابقة رقم (4) أولها. أما العلاقة الثانية للمدخل النقدي هي دالة الطلب على النقود ، والتي يمكن الحصول عليها من النظرية الكمية للنقود (Quantity Theory of Money) ، وذلك بالاشتقاق الكلي للطلب على النقود بالنسبة للسعر والدخل الحقيقي وافترض ثبات سرعة تداول النقود (Constant velocity of Money) :

$$dM_t^d = v P_t dy_t + v y_{t-1} dP_t \dots\dots\dots(12)$$

وتمثل (P_t) المستوى العام للأسعار (أي سعر السلع والخدمات المحلية والمستوردة) ، و (v) هي مقلوب سرعة تداول النقود .

ويشكل التوازن في سوق النقد ، أي تساوي الطلب على النقود مع المعروض منها ، العلاقة الثالثة للنموذج النقدي .

$$dM_t^d = dM_t^s \dots\dots\dots(13)$$

وبتعويض المعادلتين (4) و (12) في المعادلة (13) نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج الدخل النقدي ، والتي تعبر عن التغير في الإحتياطات الأجنبية كدالة في الأسعار والناتج والتغير في الائتمان المحلي كما يلي :

$$e_{t-1} dR_t = v P_t dy_t + v y_{t-1} dP_t - dD_t \dots\dots\dots(14)$$

وتبين المعادلة (14) أن التغير في الائتمان المحلي ، بثبات دالة الطلب على النقود ، يتم معادله بالضبط بالتغير في الإحتياطات الأجنبية ، حيث أن أي زيادة

في الائتمان المحلي سيؤدي إلى عجز مساوٍ في ميزان المدفوعات . وتعتبر هذه العلاقة الأداة الأساسية المستخدمة في صندوق النقد الدولي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات . إذ يتم اختيار القيمة المرغوبة للتغير في الاحتياطات ، ومن ثم حل هذه المعادلة بدلالة التوسع في الائتمان المحلي الكلي . وعادةً ما يوضع سقف محدد للتوسع في الائتمان كمتغير لأداء برامج التصحيح ، ويمكن الحكم على وضع الاحتياطات الأجنبية من خلال مراقبة هذا السقف ، وبالتالي مدى نجاح البرامج في تحقيق أهدافه ^(١٤) . ويلاحظ هنا أن الافتراض الأساس لصحة هذه المعادلة هو ثبات دالة الطلب على النقود ، والتي بينت معظم الدراسات العملية التي أجريت في الدول النامية صحة هذا الافتراض . ^(١٥)

وللحصول على مؤشر للأسعار المحلية (dP_t) ، يمكن تقسيم التغير في الأسعار الكلية (dP_t) إلى التغير في أسعار المستوردات (dPz_t) ، والتغير في أسعار الناتج المحلي (dPD_t) ، واعطاء وزن ترجيحي (θ) لنسبة المستوردات من الناتج المحلي ، و ($1-\theta$) لنسبة المنتج المحلي . ويمكن التعبير عن التغير في الأسعار الكلية كما يلي :

$$dP_t = \theta dPz_t + (1-\theta) dPD_t \dots \dots \dots (15)$$

وبافتراض ثبات θ ، وثبات أسعار المستوردات ، واعتبار الأسعار المحلية مساوية لسعر الصرف ، ومساوية للواحد صحيح ، أي أن $e_{t-1} = Pz_{t-1} = PD_{t-1} = 1$ ، (سيادة قانون السعر الواحد) ^(١٦) ، نحصل على :

$$dPz_t = de_t \dots \dots \dots (16)$$

وباستخدام المعادلة (16) و (15) ، والتعويض محل dP_t في معادلة (12)

نحصل على :

$$dR_t = v dy_t + v y_{t-1} \theta de_t + v y_{t-1} (1-\theta) dPD_t + v \theta de_t dy_t + v (1-\theta) dPD_t dy_t - dD_t \dots \dots \dots (17)^{***}$$

وتبين المعادلة (17) أن التغير في الاحتياطات الأجنبية (العجز أو الوفر في ميزان المدفوعات) يعتمد على التغير في الناتج الحقيقي ، ومستوى الأسعار المحلية ، ومعدل سعر الصرف ، والائتمان المصرفي المحلي .

ولو اعتبرنا أن كل من معدل الصرف والائتمان المحلي متغيران خارجيان ، نلاحظ أنه لا يمكن إيجاد حل للمعادلة (17) لوجود ثلاث مجاهيل هي (dPD_t, dy_t, dR_t) في معادلة واحدة ، كما هو الحال في نموذج النمو . وللتمكن من تحديد قيم هذه المتغيرات ، لا بد من وجود معادلة تحتوي على المتغير (dR_t) ، وبالتالي يكون لدينا ثلاث معادلات بثلاث متغيرات مجهولة . وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي .

٤.٢.٤ النموذج المتكامل

يمكن استخدام تعريف العجز أو الوفر في ميزان المدفوعات (التغير في الإحتياطات الأجنبية) للحصول على معادلة بدلالة (dR_t) كما يلي :

$$dR_t = X_t - Z_t - i(F-R)_t + dF_t \dots \dots \dots (18)$$

حيث تمثل X_t و Z_t قيمة الصادرات والواردات بالعملة الأجنبية على التوالي. وبتعريف (B_t) على أنه العجز في الميزان التجاري مقيم بالعملة الأجنبية ، أي الفرق بين الصادرات والواردات $B_t = Z_t - X_t$ ، وبافتراض أن العجز في الميزان التجاري هو دالة في التغير في معدل الصرف الحقيقي $[(de_t - dPD_t) / PD_t]$ ، و التغير في الناتج

أنظر عملية التعويض في الهوامش .

المحلي الحقيقي ، يمكن كتابة ما يلي :

$$B_t = B_0 - a(e_t/PD_t - 1) + bdy_t \dots \dots \dots (19)$$

حيث أن B_0 ثابت الدالة ، و a ثابت يبين مدى استجابة العجز في الميزان التجاري لتغير سعر الصرف الحقيقي ، و b هي أيضاً ثابت يبين مدى استجابة العجز في الميزان الجاري للتغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي . وتبين معادلة (19) أن التحسن في الميزان التجاري ، أي انخفاض قيمة B_t ، يمكن أن يحدث بسبب انخفاض معدل الصرف الحقيقي ($e_t/PD_t > 1$) ، بينما يسوء وضع الميزان من جراء الزيادة في الإستيراد بسبب زيادة الناتج الحقيقي .

وباستخدام معادلة (19) ، و بمعرفة أن $F_t = F_{t-1} + dF_t$ و $R_t = R_{t-1} + dR_t$ ، يمكن إعادة كتابة معادلة (18) كما يلي :

$$dR_t = (dF_t - B'_0) + a'(e_t/PD_t - 1) - b'dy_t - i'(F_{t-1} - R_{t-1}) \dots \dots \dots (20)$$

حيث أن :

$$a' = a/(1-i)$$

$$b' = b/(1-i)$$

$$B'_0 = B_0/(1-i)$$

$$i' = i/(1-i)$$

وبالحصول على معادلة بدلالة dR_t ، المعادلة (20) ، يمكن استخدامها للتعويض محل dR_t في معادلة نموذج النمو (11) ، ونحصل على المعادلة التالية :

$$dy_t = [1 - s\alpha_1 - \alpha_1 b e_t/PD_t]^{-1} (\alpha_0 + \alpha_1 \{s(y_{t-1} - \tau_t) + (\tau - g)_t +$$

$$e_t/PD_t \{ [B_0 - a(e_t/PD_t - 1)] \} \dots \dots \dots (21)^{****}$$

وبافتراض قيمة معينة لمعدل التضخم المحلي ، dPD_t ، يكون نموذج النمو ، معادلة (21) ، قادر على تفسير التغير في الناتج الحقيقي . حيث أن الزيادة في معدل الادخار الخاص ، والادخار الحكومي ، والادخار الاجنبي ستؤدي إلى زيادة النمو في الناتج عن طريق زيادة الاستثمار في كل حالة ، بافتراض أن العامل $\alpha_1(s+b)$ أقل من الواحد الصحيح .

ويلاحظ أنه لا يمكن تحديد أثر تخفيض سعر الصرف على النمو ، ذلك لأن التخفيض يعمل باتجاهين ، أولاً يزيد من التصدير ويخفض الاستيراد ، مما يقلل من الادخارات الاجنبية ، ويقل الاستثمار وبالتالي النمو . وثانياً ، يزيد القيمة الاصلية للادخارات الاجنبية ، فيزيد الاستثمار والنمو . وعليه فالأثر النهائي لتخفيض معدل الصرف يعتمد على القوة النسبية لكل قيمة a وقيمة B_0 .

ولتطبيق هذا النموذج لصياغة أهداف السياسة الإقتصادية ، يمكن الاستفادة من المعادلتين (11) و(12) معاً ، وبافتراض قيمة محددة للأسعار . فإذا تم تحديد هدف معين لميزان المدفوعات dR^* ، يمكن حل المعادلتين أنياً لاحتساب معدل النمو المرتبط بمستوى معين من التمويل الخارجي dF_t . والواقع هذا ما يتم استخدامه فعلاً في البنك الدولي لتقدير الفجوة التمويلية ، والذي يعرف بنموذج RMSM (Revised Minimum Standard Model) .

إن ميل خط المعادلة (21) عند النقطة $dy_t = dPD_t = 0$ هو

$$dPD_t / dy_t = - \{ [1 - \alpha_1(s+b)] / \alpha_1(B_0 - a) \}$$

فإذا كانت قيمة $(B_0 - a)$ سالبة ، فإن ميل خط النموذج موجب .

أنظر عملية التمويض في الهواش

وبتعويض معادلة ميزان المدفوعات (20) في معادلة (17) ، نحصل على المعادلة التالية التي تمثل نموذج المدخل النقدي :

$$dPD_t = [v(1-\theta)(y_{t-1}+dy_t)]^{-1} \{ [dF_t - B'o-i'(F_{t-1}-R_{t-1}) + dD_t] - (b'+v)dy_t - v\theta y_{t-1}de_t - v\theta de_t dy_t + a'(et/PD_t-1) \} \dots\dots\dots(22)^{****}$$

وتبين هذه المعادلة أن ارتفاع معدل نمو الائتمان المحلي (dD_t) ، يؤدي إلى زيادة معدل التضخم المحلي ، بينما الزيادة في معدل النمو (dy_t) ستؤدي إلى انخفاض معدل التضخم المحلي ، وذلك لأن زيادة (dy_t) بمقدار وحدة واحدة ، ستخلق فائض في الطلب على النقود ، أولاً ، من خلال زيادة الطلب على النقود بمقدار (v) ، وثانياً ، من خلال تخفيض عرض النقد الناتج عن زيادة صافي الإستيراد (b') ، مما يؤدي إلى اختلال سوق النقد . ولاستعادة التوازن في سوق النقد ، لا بد من أن تنخفض أسعار الناتج المحلي ، أي معدل التضخم ، والذي بدوره سيخلق عرض فائض من النقد بسبب انخفاض الطلب على النقود بمقدار $v(1-\theta)y_{t-1}$ ، وبالتالي زيادة عرض النقد بمقدار (a') عن طريق تحسن الميزان التجاري .

أما أثر تخفيض سعر صرف العملة المحلية على الأسعار المحلية ، فمن الصعب معرفة إتجاهه النظري . فعلى فرض أن ميزان المدفوعات في حالة توازن ، وأن قيمة dy_t صفراً ، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى زيادة عرض النقد من خلال تحسن الميزان التجاري ، وزيادة الطلب على النقود من خلال زيادة أسعار المستوردات مقيمة بالعملة المحلية ، وهذا بدوره سيرفع معدل التضخم . ويعتمد صافي التأثير على فائض عرض النقد والتضخم ، على إشارة المقدار $(a' - v y_{t-1} \theta)$.

أنظر عملية التعويض في الهوامش .

وبالاستفادة من المعادلتين (17) و(20) ، يمكن استخدام نموذج المدخل النقدي للحصول على تطبيق للسياسة الاقتصادية . وبافتراض قيمة معينة للنمو في الناتج الحقيقي (dy_t) ، وتحديد قيمة معينة للإحتياطات الأجنبية dR^* (هدف لميزان المدفوعات) ، يمكن حل المعادلتين (17) و(20) للحصول على معدل التضخم ومعدل الزيادة في الإئتمان المحلي .

إن ميل خط هذا النموذج مقيم عند النقطة $dy_t = dPD_t = 0$ هو :

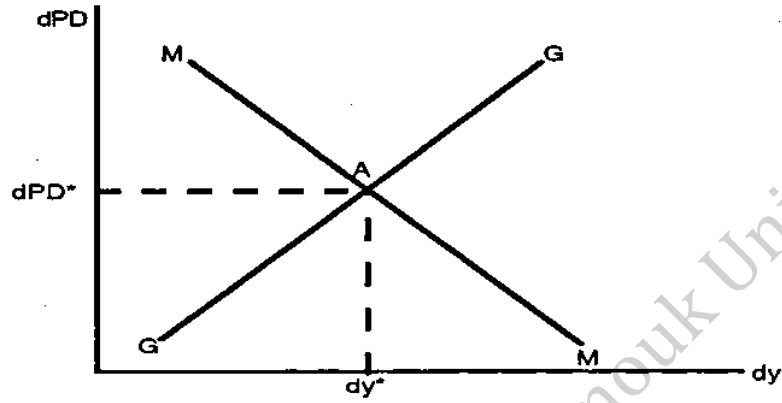
$$dPD_t/dy_t = - (b'+v)/[a'+v(1-\theta)y_{t-1}]$$

حيث أن $[a'+v(1-\theta)y_{t-1}]$ أكبر من الصفر .

وبما أن نموذج النمو يفترض أن تحديد معدل التضخم يتم خارج النموذج ، ونموذج المدخل النقدي يفترض أن تحديد معدل النمو يتم خارج النموذج ، يمكن حل النموذجين أنياً للحصول على قيم توازنية لكل من معدل التضخم المحلي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي . فعند حل المعادلتين (21) و(22) أنياً ، نحصل على النموذج المتكامل الذي يربط النموذجين معاً . ويمكن تمثيل حل القيم التوازنية لهذا النموذج بالشكل رقم (٤-١) . ويمثل المنحنى GG نموذج النمو ، بينما يمثل المنحنى MM نموذج المدخل النقدي . وتمثل نقطة تقاطع هذين المنحنيين القيم التوازنية لمعدل النمو في الناتج المحلي ومعدل التضخم المحلي .

شكل رقم (١-٤)

حالة التوازن في نموذج النمو ونموذج المدخل النقدي



ويمكن تلخيص مكونات النموذج المتكامل (أي حاصل دمج نموذج النمو ونموذج المدخل النقدي لميزان المدفوعات) بالجدول الآتي :

جدول رقم (٢-٤)

ملخص مكونات النموذج المتكامل

معلومات النموذج	أدوات السياسة الاقتصادية	المتغيرات الخارجية	المتغيرات الداخلية
α_0	τ_t (سياسة مالية)	y_{t-1}	dy_t
α_1	de_t (سياسة سعر صرف)	F_{t-1}	$dGNP_t$
s	g_t (سياسة مالية)	R_{t-1}	dPD_t
v	dD_t (سياسة نقدية)	$PD_{t-1} = Pz_{t-1} = e_{t-1} = 1$	dR_t
θ	dDp_t (سياسة نقدية)	B_0	
a		dF_t	
b		i_t	

١.٤.٣.٤ خصائص النموذج المتكامل

يمكن الحصول من خلال هذا النموذج على تأثير التغيرات في أدوات السياسة الاقتصادية على معدلات النمو ، والتضخم ، وميزان المدفوعات . بالإضافة إلى تأثير التغيرات في معالم هذا النموذج ، مثل معدل الإيداع الخاص s ، إنتاجية عوامل الانتاج α ، وسرعة تداول النقود v ، على المتغيرات الاقتصادية المهمة . ويمكن الحصول على مثل هذه التأثيرات من خلال استخدام أسلوب التحليل المقارن الساكن (Comparative Static Analysis) ، أي بالإشتقاق الجزئي لكل من معدل النمو ، ومعدل التضخم ، والتغير في ميزان المدفوعات ، بالنسبة لتغيرات السياسة الاقتصادية ومعلمات النموذج .

ويجدر الإشارة هنا ، أن نتائج هذا الاشتقاق هي من خصائص النموذج موضوع الدراسة ، ولا تشكل افتراضات عامة للنظرية الاقتصادية . وبالرغم من هذا ، فإنها تغطي قراءات مفيدة حول العلاقات التي تربط بين معدل النمو ، ومعدل التضخم ، وميزان المدفوعات يمكن استخدامها في صياغة سياسات التصحيح الاقتصادي . وسيتم في البحث التالي دراسة تلك التأثيرات وإيجاد العلاقات الرياضية التي تربطها مع المتغيرات الاقتصادية الكلية .

٤.٤ البحث الرابع : أثر التغير في أدوات السياسة الاقتصادية ومعالم النموذج على المتغيرات الاقتصادية الكلية

١.٤.٤ أثر الزيادة في معدل نمو الائتمان المحلي الخاص

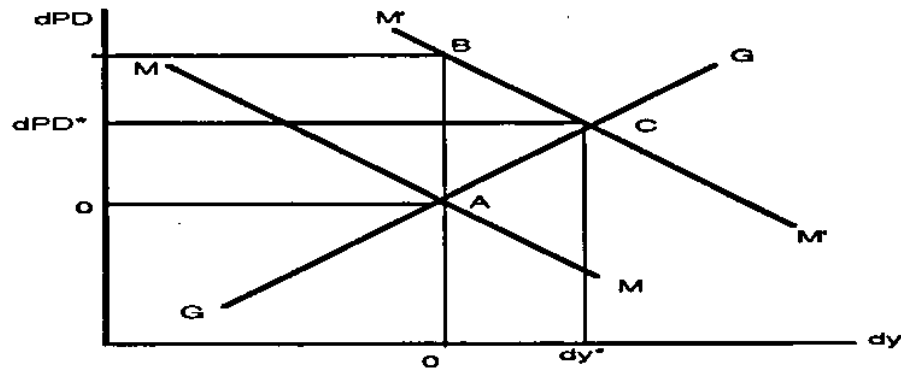
إن الزيادة في الائتمان المحلي المقدم من البنوك التجارية إلى القطاع الخاص ،

تؤدي إلى خلق فائض في عرض النقد . وبافتراض ثبات معدل نمو الناتج المحلي ، يتم امتصاص هذا الفائض من خلال ارتفاع معدل نمو الأسعار المحلية ، أي انخفاض القيمة الحقيقية لعرض النقد . وبارتفاع معدل نمو الأسعار المحلية ، يزداد الطلب على النقود ، من خلال دالة الطلب ، بسبب افتراض ثبات سرعة تداول النقود ، و يرتفع العجز التجاري ، من خلال معادلة الميزان التجاري ، مما يؤدي إلى تخفيض الاحتياطات الأجنبية ، وانخفاض عرض النقد . ويبين الشكل (٤-٢) ، أن منحنى MM ينتقل إلى أعلى $M'M'$. وبافتراض أن القطاع العام لم يكن له حصة في زيادة التسهيلات الائتمانية ، سيبقى منحنى GG مكانه .

وتبين النقطة B في الشكل أن الاثر الأولي لزيادة التوسع النقدي هو إرتفاع معدل التضخم مع ثبات معدل النمو . ولكن بارتفاع الأسعار ، سترتفع القيمة الحقيقية للعملة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة قيمة المدخرات الأجنبية بسبب زيادة العجز في الميزان التجاري . وبزيادة هذه الادخارات ، يرتفع مستوى الإستثمار ، وينتقل الاقتصاد على منحنى GG ، إلى النقطة C ، أي عند مستوى أعلى لنمو الناتج المحلي . إن زيادة معدل نمو الناتج تعمل على زيادة الطلب على النقود ، وتقليص معدل الزيادة في الأسعار اللازم لإعادة استقرار سوق النقد .

شكل رقم (٤-٢)

أثر زيادة الائتمان المحلي



وبالنتيجة ، تؤدي زيادة التسهيلات الإئتمانية إلى زيادة معدل النمو والتضخم ، أي الانتقال من نقطة A إلى نقطة C في الشكل أعلاه .

ويمكن ، باستخدام الاشتقاق الجزئي ، الحصول على تعبير رياضي لأثر التغيير في معدل نمو الإئتمان المحلي على معدل النمو والتضخم وميزان المدفوعات كما يلي
 $\delta(dPD_t) / \delta(dD_t) = (\Omega\gamma)^{-1} > 0$ (23) : (١٧)

وتعرف الرموز كالتالي :

$$\Omega = 1 - \{ \alpha_1 \eta (b' + v) / \beta \gamma \}$$

$$\beta = 1 - \alpha_1 (s + b) > 0$$

$$\eta = B_0 - a$$

$$\gamma = a' + v(1-\theta)y_{t-1}$$

وباشتقاق التغيير في الناتج المحلي dy_t بالنسبة للتغيير في الإئتمان المحلي dD_t نحصل على أثر التغيير في الإئتمان المحلي على معدل النمو dy_t كالتالي :

$$\delta(dy_t) / \delta(dD_t) = -\eta \alpha_1 / \beta (\Omega\gamma)^{-1} > 0$$
(24)

يمكن استخدام الاشتقاق الجزئي المركب لمعرفة أثر التغيير في معدل الإئتمان المحلي على وضع ميزان المدفوعات ، أي الإحتياطات الأجنبية dR_t ، فمن خلال معادلة (22) يتبين ما يلي :

$$\begin{aligned} \delta(dR_t) / \delta(dD_t) &= -a' \delta(dPD_t) / \delta(dD_t) - b' \delta(dy_t) / \delta(dD_t) \\ &= (b' \alpha_1 / \beta \eta - a') (\Omega\gamma)^{-1} \end{aligned}$$
(25)

ويثبت الإشتقاق أعلاه ، أن نموذج المدخل النقدي لميزان المدفوعات يبين أن التوسع النقدي سيؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات من خلال نقص العملات والموجودات الأجنبية في الإقتصاد . ويمكن الإستنتاج مما سبق ، أن الزيادة في معدل التوسع النقدي تعمل على زيادة معدل التضخم وزيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وتدهور ميزان المدفوعات .

٢.٤.٤ أثر تخفيض قيمة العملة المحلية

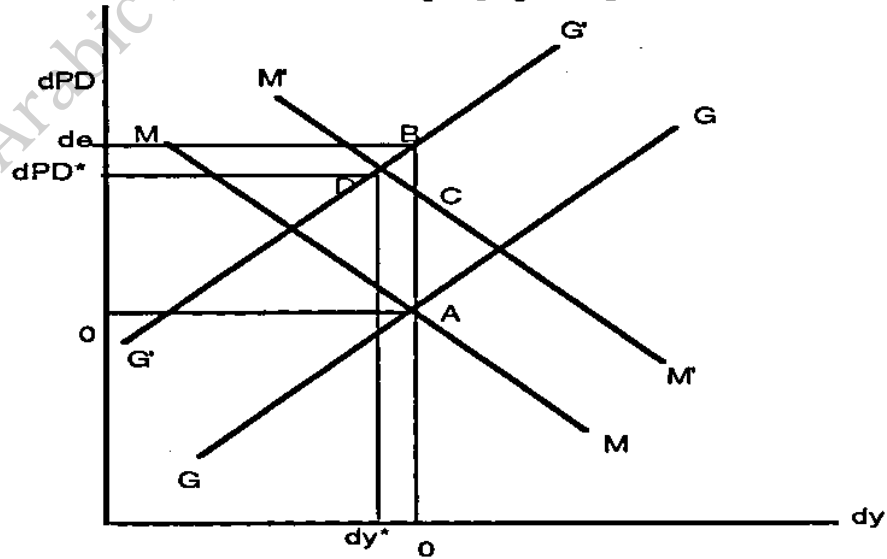
يؤثر تخفيض قيمة العملة المحلية باتجاهين متعاكسين ، فأولاً ، بافتراض ثبات معدل التضخم ، تخلق فائض في الطلب على النقود ، من خلال زيادة مستوى الأسعار الكلية بسبب إرتفاع أسعار المستوردات . وثانياً ، تخلق فائض في عرض النقد من خلال رفع أسعار المستوردات وزيادة حصيلة الصادرات ، مما يؤدي إلى تخفيض المستوردات وتشجيع القطاع التصديري ، وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات. وتعتمد النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة المحلية على نسبة مساهمة أسعار المستوردات في الأسعار الكلية (θ) ، وعلى سرعة تداول النقود (v) ، وأيضاً على مرونة الإحلال بين السلع المحلية و السلع التجارة الدولية (a) . فإذا كانت درجة الإحلال مرتفعة ، تنخفض المستوردات بسبب إحلال السلع المحلية محلها ، وينتج عن ذلك عرض فائض في النقد . أما إذا كان لأسعار المستوردات وزن كبير في الأسعار الكلية، وكانت سرعة تداول النقود منخفضة ، ينتج عن ذلك فائض في الطلب على النقود .

ويبين الشكل رقم (٤-٣) ، تحليل بياني لأثر تخفيض العملة على معدل التضخم ، ومعدل النمو في الناتج المحلي . ويبين الشكل أنه يمكن امتصاص فائض العرض من النقود عن طريق ارتفاع السعر المحلي dPD_1 ، مما ينتج عنه إنتقال منحنى MM إلى أعلى $M'M'$. ويجب ملاحظة أن التغير في منحنى MM يكون أقل من

معدل انخفاض قيمة العملة de . ويمكن إثبات ذلك من خلال معادلة (22) ، فلو تساوت معدل الزيادة في السعر مع معدل الإنخفاض في قيمة العملة ، سينتج عن ذلك فائض في الطلب على النقود ، و فقط ، في حالة كون معدل التضخم dPD أقل من de ، وبافتراض أن تأثير الإحلال كبير ، سيؤدي إنخفاض القيمة الحقيقية للعملة إلى زيادة عرض النقد بشكل كافٍ ، من خلال الميزان التجاري ، لاستعادة التوازن في سوق النقد .

ومن خلال المعادلة 21 (معادلة النمو) ، يتبين أن انخفاض قيمة العملة الإسمية ، بمعنى $dPD = de$ ، لن يؤثر على تغير معدل نمو الناتج المحلي . ويؤدي ذلك إلى انتقال منحنى GG إلى اليسار بمقدار $dPD = de$ عند النقطة B في الشكل (٣-٤) . وفي هذه الحالة يعمل تخفيض قيمة العملة على تقليص معدل النمو ، بينما يصعب معرفة تأثيره على معدل التضخم نظرياً .

شكل رقم (٣-٤)
أثر تخفيض قيمة العملة



ومن الممكن زيادة معدل النمو إذا ارتفعت القيمة الحقيقية للإدخارات . وهنا

يفترض أن تأثير الإحلال سيسود في التجارة الدولية ، مما يتطلب أن ترتفع الأسعار المحلية بنسبة أكبر من نسبة إنخفاض العملة . وفي هذه الحالة ، ينتج فائض في الطلب على النقود ، ويمكن تقليص هذا الفائض بارتفاع معدل التضخم بنسبة أقل من معدل انخفاض قيمة العملة ، أي انخفاض القيمة الحقيقية للعملة . إن هذه العملية التصحيحية تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وبالتالي إنخفاض الإدخارات المحلية الحقيقية والإستثمار مما يؤدي تخفيض معدل النمو .

وبالنظر إلى شكل (٣-٤) ، لا بد من وجود فائض في الطلب على النقود عند النقطة B ، بسبب إرتفاع معدل الأسعار بمقدار مساوٍ لانخفاض قيمة العملة . وحسب التحليل السابق ، يمر منحنى $M'M'$ في نقطة تحت نقطة B لضمان أن $dPD < de$.

فعند النقطة C مثلاً ، هناك توازن في سوق النقد لأن الزيادة في الطلب على النقود تكون أقل بالمقارنة مع النقطة B ، وبسبب تأثير تخفيض العملة الحقيقي على الميزان التجاري مما يزيد من عرض النقد . وبما أن الإنتقال العلوي لمنحنى MM هو أقل من الإنتقال العلوي لمنحنى GG ، ستكون نقطة التوازن الجديدة (D) إلى يسار النقطتين A و B . وهذا يثبت أن هناك إنخفاض في معدل نمو الناتج المحلي .

وباستخدام الإشتقاق الجزئي ، يمكن الحصول على أثر تخفيض قيمة العملة على معدل النمو ، ومعدل التضخم ، وميزان المدفوعات كما يلي :

$$\delta(dPD_t) / \delta(de_t) = (\Omega\gamma)^{-1} [a' - \nu y_{t-1} \theta - \alpha_1 \eta (b'+\nu) / \beta] > 0 \dots\dots\dots(26)$$

$$\delta(dy_t) / \delta(de_t) = \alpha_1 \eta / \beta (\Omega\gamma)^{-1} \nu y_{t-1} < 0 \dots\dots\dots(27)$$

$$\begin{aligned}\delta(dR_t) / \delta(de_t) &= a' - a' \delta(dPD_t) / \delta(de_t) - b' \delta(dy_t) / \delta(de_t) \\ &= (a' - b' \alpha_1 / \beta \eta) (\Omega \gamma)^{-1} v y_{t-1} > 0 \dots\dots\dots(28)\end{aligned}$$

٢.٤.٤ التغيير في الإنفاق الحكومي

بحسب نموذج الدراسة ، فإن تخفيض النفقات الحكومية ، بافتراض ثبات الإيرادات الضريبية (τ) ، وثبات معدل الزيادة في التسهيلات الإئتمانية (dD_t) ، يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة الحكومية ، وتحويل التسهيلات الإئتمانية إلى القطاع الخاص . ويعمل تخفيض النفقات إلى زيادة معدل النمو بسبب إرتفاع الإستثمار الناتج عن ازدياد المدخرات المحلية .

ويبين الشكل رقم (٤-٤) هذا التأثير على صورة انتقال منحنى GG إلى اليمين G'G' . وبسبب ثبات الإئتمان المحلي لا يتأثر منحنى MM الذي يمثل التوازن في سوق النقد . إن الزيادة في معدل النمو الناتجة عن إنتقال منحنى GG تؤدي إلى كبح التضخم وتخفيضه . وفي نهاية المطاف يصل الإقتصاد إلى النقطة C في الشكل عند معدل نمو أعلى ومعدل تضخم أقل .

ويمكن التعبير رياضياً عن هذه التأثيرات من خلال المعادلات الإشتقاقية

التالية :

$$\delta(dPD_t) / \delta(dg_t) = (\Omega)^{-1} \alpha_1 ((b' + v) / \beta \gamma) > 0 \dots\dots\dots(29)$$

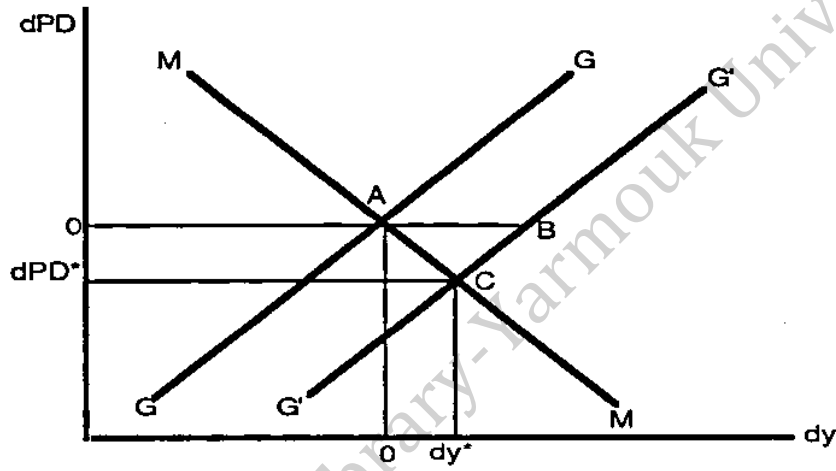
$$\delta(dy_t) / \delta(dg_t) = - (\Omega)^{-1} \alpha_1 / \beta < 0 \dots\dots\dots(30)$$

وبما أن تخفيض النفقات الحكومية يزيد معدل النمو ويقلص معدل التضخم ،

فمن الصعب معرفة تأثيره على ميزان المدفوعات نظرياً ، أي أن :

$$\delta(dR_t) / \delta(dg_t) = \alpha_1 / \beta (\Omega)^{-1} [b' - a'(b' + v) / \gamma] = ? \dots\dots\dots(31)$$

شكل رقم (٤-٤)
أثر تخفيض الإنفاق الحكومي



فإذا كان تأثير الإحلال على ميزان المدفوعات أكبر من تأثير الدخل ، أي أن a' أكبر من b' ، أي أن التأثير على السعر كبير (قيمة $(b' + v) / \gamma$) ، سيتحسن ميزان المدفوعات .

إن تخفيض العجز باتباع سياسة ضريبية توسعية له نفس تأثير تخفيض النفقات على النمو والتضخم باختلاف درجة التأثير على الإذخارات المحلية كونها لا تزيد بنفس مقدار زيادة الإيرادات الضريبية ، بل بمقدار $1 - s$ بسبب انخفاض الإذخار الخاص نتيجة انخفاض الدخل المتاح .

٤.٤.٤ أثر التغير في معدل الإذخار الخاص

يؤدي ارتفاع معدل الإذخار الخاص (المعدل الحدي للإذخار) ، إلى زيادة الإذخارات المحلية من خلال زيادة الإذخارات الخاصة ، وبالتالي يرتفع الإستثمار ويزداد معدل

النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

وبالنظر إلى شكل رقم (٤-٤) ، فإن زيادة الإستثمار تعمل على انتقال منحنى GG إلى اليمين 'GG'. وبزيادة معدل النمو ، ترتفع الإدخارات الخاصة ويزداد الإستثمار ويزداد النمو . إن أثر هذا المضاعف يكون أكبر من مضاعف زيادة الإدخار الحكومي (تقليص العجز الحكومي) . وبافتراض أن الزيادة في الإدخار الخاص تتوجه كلها إلى الإستثمار ولا يذهب منها أي جزء للإكتناز ، أي بثبات منحنى MM ، سينتج عن ذلك معدل مرتفع للنمو ومعدل منخفض للتضخم . وتستمر عملية التصحيح إلى أن يصل الإقتصاد للنقطة C (١٨) .

وبالتعبير الرياضي ، نحصل على ما يلي :

$$\delta(dPD_t) / \delta(ds) = - (\Omega)^{-1} \alpha_1 ((b' + v)(y_{t-1} - \tau_t) / \beta \gamma) < 0 \dots\dots\dots(32)$$

$$\delta(dy_t) / \delta(ds) = - (\Omega)^{-1} \alpha_1 (y_{t-1} - \tau_t) / \beta > 0 \dots\dots\dots(33)$$

ولا يمكن في هذه الحالة معرفة التأثير النظري على ميزان المدفوعات متمثلاً بالاحتياطات dR ، أي أن

$$\delta(dR_t) / \delta(ds) = (\Omega)^{-1} \alpha_1 ((y_{t-1} - \tau_t) / \beta) [b' - a'((b' + v) / \gamma) - b' = ? \dots\dots\dots(34)$$

٥.٤.٤ أثر الزيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج

تؤدي الزيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي عند المستوى الأصلي للإستثمار . وبزيادة معدل نمو الناتج ، ترتفع الإدخارات الخاصة ويرتفع الإستثمار ، ويرتفع معدل النمو مرة أخرى . وباستخدام الشكل رقم

(٤-٤) ، ينتقل المنحنى GG إلى اليمين ، ويبقى المنحنى MM محافظاً على موقعه بسبب عدم تأثر سوق النقد . وتعمل الزيادة في معدل النمو على تخفيض معدل الزيادة في الأسعار المحلية ، ويصل الإقتصاد إلى نقطة توازن جديدة عند النقطة C . وبالإشتقاق الجزئي ، يمكن التعبير رياضياً عما سبق كالتالي :

$$\delta(dPD_t) / \delta(d\alpha_0) = - (\Omega)^{-1} ((b' + v) / \beta\gamma) < 0 \dots\dots\dots(35)$$

$$\delta(dy_t) / \delta(d\alpha_0) = - (\Omega\beta)^{-1} > 0 \dots\dots\dots(36)$$

$$\delta(dR_t) / \delta(d\alpha_0) = (\Omega\beta)^{-1} [a' ((b' + v) / \beta) - b'] = ? \dots\dots\dots(37)$$

٦.٤.٤ أثر التغير في سرعة تداول النقود

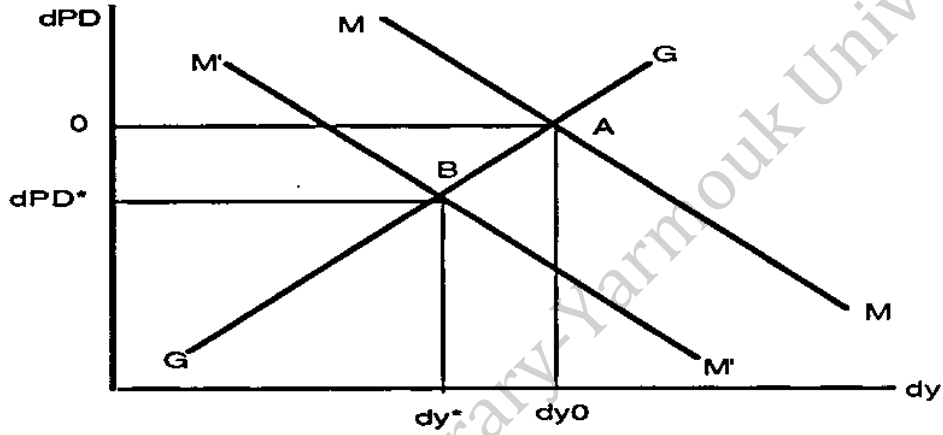
إن انخفاض سرعة تداول النقود (v) تعمل على زيادة الطلب على النقود ، وبافتراض أن الإقتصاد يعمل عند معدل نمو توازني مبدئي y_{t-1} ، تعمل هذه الزيادة على خلق فائض في النقد عند مستوى الأسعار الأصلي . وهذا من شأنه أن ينقل منحنى MM إلى اليسار M'M' في شكل رقم (٥-٥) ، وبالتالي يقل معدل نمو الناتج ويمتص الزيادة في الطلب على النقود . ولا يتأثر منحنى GG في هذه الحالة ، ويستمر الإقتصاد في عملية التصحيح ليصل إلى النقطة B في الشكل . وتمثل نقطة B معدل أدنى للنمو ومعدل أدنى للأسعار . ويمكن رياضياً التعبير عما سبق كما يلي :

$$\delta(dPD_t) / \delta(dv) = - (\Omega)^{-1} (dy_{t-1} / \gamma) < 0 \dots\dots\dots(38)$$

$$\delta(dy_t) / \delta(dv) = (\Omega)^{-1} \alpha_1 \eta dy_{t-1} / \beta\gamma < 0 \dots\dots\dots(39)$$

$$\delta(dR_t) / \delta(dv) = (\Omega)^{-1} dy_{t-1} ([a' ((b' + \alpha_1 \eta) / \beta) - a'] / \gamma) > 0 \dots\dots\dots(40)$$

شكل رقم (٥-٥)
أثر التغير في سرعة تداول النقود



ويلاحظ من معادلة (40) ، أن ميزان المدفوعات يتحسن بسبب إنخفاض السعر المحلي وانخفاض معدل النمو .

ويمكن تلخيص الآثار النظرية لتأثيرات السياسة النقدية (dD) والسياسة المالية (dg) ، وسياسة سعر الصرف (de) ، وسياسات جانب العرض والتي شملت تغير معدل الإدخار (ds) وتغير إنتاجية عوامل الإنتاج (dα0) ، بالإضافة إلى تغير سرعة تداول النقود في الجدول (٤-٣) .

وسنقوم في الفصل القادم بتقدير معالم هذا النموذج واختبار صحة افتراضاته على الاقتصاد الأردني ، ومحاولة تقييم آثار بعض السياسات الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة في الاقتصاد الأردني وضمن أهداف برنامج التصحيح .

جدول رقم (٤-٣)

تأثيرات التغير في أدوات السياسة الإقتصادية
على المتغيرات الكلية

التأثير على	التأثير على	التأثير على	الزيادة في
dR	dy	dPD	dD
<0	>0	>0	de
>0	<0	>0	dg
?	<0	>0	ds
?	>0	<0	dα
?	>0	<0	dv
>0	>0	>0	

الهوامش

- (1) Mohsin S. Khan, Peter Montiel and Nadeem U.Haque, "Adjustment with Growth : Relating the analytical approaches of the IMF and the World Bank ", Journal of Development Economics Vol. 32 (1990)pp.155-179 .
 - (2) International Monetary Fund, The Monetary Approach to the Balance of Payments (Washington:International Monetary Fund, 1977), pp. 20-40
 - (3) Akhtar Hossain , " Theories of Inflation and Balance of Payments",The Indian Economic Journal , Vol.36, No. 1, (1988-1989) , pp.55-75 .
 - (4) Kreinin, Mordechai, International Economics, Third Edition, (Harcourt Brace Jovanovich,Inc) 1983 pp.150-160 .
 - (5) Ibid. , pp. 155
 - (6) Hossain , Akhtar, Op.Cit, pp 60
 - (7) Shapiro, Edward, Macroeconomic Analysis, (Harcourt Brace Jovanovich Inc), Fifth Edition, (1982) pp. 444-466 .
- (٨) استندنا بشكل كبير في هذا النموذج على دراسة :
- Khan, Mohsin and Peter Monteil, " Growth-Oriented Adjustment Programs: A Conceptual Framework", Staff Papers, IMF; Vol. 36 (June 1989) , pp. 279-306 .
- (9) Khan and Monteil , Adjustment with Growth , Op.Cit .
- (١٠) يقصد بالمتغير (dy_t) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .
- (11) Robinson, Sherman, "Sources of Growth in Less Developed Countries:A cross-Section Study, " Quarterly Journal of Economics, Vol. 85 (August 1971), pp. 391-408 .

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول برامج البنك الدولي ، يمكن الرجوع إلى :

Michalopoulos, Constantine, "World Bank Programs for Adjustment and Growth, " in Growth Oriented Adjustment Programs, ed. by V. Corbio, M. Goldstien and Mohsin Khan (Washington:International Monetary Fund and World Bank, 1987) pp. 15-62 .

(13) Polak, J.J., "Monetary Analysis of Income Formation and Payments Problems" ,Staff Papers, Vol. 6 (November 1957), reprinted in The Monetary Approach to the Balance of Payments, IMF, 1977 , pp. 65-75

(14) Khan et al. , Op.Cit .

(15) International Monetary Fund, 1977, The Monetary Approach to the Balance of Payments , (IMF, Washington , DC) .

(١٦) هذا ما يدعيه النقديون الدوليون (Global Monetarists) عندما يكون الاقتصاد مفتوح على التجارة الدولية .

(١٧) تم الحصول على هذا الإشتقاق من خلال تعويض قيمة dyt من المعادلة رقم ٢١ في معادلة نموذج المدخل النقدي رقم ٢٢ .

(١٨) يجدر ملاحظة أن هذه النقطة هي أبعد باتجاه اليمين من النقطة C في شكل (٤-٤) .

عمليات تعويض المعادلات :

معادلة 10 ،

تم تعويض قيمة S_{pt} من المعادلة 9 بقيمتها في المعادلة 2 ، وبتعويض معادلة 3 في 2 بالإستفادة من فرضية توازن سوق النقد ، نحصل على :

$$S(y-\tau)_t = PD_t dk_t + e_{t-1} dR_t + dD_t - dDP_t$$

وبمعرفة أن $dD_t - dDP_t = dDg_t$ ، وباستخراج قيمة dDg_t من معادلة 3 ، والتعويض في معادلة 2 ، يصبح لدينا ما يلي :

$$S(y-\tau)_t = PD_t dk_t + e_{t-1} dR_t - [T_t + TB_t - G_t - (i_t e_t F_t) + edF_t]$$

وبتعويض قيمة $TB_t = i_t e_t R_t$ في المعادلة السابقة واستخراج المعادلة بدلالة dk_t نحصل على المعادلة رقم 10 .

حل المعادلة رقم 11 :

$$dk_t = s(y - \tau)_t + (\tau - g)_t - \tau_t - g_t - [ie(F_t - R_t) + e(dF - dR)_t] / PD_t$$

$$y_t = y_{t-1} + dy , PD_t = PD_{t-1} + dPD_t$$

$$dy_t = \alpha_0 + \alpha_1 \{ s(y_{t-1} + dy - \tau_t) + (\tau - g)_t - [ie(F - R)_t + e(dF - dR)] / (PD_{t-1} + dPD_t) \}$$

$$dy_t = \alpha_0 + \alpha_1 s dy_t + \alpha_1 \{ s(y_{t-1} - \tau_t) + (\tau - g)_t + (e[dF - dR - i(F-R)_t]) / (PD_{t-1} + dPD_t) \}$$

$$dy_t = (1 - \alpha_1 s)^{-1} \cdot \{ \alpha_0 + \alpha_1 \{ s(y_{t-1} - \tau_t) + (\tau - g)_t + (e[dF - dR - i(F-R)_t]) / (PD_{t-1} + dPD_t) \} \}$$

حل المعادلة 17 :

$$dR = vP_t dy + v y_{t-1} dP - dD_t$$

بفرض أن $P_t = dP + P_{t-1}$ وأن

$$P_{t-1} = \theta P_{t-1} + (1-\theta)PD_{t-1}$$

$$P_{t-1} = PD_{t-1} = 1 \quad \text{وبما أن}$$

$$P_{t-1} = \theta + (1-\theta) = 1 \quad \text{إذن}$$

$$P_t = dP + 1 \quad \text{إذن}$$

بالتالي :

$$dR = vP_t dy + vy_{t-1} [\theta de + (1-\theta)dPD] - dD_t$$

$$dR = vdy [dP + 1] + vy_{t-1} \theta de + (1-\theta) dPD vy_{t-1} - dD_t$$

$$dR = vdy + vdy\theta de + vdy (1-\theta) dPD + vJdey_{t-1} + v(1-\theta)dPDy_{t-1} - dD_t$$

حل المعادلة 21

$$dR = (dF - Bo) + a(e/PD - 1) - bdy - i(F-R)$$

$$dy = (1-s\alpha_1)^{-1} \cdot \{ \alpha_0 + \alpha_1 [s(y_{t-1} - \tau) + (\tau - g) + e(dF - dR - i(F-R))] / (PD_{t-1} + dPD) \}$$

وبتعويض محل قيمة قيمة dR في المعادلة السابقة نحصل على :

$$dy = (1-s\alpha_1)^{-1} \cdot \{ \alpha_0 + \alpha_1 [s(y_{t-1} - \tau) + (\tau - g) + e(dF - dF + Bo - a(e/PD - 1) + bdy + i(F-R) - i(F-R)) / (PD_{t-1} + dPD) \}$$

وبسط البنود المتشابهة

$$dy = (1-s\alpha_1)^{-1} \cdot \{ \alpha_0 + \alpha_1 [s(y_{t-1} - \tau) + (\tau - g) + e(Bo - a(e/PD - 1) + bdy) / (PD_{t-1} + dPD) \}$$

$$dy - (\alpha_1 e bdy) / PD = (1-s\alpha_1)^{-1} \cdot \{ \alpha_0 + \alpha_1 [s(y_{t-1} - \tau) + (\tau - g) + e/PD [Bo - a(e/PD - 1)] \}$$

بإخراج dy عامل مشترك ، نحصل على :

$$dy_t = [1 - s\alpha_1 - \alpha_1 b e_t / PD_t]^{-1} \left(\alpha_0 + \alpha_1 \{s(y_{t-1} - \tau_t) + (\tau - g)_t + e_t / PD_t [B_0 - a(e_t / PD_t - 1)]\} \right)$$

حل المعادلة 22

$$dR = (dF - B'o) + a'(e/PD - 1) - b'dy - i'(F_{t-1} - R_{t-1})$$

$$dR = vdy + \nu y_{t-1} \theta de + \nu y_{t-1} (1-\theta) dPD + \nu \theta dedy + \nu (1-\theta) dPD dy - dD$$

$$\nu y_{t-1} (1-\theta) dPD + \nu (1-\theta) dPD dy = dR - vdy - \nu y_{t-1} \theta de - \nu \theta dedy + dD$$

$$dPD [\nu y_{t-1} (1-\theta) + \nu (1-\theta) dy] = dR - vdy - \nu y_{t-1} \theta de - \nu \theta dedy + dD$$

$$dPD [\nu (1-\theta)(y_{t-1} + dy)] = (dF - B'o) + a'(e/PD - 1) - b'dy - i'(F_{t-1} - R_{t-1}) -$$

$$vdy - \nu y_{t-1} \theta de - \nu \theta dedy + dD$$

$$dPD_t = [\nu (1-\theta)(y_{t-1} + dy_t)]^{-1} \{ [dF_t - B'o - i'(F_{t-1} - R_{t-1}) + dD_t] -$$

$$(b'+\nu)dy_t - \nu \theta y_{t-1} de_t - \nu \theta de_t dy_t + a'(e_t / PD_t - 1) \}$$

الفصل الخامس

نتائج التحليل الإحصائي

العملي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

نتائج التحليل الإحصائي العملي

٥. مقدمة

تم التطرق في الفصل السابق إلى مكونات الإطار النظري للنماذج الإقتصادية المستخدمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لصياغة السياسات الإقتصادية في الدول النامية . وقد توصلنا إلى نموذج كامل يدمج عناصر نموذج الصندوق (النموذج النقدي) ونموذج البنك (نموذج النمو) قادر أن يحدد أنياً معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى وضع ميزان المدفوعات.

ويلاحظ أن النموذج الذي تم استخدامه يعتبر من النماذج البسيطة التي يمكن استخدامها لتحليل آثار سياسات التصحيح الإقتصادي على المتغيرات الأقتصادية الكلية . وتعد هذه البساطة بمثابة ميزة نسبية حيث يمكن استخدامه بشكل عملي في الدول التي تعاني من نقص في المعلومات والبيانات الإقتصادية مثل الأردن .

وسيتم في هذا الفصل تقدير معالم النموذج الرئيسة للإقتصاد الأردني وفحص مدى صحة الافتراضات النظرية التي يقوم عليها . ومن ثم سيتم استخدام هذه التقديرات مع البيانات المتوافرة حول الإقتصاد الأردني للقيام بتعارين للمحاكاة تبين أثر سياسات جانب الطلب وجانب العرض على بعض المتغيرات الكلية في الإقتصاد .

١.٥ المبحث الأول : تقدير معلمات النموذج الرئيسية

سيتم تقدير معلمات النموذج الرئيسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (Ordinary Least Square Method) لدوال منفردة أو باستخدام الوسط الحسابي لبعض المعلمات المراد تقديرها حسب توافر البيانات . ونحن في هذه العملية إنما نستخدم نفس الأسلوب التقديري الذي استخدمته الإقتصادية كارمن رينهارت (Carmen Reinhart) ، من صندوق النقد الدولي ، التي قامت بتطبيق نفس هذا النموذج على سبعة دول نامية للتأكد من صحة افتراضاته النظرية وقوته العملية^١ . وقد شملت دراستها البلدان التالية : تشيلي وغانا وهندوراس وكوريا وبورما وباكستان وتانزانيا . وسيتم التعرض إلى النتائج التي خلصت إليها (رينهارت) في إطار التقدير العملي لحالة الأردن لأغراض المقارنة .

أما بالنسبة للمعلمات المراد تقديرها والتي أشير إليها في الفصل السابق فتشمل تقدير المعلمات التالية :

α_0 : الأثر المجتمعي لإنتاجية عوامل الإنتاج والتغير في القوى العاملة وهو حد التقاطع للمعادلة .

α_1 : الناتج الحدي لرأس المال

s : الميل الحدي ومتوسط الميل للإدخار

v : مقلوب سرعة تداول النقود

θ : نسبة أسعار المستوردات للأسعار المحلية

a : أثر التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري

b : أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري .

١.١.٥ تقدير معاملات دالة الإنتاج

للحصول على تقدير لمعاملات دالة الإنتاج α_0 و α_1 ، تم استخدام دالة للإنتاج من الشكل التالي :

$$Dy_t = \alpha_0 + \alpha_1 (dk_t/Y_{t-1}) + \alpha_2 DL + u \dots \dots \dots (1)$$

وتشير D إلى معدل التغير المثوي ، و DL إلى معدل النمو في القوى العاملة في الإقتصاد ، و α_2 إلى الناتج الحدي للقوى العاملة ، وباقي المتغيرات كما سبق ذكره في الفصل السابق . وعند تقدير المعادلة (1) ، بطريقة المربعات الصغرى باستخدام البيانات المتوفرة للفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٢ ، للحصول على تقدير لقيم المعلمات ، تبين أن هذه التقديرات لا تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى 5% . ولحل هذه المشكلة ، تم افتراض أن دالة الإنتاج في الأردن تتمتع بخاصية ثبات العائد على الحجم (Constant Return to Scale) ، حيث تم فرض القيد ($\alpha_1 + \alpha_2 = 1$) ، و احتصل على الشكل التالي لدالة الإنتاج :

$$Dy_t - DL = \alpha_0 + \alpha_1 (dk_t/Y_{t-1} - DL) + u \dots \dots \dots (1a)$$

وقد أبدى هذا الشكل لدالة الإنتاج تحسن في المعنوية الإحصائية للمعاملات ، وتم فحص فرضية ثبات العائد على الحجم باستخدام فحص إحصائية F التي اقترحها (تينر ، R. TINNER) ^(٢) ، حيث تبين من خلال هذا الفحص أنه يمكن قبول فرضية ثبات العائد على الحجم في الإقتصاد الأردني . وبين الجدول (١-٥) تقديرات لهذه المعلمات مقارنة بالقيم التي جاءت في دراسة رينهارت لبعض الدول النامية .

* * انظر طريقة (Tinner) في هوامش الفصل

جدول (١-٥)

نتائج تقدير معاملات دالة الإنتاج في الأردن وبعض الدول النامية

الأردن	تاندانبا	غانا	باكستان	كوريا	بورما	هوندوراس	تشيلي	
-0.04	-0.07	-0.04	-0.07	0.08	-0.02	-0.05	-0.07	α_0
(-1.48)	(-2.25)	(-1.06)	(-1.35)	(6.94)	(-0.66)	(-2.10)	(-2.61)	قيمة t
0.36	0.28	0.12	0.62	0.08	0.23	0.28	0.50	α_1
(2.07)	(2.60)	(1.79)	(5.01)	(2.58)	(2.61)	(2.01)	(6.08)	قيمة t
0.16	0.28	0.14	0.71	0.34	0.17	0.13	0.79	R^2
1.703	1.81	1.40	1.51	1.12	1.38	1.27	2.83	DW

ملاحظة: R^2 هو معامل التحديد ، و DW هو معامل داربين والفسون

المصدر : العمود الثاني : تقديرات الباحث .

العمود الثالث حتى السابع

Reinhart, Carmen M. " A model Of Adjustment and Growth : An Empirical Analysis " , *IME Staff Papers* , Vol 37 (March 1990) , pp. 168-82 .

ويوضح الجدول (١-٥) أن قيمة الناتج الحدي لرأس المال α_1 في الأردن متقاربة مع الدول النامية ، وذات إشارة صحيحة إقتصادياً ، وتتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى 5٪ . أما قيمة α_0 التي تبين أثر عوامل الإنتاج والتغير في التكنولوجيا ، فكانت ذات إشارة سالبة ، أي أن تأثير عوامل الإنتاج الأخرى والتقدم التكنولوجي يؤثر سلباً على معدل النمو في الناتج المحلي . ويلاحظ من الجدول أن قيمة وإشارة α_0 متقاربة للدول السبع التي درستها رينهارت . إلا أنه ، وكما في الدول الأخرى ، لا تستطيع دالة الإنتاج في الأردن تفسير كامل التغيرات في معدل النمو ، وذلك لأن قيمة معامل التحديد متدنية .

٢.١.٥ تقدير معدل الإدخار الخاص s

لتقدير قيمة s ، تم احتساب قيمة الإدخار الخاص للسنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٩٢ ، ومن ثم تقسيمه على الناتج المحلي الإجمالي بعد طرح الإيرادات الضريبية منه لنفس الفترة ، وبعد ذلك أخذ الوسط الحسابي لناتج القسمة ، وتبين أن معدل قيمة s تساوي 0.12- من الدخل الممكن التصرف به . وهذا يعني أن معدل الإدخار في الأردن كان سالباً خلال فترة الدراسة .

ولفحص مدى استقرار دالة الإدخار حسب الافتراض النظري ، تم تقدير دالة للإستهلاك من الشكل التالي :

$$DC_t = c_0 + c_1 D(y - \tau)_t + U_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث DC_t هي معدل التغير المثوي للأنفاق الإستهلاكي الخاص الحقيقي ، c_0 هي ثابت الدالة ، و c_1 الميل الحدي للإستهلاك . فإذا كانت دالة الإدخار مستقرة عبر الزمن ، فهذا يعني أن معدل النمو في الإستهلاك مساوٍ لمعدل النمو في الدخل المتصرف به .

ولفحص هذا الإستقرار ، تم استخدام فحص (تشاو، Chow) لاستقرار الدوال^(٣). فقد قسمت البيانات إلى عينتين متساويتين إحداهما للفترة من ١٩٦٩-١٩٨٠ والأخرى من ١٩٨١-١٩٩٢ ، وتم تقدير كل عينة زمنية على حده . بالإضافة إلى ذلك تم تقدير الدالة (2) على طول الفترة الزمنية ١٩٦٩-١٩٩٢ . واستخرج في كل حالة قيمة مجموع مربعات انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية . واحتسبت قيمة F ، وتمت مقارنتها بقيمة F الجدولية* . وقد بين هذا الفحص أن تغير قيم معاملات الدالة ليس له معنوية إحصائية عند مستوى 5٪ ،

* أنظر طريقة (تشاو) في هوامش الفصل

ويلاحظ من الجدول (٥-٢) أن معدل الإدخار الخاص كان سالباً للإقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة . وبالمقارنة مع باقي الدول ، كانت غانا هي أقرب الدول للأردن بالنسبة لمعدل الإدخار . ويتبين من الجدول أيضاً أن الميل الحدي للإدخار كان منخفضاً جداً للأردن مقارنة بباقي الدول ، إلا أن قيمته المقدرة لا تحظى بمعنوية إحصائية على مستوى 5٪ باستخدام فحص ثنائي الجانب (Two-tail Test) ، ولكنه يتمتع بمعنوية إحصائية باستخدام فحص أحادي الجانب (One-tail Test) ، ويمكن استخدام هذا الفحص لأن القيمة النظرية للميل الحدي للإستهلاك تقع بين الصفر والواحد صحيح . وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد لدالة الإستهلاك نجد أنه متدني جداً للأردن ، مما يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الإستهلاك الخاص ربما تكون الثروة والفئة العمرية وسعر الفائدة .

٢.١.٥ تقدير مقلوب معدل سرعة تداول النقود

للحصول على تقدير لقيمة مقلوب معدل سرعة تداول النقود و ، تم احتساب الوسط الحسابي للفترة ١٩٦٩-١٩٩٢ لحاصل قسمة عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع على الناتج المحلي الإجمالي . وكانت و تساوي 0.59 باستخدام تعريف عرض النقد ع١ ، و 1.01 باستخدام ع٢ . ولفحص فرضية استقرار دالة الطلب على النقود ، أي ثبات معدل سرعة التداول ، تم تقدير الدالة التالية للطلب على النقود :

$$DM_t = d_0 + d_1 Dy_t + d_2 DP_t + u_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن DM_t تعني معدل التغير المثنوي في عرض النقد ، و DP_t هي معدل التغير المثنوي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي (معدل التضخم المحلي) ، و d_0 يمثل التغير المثنوي في سرعة تداول النقود المراد التحقق من استقراره . وقد تم تقدير هذه الدالة لثلاث حالات ، واحدة باستخدام تعريف النقد ع١ ، والثانية باستخدام تعريف النقد ع٢ ، والثالثة بفرض القيد التالي: $d_1 = d_2$ على الدالة (3) وذلك

لتقييد معاملات الدخل والأسعار . وقد قسم عدد المشاهدات لكل دالة إلى عينتين بحيث تم تقدير كل عينة على حده ، بالإضافة إلى تقدير الدالة باستخدام جميع المشاهدات ، وتم إجراء فحص تشاو (CHOW) لاستقرار الدوال على جميع أشكال دالة الطلب على النقود . وتبين من خلال فحص تشاو أن دالة الطلب على النقود في الأردن هي دالة مستقرة باستخدام ع ١ أو ع ٢ وحتى لو تم تقييد معاملات الدخل والأسعار . ويبين الجدول (٣-٥) تقدير مقلوب سرعة التداول للأردن والدول الأخرى ، والجدول (٤-٥) يوضح نتائج تقدير معاملات دالة الطلب على النقود التي توصلنا لها في الأردن مقارنة بالدول السبع التي درسها رينهارت .

وبعكس دالة الإنتاج ، فإن فرضية ثبات سرعة تداول النقود من خلال استقرار دالة الطلب على النقود يمكن قبولها في الأردن وتشكل رابطة قوية بين نموذج النمو والنموذج النقدي .

جدول (٣-٥)

تقدير مقلوب سرعة تداول النقود

الأردن	ثانزانيا	غانا	باكستان	كوريا	بورما	هوندوراس	تشيلي	
0.59	0.24	0.19	0.25	0.10	0.25	0.11	0.07	١٤/٥
1.01	0.31	0.25	0.37	0.31	0.29	0.21	0.22	٢٤/٥

جدول (٤-٥)
نتائج تقدير دالة الطلب على النقود في الأردن وبعض الدول النامية

تقدير معاملات دالة الطلب على النقود باستخدام ج٢								
تشيلي	هوندوراس	بورما	كوريا	باكستان	غانا	تانزانيا	الأردن	
0.17	0.12	0.06	0.11	0.14	0.14	0.11	0.061	do
(1.81)	(4.72)	(2.09)	(1.23)	(5.25)	(3.35)	(1.87)	(2.60)	قيمة t
0.09	0.57	0.29	0.70	0.53	0.39	0.77	0.55	d1
(0.13)	(1.50)	(0.62)	(1.17)	(1.34)	(0.90)	(1.27)	(4.28)	قيمة t
0.84	-0.13	0.32	0.57	-0.32	0.41	0.25	0.95	d2
(7.83)	(-0.68)	(1.61)	(1.62)	(-1.50)	(3.87)	(1.07)	(4.39)	قيمة t
0.88	0.13	0.12	0.17	0.16	0.42	0.10	0.59	R ²
1.46	1.78	1.18	0.91	2.02	1.57	2.10	1.34	DW
تقدير معاملات دالة الطلب على النقود باستخدام ج٢ والقيد d1=d2								
0.15	0.13	0.06	0.11	0.16	0.14	0.13	0.083	do
(1.60)	(5.60)	(2.26)	(1.29)	(5.69)	(3.45)	(2.58)	(4.01)	قيمة t
0.86	-0.03	0.32	0.60	-0.13	0.41	0.23	0.63	d1
(8.15)	(-0.16)	(1.72)	(2.10)	(-0.66)	(3.96)	(0.98)	(4.92)	قيمة t
0.87	0.00	0.12	0.17	0.02	0.42	0.05	0.52	R ²
1.86	1.77	1.20	0.90	1.92	1.57	1.99	1.58	DW
تقدير معاملات دالة الطلب على النقود باستخدام ج١								
0.08	0.08	0.03	0.10	0.14	0.11	0.07	0.03	do
(1.01)	(2.92)	(0.78)	(1.29)	(4.87)	(2.52)	(0.93)	(1.19)	قيمة t
0.20	0.74	0.26	0.48	0.69	0.38	1.06	0.37	d1
(0.32)	(1.82)	(0.46)	(0.92)	(1.73)	(0.79)	(1.33)	(2.58)	قيمة t
0.82	0.07	0.62	0.47	-0.40	0.50	0.37	1.07	d2
(8.15)	(0.35)	(2.54)	(1.54)	(-1.86)	(4.22)	(1.20)	(4.51)	قيمة t
0.91	0.14	0.25	0.14	0.23	0.46	0.11	0.51	R ²
1.73	2.05	1.71	1.78	1.29	1.62	2.06	1.87	DW
تقدير معاملات دالة الطلب على النقود باستخدام ج١ والقيد d1=d2								
0.07	0.09	0.02	0.10	0.15	0.11	0.10	0.07	do
(0.81)	(0.37)	(0.62)	(1.33)	(5.64)	(2.56)	(1.53)	(2.79)	قيمة t

0.84	0.17	0.57	0.48	-0.15	0.50	0.33	0.50	d1
(9.18)	(0.82)	(2.52)	(1.89)	(-0.73)	(4.31)	(1.11)	(3.24)	قيمة t
0.89	0.03	0.23	0.14	0.02	0.46	0.06	0.32	R ²
2.27	2.01	1.81	1.78	1.74	1.65	1.95	1.73	DW

ملاحظة: R² هو معامل التحديد ، و DW هو معامل دارين والمسون .

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١)

أما لتقدير نسبة مساهمة أسعار المستوردات في الأسعار الكلية (θ) ، تم احتساب معدل حاصل قسمة سعر وحدة المستوردات على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للفترة ١٩٦٩ إلى ١٩٩٢ . ويجدر الإشارة إلى أن رينهارت في احتسابها لهذه النسبة في الدول النامية قامت بأخذ متوسط حاصل قسمة المستوردات على الإستهلاك الكلي (العام والخاص) ^(٤) . ويبين الجدول (٥-٥) النتائج للأردن وباقي الدول النامية .

جدول (٥-٥)

نتائج تقدير نسبة أسعار المستوردات للأسعار المحلية في الأردن وبعض الدول النامية

البلد	الأردن	تائزانيا	غانا	باكستان	كوريا	بورما	هوندوراس	تشيلي
θ	0.13	0.252	0.114	0.158	0.181	0.096	0.366	0.201

٤.١.٥ تقدير معلمات الميزان التجاري

كان لا بد لإغلاق نظام المعادلات في الفصل السابق أن استخدم متباينة تعريف ميزان المدفوعات وتعريف العجز في الميزان التجاري (المصادر - المستوردات) ،

كما في المعادلة التالية :

$$B_t = B_0 - a(e_t / P D_t - 1) + b d y + u \dots \dots \dots (4)$$

ولتقدير معاملات المعادلة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية للفترة ١٩٦٩ - ١٩٩٢ ، تم تجزئة الميزان التجاري إلى دالتين ، دالة للواردات تكون فيها الواردات معتمدة على الناتج المحلي ونسبة أسعار المستوردات Pz للأسعار المحلية PD كالتالي :

$$\text{Log}(z) = \delta_0 + \delta_1 \text{Log}(y_t) + \delta_3 \text{Log} [(Pz/PD)_{t-3}] + u \dots \dots \dots (4a)$$

ودالة للصادرات تعتمد على نسبة سعر الصادرات للأسعار المحلية كما يلي :

$$\text{Log}(x) = \varepsilon_0 + \varepsilon_1 \text{Log} [(Px/PD)_{t-2}] + u \dots \dots \dots (4b)$$

وتم تقدير معالم الدوال السابقة من حيث المرونة السعرية والدخلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية وأخذ بعين الإعتبار أثر المتغيرات المتخلفة (Lagged Variables). وتبين بعد إجراء عدة تقديرات لدوال المستوردات والصادرات أن معاملات دالة الإستيراد تحظى بمعنوية إحصائية أكبر لدى استخدام ثلاث فترات تخلف لمتغير الأسعار النسبية ، أما دالة الصادرات فإنها تحظى بمعنوية إحصائية أكبر لدى استخدام تخلف بفترتين لمتغير الأسعار النسبية . وقد تم احتساب قيمة a بترجيح المرونات السعرية بمعدل الواردات والصادرات للفترة ١٩٦٩-١٩٩٢ ، واحتسبت قيمة b بترجيح المرونة الدخلية بمعدل الواردات لنفس الفترة .

ويبين الجدول (٥-٦) التقديرات التي احتسبت للأردن بالمقارنة مع تقديرات رينهارت للدول النامية .

جدول (٦-٥)

نتائج تقدير معاملات دالة الميزان التجاري في الأردن وبعض الدول النامية

البلد	الأردن	تايوانيا	غانا	باكستان	كوريا	بورما	هوندوراس	تشيلي
a	-0.17	-0.37	-0.08	-0.21	-0.83	-0.40	-0.12	-0.59
b	1.25	0.69	1.20	1.00	0.64	0.62	1.28	1.81

٢.٥ المبحث الثاني : التحليل المقارن الساكن وتحليل الحساسية

يهدف هذا المبحث إلى إيجاد مضاعفات السياسة الإقتصادية المرتبطة بقيم المعلمات المقدرة لغرض تبين مدى استجابة هذه المضاعفات للتغير في قيم المعلمات، بالإضافة إلى دراسة أثر التغيرات في أدوات السياسة الإقتصادية سواء من جانب الطلب أو من جانب العرض الكليين على المتغيرات ذات الأهمية مثل معدل التضخم ومعدل النمو وميزان المدفوعات وذلك باستخدام الاشتقاق التي تمت في الفصل السابق من هذه الدراسة. و يلخص الجدول (٧-٥) قيم المعلمات المقدرة للأردن والدول النامية التي تطرقت لها رينهارت .

ويجب التنبيه هنا إلى محدودية الثقة التي يمكن وضعها بالتقديرات السابقة خاصة في ضوء عدم استقرار بعض الدوال .

جدول (٧-٥)

ملخص تقدير معاملات النموذج الكامل في الأردن وبعض الدول النامية

البلد	الأردن	تاندانبا	غانا	باكستان	كوريا	بورما	هوندوراس	تشيلي
α_0	-0.04	-0.07	-0.04	-0.07	0.08	-0.02	-0.05	-0.07
α_1	0.36	0.28	0.12	0.62	0.08	0.23	0.28	0.50
s	-0.12	0.03	-0.25	0.07	0.31	0.16	0.21	-0.06
ν	1.01	0.31	0.25	0.37	0.31	0.29	0.21	0.22
θ	0.13	0.25	0.11	0.16	0.18	0.10	0.31	0.20
a	-0.17	-0.37	-0.08	-0.21	-0.83	-0.40	-0.12	-0.59
b	1.26	0.69	1.20	1.00	0.64	0.62	1.28	1.81

يبين الجدول (٨-٥) القيم الرقمية لميل خط نموذج النمو وميل خط النموذج النقدي الناتج عن تعويض قيم المعلمات في معادلات الميول التي اشتقت في الفصل السابق للأردن والدول النامية

جدول (٨-٥)

نتائج تقدير القيم الرقمية لميل خط نموذج النمو وميل خط النموذج النقدي

البلد	الأردن	تاندانبا	غانا	باكستان	كوريا	بورما	هوندوراس	تشيلي
ميل GG	1.25	7.9	76.9	2.7	16.2	9.2	18.6	0.4
ميل MM	-1.62	-1.7	-4.8	-2.6	-0.9	-1.4	-5.6	-2.7

١.٢.٥ سياسات جانب الطلب الكلي

١.١.٢.٥ أثر زيادة الائتمان المحلي بنسبة ١٠٪

إن الزيادة في معدل التوسع الائتماني المحلي ، بفرض حصول القطاع الخاص على هذه الزيادة ، تخلق فائض في عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار عند المستوى الأولي للنتائج المحلي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود . وعند مستوى معين لأسعار المستوردات ، يؤدي ارتفاع السعر المحلي إلى ارتفاع معدل الصرف الحقيقي للعملة الأجنبية وزيادة العجز في الميزان التجاري ، وهذا يؤدي إلى زيادة الإذخارات الأجنبية وزيادة الاستثمار ومعدل النمو .
وبالإستفادة من المعادلات الإشتقاقية في الفصل السابق ، يتأثر معدل التضخم بحسب المعادلة التالية :

$$\delta(dPD_t) / \delta(dD_t) = (\Omega\gamma)^{-1} > 0 \dots\dots\dots(23a)$$

وتعرف الرموز كالتالي :

$$\Omega = 1 - \{ \alpha_1 \eta (b' + v) / \beta \gamma \}$$

$$\beta = 1 - \alpha_1 (s + b) > 0$$

$$\eta = B_0 - a$$

$$\gamma = a' + v(1-\theta)y_{t-1}$$

بينما يكون التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب المعادلة

التالية:

$$\delta(dy_t) / \delta(dD_t) = - \eta \alpha_1 / \beta (\Omega\gamma)^{-1} > 0 \dots\dots\dots(24a)$$

ويكون التغير في ميزان المدفوعات بحسب المعادلة التالية :

$$\delta(dR_t) / \delta(dD_t) = (b' \alpha_1 \eta / \beta - a') (\Omega\gamma)^{-1} < 0 \dots\dots\dots(25a)$$

ويبين الجدول (٩-٥) النتائج التي احصل عليها بتعويض قيم المعلمات المقدره

في المعادلات السابقة والتي تبين أثر زيادة التوسع الإئتماني بمعدل 10% .

جدول (٩-٥)

أثر زيادة التوسع الإئتماني المحلي بنسبة 10% على مضاعفات السياسة
الإقتصادية (نسب مئوية)

البلد	الأردن	تايوانيا	غانا	باكستان	كوريا	بورما	هوندوراس	تشيلي
التضخم	3.01	13.5	31.3	9.7	8.8	13.1	28.7	1.8
معدل النمو	2.40	1.7	0.4	3.6	0.5	1.4	1.5	4.2
ميزان المدفوعات	-2.65	-6.2	-3.0	-5.6	-7.6	-6.1	-5.4	-8.7

ويتبين من الجدول (٩-٥) أن ارتفاع معدل النمو في الإئتمان المحلي بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة معدل التضخم المحلي بنسبة 3.01% ، وزيادة معدل النمو في الناتج المحلي بنسبة 2.40% ، ويؤدي بنفس الوقت إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات بنسبة 2.65%.

ويلاحظ من الجدول أن هناك فروقات كبيرة بين مضاعفات معدل التضخم في الدول النامية وفي الأردن ، وهناك تقارب في قيم مضاعفات معدل النمو في الناتج المحلي و مضاعفات ميزان المدفوعات . ويمكن الاستنتاج من الجدول أن فائدة النموذج في انتهاج سياسة ائتمان محلية تعتمد على الأهداف التي يتطلع إليها صانع القرار الإقتصادي ، فإذا كان الهدف من السياسة محاربة التضخم ، فإن هذا النموذج قد لا يستطيع أن يحقق هذه النتيجة بشكل مضمون . أما إذا كان الهدف المراد تحقيقه هو زيادة معدل النمو الإقتصادي أو تحسين ميزان المدفوعات فيمكن استخدام النموذج بشكل إعتماذي أكبر .

٢٠١٠٢٠٥ أثر زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١٠٪

إن زيادة الإنفاق الحكومي ، بثبات الإيرادات الضريبية ، يؤدي إلى زيادة العجز الحكومي وتخفيض الإذخارات الحكومية بشكل يعمل على تقليص الإستثمار ، وانخفاض معدل النمو الإقتصادي . إن هذا الإنخفاض في معدل نمو الناتج يعمل على تقليص الطلب على النقود مولداً فائضاً في عرض النقد . وإعادة توازن سوق النقد، لا بد من ارتفاع الأسعار المحلية . إذن يؤثر ارتفاع الإنفاق الحكومي على زيادة معدل التضخم وانخفاض معد النمو . ولكن من الصعب معرفة الأثر النظري على ميزان المدفوعات دون تطبيق قيم المعلمات على المعادلات الاشتقاقية التي تمت في الفصل السابق ، والتي نستعيدها هنا .

$$\delta(dPD_t) / \delta(dg_t) = (\Omega)^{-1} \alpha_1 ((b' + v) / \beta \gamma) > 0 \dots\dots\dots(29a)$$

$$\delta(dy_t) / \delta(dg_t) = - (\Omega)^{-1} \alpha_1 / \beta < 0 \dots\dots\dots(30a)$$

$$\delta(dR_t) / \delta(dg_t) = \alpha_1 / \beta (\Omega)^{-1} [b' - a'(b' + v) / \gamma] = ? \dots\dots\dots(31a)$$

ويبين الجدول (١٠-٥) أثر زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 10٪ على المتغيرات محل الدراسة والتي احتصل عليها بتعويض قيم المعلمات المقدرة في المعادلات السابقة .

جدول (١٠-٥)

أثر زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 10٪ على مضاعفات السياسة الإقتصادية (نسب مئوية)

البلد	الأردن	تايوانيا	هانا	باكستان	كوريا	بورما	هوندوراس	تشيلي
التضخم	4.37	4.8	6.1	24.4	0.7	3.3	20.6	14.6
معدل النمو	-2.70	-2.9	-1.3	-9.3	-0.8	-2.4	-3.7	-5.5
ميزان المدفوعات	5.31	0.2	1.0	4.2	-0.1	0.2	2.3	1.4

ويلاحظ من الجدول (٥-١٠) أن أثر زيادة الإنفاق الحكومي في الأردن تؤثر بشكل أكبر على معدل التضخم منه في حالة معدل النمو. إن تراجع معدل النمو بسبب زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات بسبب تغلب أثر الدخل على أثر الأسعار.

٣.١.٢.٥ أثر تخفيض قيمة العملة

يعتبر تخفيض قيمة العملة المحلية صدمة نقدية وحقيقية تصيب الإقتصاد، وبالتالي تؤثر على كل من منحنى GG ومنحنى MM. فعند المستوى الإبتدائي للأسعار المحلية، يعمل تخفيض العملة على زيادة مستوى الأسعار الكلية من خلال زيادة أسعار المستوردات، وهذا بدوره يولد فائضا في الطلب على النقود، وينفس الوقت فإن ارتفاع أسعار المستوردات تؤدي إلى نقصان استهلاك المستوردات وزيادة إنتاج السلع غير الداخلة في التجارة. إن هذه التأثيرات تعمل على تحسن ميزان المدفوعات وزيادة عرض النقد، فلو كان أثر الإحلال أكبر من أثر الدخل، يرتفع عرض النقد أكثر من ارتفاع الطلب على النقود وتنتقل منحنى MM إلى اليمين مولدا زيادة في الدخل.

أما في القطاع السلعي، فإن تحسن ميزان المدفوعات يعمل على تخفيض المكون الأجنبي للإدخارات مما يؤدي إلى انخفاض التراكم الرأسمالي (الاستثمار) وانتقال منحنى GG إلى اليسار محدثا انخفاض في الدخل. ونستعيد هنا المعادلات الاشتقاقية التي تمت في الفصل السابق والتي تبين الآثار المختلفة لانخفاض قيمة العملة المحلية.

$$\delta(dPD_t) / \delta(de_t) = (\Omega\gamma)^{-1} [a' - v y_{t-1} \theta - \alpha_1 \eta (b'+v) / \beta] > 0 \dots\dots\dots(26a)$$

$$\delta(dy_t) / \delta(de_t) = \alpha_1 \eta / \beta (\Omega\gamma)^{-1} \nu y_{t-1} < 0 \dots\dots\dots(27a)$$

$$\begin{aligned} \delta(dR_t) / \delta(de_t) &= a' - a' \delta(dPD_t) / \delta(de_t) - b' \delta(dy_t) / \delta(de_t) \\ &= (a' - b' \alpha_1 / \beta \eta) (\Omega\gamma)^{-1} \nu y_{t-1} > 0 \dots\dots\dots(28a) \end{aligned}$$

ويُلخّص الجدول (١١-٥) قيم مضاعفات معدل التضخم ومعدل النمو وميزان المدفوعات لانخفاض نسبته 10% في قيمة العملة المحلية للأردن والدول النامية التي جاءت في دراسة رينهارت .

جدول (١١-٥)

أثرانخفاض العملة المحلية بنسبة 10% على مضاعفات السياسة الإقتصادية
(نسب مئوية)

البلد	الأردن	تايوانيا	قانا	باكستان	كوريا	بورما	هوندوراس	تشيلي
التضخم	4.33	5.7	2.2	6.4	7.3	6.1	.9	9.6
معدل النمو	-4.51	-0.4	-0.1	-0.9	-0.1	-0.3	-0.2	0.3
ميزان المدفوعات	4.98	1.9	0.7	1.7	2.3	1.8	1	0.8

ويلاحظ من الجدول (١١-٥) أن تخفيض قيمة العملة بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 4.33% ، فيما يعمل على تخفيض معدل النمو بنسبة أكبر قدرها 4.5% . ويزيد من تحسن ميزان المدفوعات ، أي زيادة الاحتياطيات الدولية بنسبة 4.98% . ويتبين بوجه عام أن أثر تخفيض قيمة العملة على معدل النمو وميزان المدفوعات أكبر في حالة الأردن عنه في بقية الدول النامية .

ويُلخّص الجدول (١٢-٥) النتائج الرقمية التي احتسبت للتغيرات في أدوات السياسة الإقتصادية المؤثرة على جانب الطلب في الاقتصاد الأردني .

جدول (١٢-٥)

ملخص آثار التغيير في أدوات السياسة الإقتصادية بنسبة 10% على المتغيرات الرئيسية في الإقتصاد الأردني (نسب مئوية)

dR	dy	dP	تغير الأهداف الكلية
(ميزان المدفوعات)	(معدل النمو)	(معدل التضخم)	تغير أدوات السياسة الإقتصادية
-2.65	2.40	3.01	dD (سياسة نقدية)
5.31	-2.70	4.37	dg (سياسة مالية)
4.98	-4.51	4.33	de (سياسة سعر صرف)

ويمكن الاستنتاج من قراءة الجدول (١٢-٥) أن اختيار السياسة الإقتصادية الملائمة يعتمد على الهدف المراد تحقيقه في الإقتصاد . فإذا كانت أهداف صانعي القرار هي تخفيض معدل التضخم ، فالسياسة الملائمة في هذه الحالة تكون سياسة تخفيض الانفاق الحكومي (معكوس الإشارة) ، لأن ذلك سيؤدي إلى أكبر تخفيض في معدل التضخم ، وزيادة معدل النمو. أما إذا كان الهدف تحسين ميزان المدفوعات ، فإن السياسة الأكثر ملائمة هي ضبط الإئتمان المحلي لأنه يعمل على تحسين ميزان المدفوعات بنسبة 2.65% بأقل انخفاض ممكن في معدل النمو . وبالنظر إلى الجدول (١٢-٥) ، فإن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية هي مسألة غير مرغوب بها ، بالرغم من أنها سياسة ضرورية تتطلبها برامج التصحيح ، وذلك لأنها تعمل على تراجع معدل النمو وزيادة معدل التضخم بالرغم من أثرها الواضح والكبير في تحسين ميزان المدفوعات .

وبشكل عام ، فإن تحقيق الأهداف الكلية لا يمكن أن يتم بأن واحد دون توضيحات بأهداف أخرى . إن هذه المشكلة الإقتصادية تتطلب وضع أولويات الأهداف

المرغوبة للمجتمع ومحاولة الوصول إليها باتباع سياسة معينة ، أو محاولة دمج السياسات الإقتصادية بطريقة تؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج لكل الأهداف . إن تعارض الأهداف التي تؤدي إليها هذه السياسات لا يخلو منها أي برنامج للتصحيح وحتى أية سياسات مستقلة للحكومة ، ومن هنا يجب الإنتباه إلى اختيار الأداة الإقتصادية ذات التضحيات الأقل .

٢.٢.٥ سياسات جانب العرض الكلي

١.٢.٢.٥ أثر التغير في معدل الإدخار الخاص

يؤدي ارتفاع معدل الإدخار الخاص (المعدل الحدي للإدخار) ، إلى زيادة الإدخارات المحلية من خلال زيادة الإدخارات الخاصة ، وبالتالي يرتفع الإستثمار ويزداد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

وتبين المعادلات الإشتقاقية التالية أثر التغير في معدل الإدخار الخاص على المتغيرات الإقتصادية مدار البحث .

$$\delta(dPD_t) / \delta(ds) = -(\Omega)^{-1} \alpha_1 ((b' + v)(y_{t-1} - \tau_t) / \beta \gamma) < 0 \dots\dots\dots(32a)$$

$$\delta(dy_t) / \delta(ds) = -(\Omega)^{-1} \alpha_1 y_{t-1} - \tau_t / \beta > 0 \dots\dots\dots(33a)$$

ولا يمكن في هذه الحالة معرفة التأثير النظري على ميزان المدفوعات متمثلاً بالإحتياطات dR دون تعويض قيم العلامات المقدرة .

$$\delta(dR_t) / \delta(ds) = (\Omega)^{-1} \alpha_1 ((y_{t-1} - \tau_t) / \beta) [b' - a'((b' + v) / \gamma) - b' = ? \dots\dots\dots(34a)$$

ويبين الجدول (١٣-٥) أثر زيادة معدل الإدخار الخاص بنسبة 10٪ على المتغيرات الكلية في الأردن . ويلاحظ من الجدول أن انتهاج سياسة اقتصادية من

جانب العرض الكلي مثل زيادة أسعار الفوائد تهدف إلى زيادة معدل الإدخار الخاص ،
 ستؤدي إلى تحسن كبير في معدل النمو الإقتصادي وتراجع كبير في معدل التضخم
 . ولكن هذه السياسة ستعمل على تراجع ميزان المدفوعات بسبب تغلب أثر الدخل
 على أثر الإحلال.

٢.٢.٢.٥ أثر ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج α_0

تعتبر الزيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج من السياسات الخاصة بجانب
 العرض الكلي. وتؤثر هذه السياسة على معدل النمو بحيث تساهم في زيادته بسبب
 زيادة وتحسن الإنتاجية الكلية في الإقتصاد وتقلص في نفس الوقت معدل التضخم .
 وتعمل على تراجع كبير في ميزان المدفوعات . ويوضح الجدول (٥-١٣) الأثر الرقمي
 لارتفاع معدل الإنتاجية بنسبة 10% على المتغيرات سالفة الذكر الناتج عن تعويض
 المعلمات المقدرة في المعادلات التالية :

$$\delta(dPD_t) / \delta(d\alpha) = -(\Omega)^{-1} ((b'+ v) / \beta\gamma) < 0 \dots\dots\dots(35a)$$

$$\delta(dy_t) / \delta(d\alpha) = -(\Omega\beta)^{-1} > 0 \dots\dots\dots(36a)$$

$$\delta(dR_t) / \delta(d\alpha) = (\Omega\beta)^{-1} [a' ((b'+ v) / \beta) - b'] = ? \dots\dots\dots(37a)$$

٢.٢.٢.٥ أثر التغير في معدل دوران النقود (v)

إن انخفاض سرعة تداول النقود (v) تعمل على زيادة الطلب على النقود ،
 وبافتراض أن الإقتصاد يعمل عند مستوى نمو توازني مبدئي ، تعمل هذه الزيادة
 على خلق فائض في النقد عند مستوى الأسعار الأصلي ، وبالتالي يقل معدل نمو
 الناتج ويمتص الزيادة في الطلب على النقود . ويبين الجدول (٥-١٣) أثر التغير في
 معدل دوران النقود بنسبة 10% على المتغيرات الإقتصادية الناتجة عن تعويض قيم
 المعلمات المقدرة في المعادلات الإشتقاقية التالية :

$$\delta(dPD_t) / \delta(du) = -(\Omega)^{-1} (dy_{t-1} / \gamma) < 0 \dots\dots\dots(38a)$$

$$\delta(dy_t) / \delta(du) = (\Omega)^{-1} \alpha_1 \eta dy_{t-1} / \beta \gamma < 0 \dots\dots\dots(39a)$$

$$\delta(dR_t) / \delta(du) = (\Omega)^{-1} dy_{t-1} ([a' ((b' \alpha_1 \eta / \beta) - a') / \gamma] > 0 \dots\dots\dots(40a)$$

جدول (١٣-٥)

ملخص آثار التغير في أدوات السياسة الإقتصادية بنسبة 10٪ على المتغيرات الرئيسية في الإقتصاد الأردني (نسب مئوية)

dR	dy	dP	تغير الأهداف الكلية
(ميزان المدفوعات)	(معدل النمو)	(معدل التضخم)	تغير أدوات السياسة الإقتصادية
-6.28	3.84	-6.20	ds
-15.45	7.45	-12.03	dα0
0.34	-0.64	-0.38	du

٢.٥ المبحث الثالث : تطبيقات نتائج النموذج في ضوء برنامج التصحيح الإقتصادي الأردني

سيتم في هذا المبحث مقارنة النتائج التي احتصل عليها من تطبيق النموذج على الإقتصاد الأردني مع تلك التوقعات التي جاءت في برنامج التصحيح الإقتصادي، وذلك للوقوف على مدى ملائمة النموذج لتقديرات البرنامج .

يستهدف برنامج التصحيح الإقتصادي للأعوام ١٩٩٢-١٩٩٨ تحقيق معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة كما يبين الجدول . (١٤-٥)

جدول (٥-١٤)

النمو الإقتصادي والتضخم في ظل برنامج التصحيح

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة النمو بالأسعار الجارية	معدل التضخم	النمو بالأسعار الثابتة
		%	%	%
1993	3609	11.4	7.7	3.4
1994	3985	10.4	6.5	3.7
1995	4361	9.4	5.6	3.7
1996	4747	8.9	4.8	3.8
1997	5170	8.9	4.6	4.1
1998	5633	9.0	4.5	4.3

المصدر : فانك ، فهد ، "برنامج التصحيح الإقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٨" ، (كانون ثاني ١٩٩٢) ، جدول (١) ص. ٣٧.

لقد بينت الدراسة أن زيادة الإئتمان المصرفي بنسبة 10٪ يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو بنسبة 2.40٪ . إن تحقيق معدل النمو الذي يستهدفه برنامج التصحيح في عام ١٩٩٣ والبالغ 3.4٪ يجب أن يرافقه (حسب معطيات هذه الدراسة) ارتفاع معدل زيادة الإئتمان المصرفي المحلي بنسبة 14.19٪ ، وانخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة 12.58٪ ، وارتفاع سعر صرف الدينار بنسبة 7.54٪ . ويلخص الجدول (٥-١٥) معدلات التغير في أدوات السياسة الإقتصادية المختلفة التي يجب أن ترافق تحقيق معدلات النمو (dy) المستهدفة في برنامج التصحيح .

جدول (١٥-٥)

معدلات التغير المئوية في أدوات السياسة الإقتصادية المختلفة التي يجب أن ترافق تحقيق معدلات النمو المستهدفة في برنامج التصحيح

السنة	dy	dD	dg	de	ds	دعم	du
1993	3.4	14.9	-12.58	-7.54	8.86	2.53	-53
1994	3.7	15.44	-13.68	-8.20	9.64	2.76	-57.68
1995	3.7	15.44	-13.68	-8.20	9.64	2.76	-57.68
1996	3.8	15.86	-14.05	-8.43	9.9	2.83	-59.23
1997	4.10	17.11	-15.16	-9.09	10.68	3.05	-63.91
1998	4.30	17.94	-15.90	-9.53	11.20	3.20	-67.03

أما بالنسبة لمعدلات التضخم المستهدفة في برنامج التصحيح (أنظر جدول ١٤-٥)، فإن تحقيقها يتطلب تغيير في معدلات تغير أدوات السياسة الإقتصادية كما يبين الجدول (١٦-٥).

جدول (١٦-٥)

معدلات التغير المئوية في أدوات السياسة الإقتصادية المختلفة التي يجب أن ترافق تحقيق معدلات التضخم المستهدفة في برنامج التصحيح

السنة	dP	dD	dg	de	ds	دعم	du
1993	7.7	25.55	17.63	17.78	-12.41	-9.27	-201.35
1994	6.5	21.57	14.88	15.01	-10.48	-7.82	-169.97
1995	5.6	18.58	12.82	12.93	-9.03	-6.74	-146.43
1996	4.8	15.93	10.99	11.09	-7.74	-5.78	-125.52
1997	4.6	15.26	10.53	10.62	-7.42	-5.54	-120.29
1998	4.5	14.93	10.30	10.39	-7.26	-5.41	-117.67

ويوضح الجدول (١٦-٥) مثلاً أن تحقيق معدل التضخم البالغ 7.7٪ عام 1993 يتطلب ارتفاع معدل الزيادة في الإئتمان المحلي بنسبة 25.55٪ ، وزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 17.63٪ .

أما بالنسبة لميزان المدفوعات والمتمثل بنسب التغير في الإحتياطات الأجنبية (dR)، فالجدول (١٧-٥) يبين نسب التغيرات المطلوبة في أدوات السياسة الإقتصادية لتحقيق معدلات النمو المستهدفة في الإحتياطات الدولية .

جدول (١٧-٥)

معدلات التغير المثوية في أدوات السياسة الإقتصادية المختلفة التي يجب أن ترافق معدلات التغير في الإحتياطات المستهدفة في برنامج التصحيح

السنة	dR	dD	dg	de	ds	dα	dv
1993	13.16	-4972	24.75	26.42	-20.96	-20.32	391.79
1994	12.30	-46.48	23.14	24.70	-19.60	-19.0	366.29
1995	11.16	-42.19	21.01	22.42	-17.79	-17.24	332.48
1996	9.80	-37.05	18.45	19.69	-15.62	-15.14	292.00
1997	2.79	-10.54	5.25	5.6	-4.44	-4.31	83.05
1998	3.01	-11.37	5.66	6.04	-4.79	-4.65	89.59

الهوامش

- (1) Reinhart, Carmen M. " A model of Adjustment and Growth : An Impirical Analysis , IMF Staff Papers , Vol 37 (March 1990) , pp. 168-82 .
- (2) Koutsoyianis A. " Theory of Econometrics " , Second Edition (Macmillan 1977) , pp. 170-172 .
- (3) Koutsoyianis A. " Theory of Econometrics " ,Ibid , pp. 164-166 .

(٤) لامتقاد الباحث أن هذا المؤشر يمثل نسبة أسعار المستوردات الكلية بصورة جيدة . عند استخدام طريقة رينهارت ، تبين أن قيمة L مساوية 0.53 ، وهذه نسبة عالية بالمقارنة مع الدول النامية ويمكن أن ترجع إلى ضعف البيانات المتوفرة .

xx توضيح طريقة (Tinner) لفحص فرضية القيد على الدوال :
تم تقدير دالة الإنتاج المقيدة واستخراج مجموع مربعات انحراف القيم المقدرة عن القيم الفعلية $e_1^2 = (0.198)$ ، وتم أيضاً تقدير دالة الإنتاج المقيدة واستخرج قيمة $e_2^2 = (0.173)$ ، ومن ثم احتسبت قيمة F بحسب المعادلة التالية :

$$F^* = \frac{\sum e_2^2}{\sum e_1^2} \frac{\sum e_1^2}{(n-k)}$$

$$F^* = 0.1425 * (22-3) = 2.708$$

$$F_{جدولية} = 4.35$$

بما أن F المحسوبة أقل من $F_{جدولية}$ ، تم قبول القيد وبالتالي ثبات العائد على الحجم .

x تم عمل الخطوات التالية لإجراء فحص Chow :

(١) تم تقدير معادلة الإستهلاك للفترة (١٩٦٩-١٩٨٠) كما يلي :

$$Dc = 0.027 + 0.66 D(y-t)$$

$$(0.87) \quad (2.37)$$

واحتساب مجموع مربعات انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية

$$e_1^2 = 0.36$$

وتم احتساب درجات الحرية $n1-K$ وتساوي $10=12-2$

(٢) تقدير معادلة الإستهلاك للفترة (١٩٨١-١٩٩٢) ، وكانت نتيجة التقدير كما يلي :

$$Dc = 0.047 - 0.039 D(y-t)$$

$$(1.33) \quad (-0.129)$$

واحتساب مجموع مربعات إنحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية

$$e^2_2 = 0.0016$$

وتم احتساب درجات الحرية $n2-K$ وتساوي $10=12-2$

(٣) تقدير معادلة الإستهلاك للفترة (١٩٦٩-١٩٩٢) ، وكانت نتيجة التقدير كما يلي :

$$Dc = 0.043 + 0.28 D(y-t)$$

$$(1.78) \quad (1.33)$$

واحتساب مجموع مربعات إنحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية

$$e^2_p = 0.2652$$

وتم احتساب درجات الحرية $n1+n2-K$ وتساوي $10=24-2$

(٤) تم جمع قيم e^2_1, e^2_2 وطرحها من قيمة e^2_p

$$e^2_p - (e^2_2 + e^2_1) = 0.2652 - (0.093 + 0.137)$$

$$= 0.352$$

(٥) ومن ثم تم طرح درجات الحرية للمعادلتين من المعادلة الأساسية كما يلي

$$22 - (10+10) = 2$$

وتم احتساب قيمة F حسب المعادلة التالية :

$$F^* = (e^2_p - (e^2_1 + e^2_2)) / k$$

$$(e^2_1 + e^2_2) / (n1 + n2 - 2k)$$

$$F^* = (0.0352/2)$$

$$(0.23/20)$$

$$F^* = 1.53$$

ومن ثم مقارنة قيمة F^* المحسوبة مع قيمة F الجدولية على مستوى 5% من الثقة . وقد تبين أن

قيمة F الجدولية (3.49) أكبر من قيمة F^* المحسوبة ، وبالتالي قبلنا فرضية الإستقرار .

الفصل السادس

الإستنتاجات والتوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السادس

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً : الإستنتاجات

خلصت هذه الدراسة من خلال الفصول الخمسة التي تحتويها إلى الإستنتاجات التالية :

أ- إن الإختلال بين العرض والطلب الكليين هي السبب الرئيس للإختلالات الهيكلية التي يواجهها الإقتصاد وهي عملية من الصعب استمرارها في المدى الطويل ، ذلك لأن الدولة التي تشهد مثل هذه المشكلة ستفقد قدرتها التنافسية ومصداقيتها الدولية وتجد نفسها أمام التصحيح الإقتصادي كعملية لا بد منها سواء كانت مدعومة من صندوق النقد الدولي من خلال التمويل المشروط أو كانت سياسات وطنية مستقلة .

ب - إن عوامل هذا الإختلال هي عوامل داخلية وخارجية ولا يمكن بطبيعة الحال الفصل بينهما ، أو معرفة حجم الأثر لأي منهما في إحداث هذه الإختلالات .

ج - تؤدي برامج التصحيح التي تعتمد على سياسات جانب الطلب بشكل منفرد إلى تراجع النمو في الناتج المحلي وتزيد من معدلات البطالة وتراجع مستويات المعيشة . أما تلك البرامج التي تأخذ بعين الاعتبار سياسات جانب العرض الكلي أيضاً فلها فرصة أكبر للنجاح وخاصة في زيادة معدلات النمو المترافقة مع تخفيض الديون وتحسين ميزان المدفوعات بالرغم من الصعوبات السياسية المرتبطة

د - بينت الدراسة أنه من الصعب الفصل بين أثر برنامج التصحيح الإقتصادي على المتغيرات الرئيسية في الإقتصاد الأردني وبين العوامل الإقتصادية الأخرى التي ليس لها علاقة ببرنامج التصحيح عند مقارنة الأداء الإقتصادي الفعلي مع الأداء المستهدف للإقتصاد الأردني .

هـ - يعتمد نجاح أو فشل برنامج التصحيح الإقتصادي في الأردن على صحة البيانات والمعلومات المتوفرة لدى صانعي السياسة الإقتصادية ، وعلى صحة ربط المتغيرات الإقتصادية بأدوات السياسة الإقتصادية .

و - توصلت هذه الدراسة ، ومن خلال النموذج الإقتصادي الكلي الذي استخدم وتمت تقدير معلماته ، إلى قيم مضاعفات السياسة الإقتصادية في الأردن . فقد تم احتساب قيم مضاعفات السياسة المالية والنقدية وسعر الصرف وسياسات جانب العرض الكلي وأثر التغير في قيم متغيرات أدوات هذه السياسات على معدل التضخم المحلي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات .

ز - تبين من الدراسة ، بالرغم من محدودية الثقة التي يمكن وضعها في تقدير بعض معلمات النموذج المستخدم بسبب عدم استقرار بعض الدوال ذات الأهمية ، أن انتهاج سياسة مالية متشددة من جانب الطلب ، وذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 10٪ ، ستعمل على تخفيض معدل التضخم بنسبة 4.37٪ وزيادة معدل النمو بنسبة 2.70٪ ، وتراجع مستوى الإحتياطات الأجنبية بمعدل 5.31٪ . أما من جانب السياسة النقدية ، فإن ضبط معدل النمو في الأنتمان المحلي بنسبة 10٪ سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بنسبة 3.01٪ ، وتخفيض معدل النمو بنسبة

2.40٪ وزيادة مستوى الإحتياطات الأجنبية بمعدل 2.65٪ . أما سياسة تخفيض سعر الدينار الأردني بمعدل 10٪ ، فيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة 4.33٪ و تراجع معدل النمو بنسبة 4.51٪ وتحسين ميزان المدفوعات بنسبة 4.98٪ . ويلاحظ من هذه النتائج أن انتهاج سياسة مالية متشددة لها تأثير قوي على المتغيرات الإقتصادية الهامة . إن تحقيق أفضل النتائج في الأهداف الإقتصادية الكلية يعتمد على اختيار السياسة الإقتصادية والمزج الرشيد لهذه السياسة .

ح - في ضوء صعوبة انتهاج سياسات مالية ونقدية متشددة والمخاطر السياسية المرتبطة بتخفيض قيمة الدينار ، يمكن التوجه إلى سياسات جانب العرض الكلي مثل زيادة معدل الإذخار الخاص وتحفيز إنتاجية عوامل الإنتاج . فلو اختار صانع السياسة الإقتصادية زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 10٪ لمواكبة النمو السكاني والمحافظة على التنمية الإجتماعية ، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة التضخم وتراجع معدلات النمو كما بينا سابقاً ، وللتخلص من المشكلات الناجمة عن سياسة الطلب هذه يستطيع صانع السياسة العمل على تحفيز الإذخار الخاص وزيادة نسبته للنتائج المحلي .

فمثلاً ، إن زيادة معدل الإذخار في الأردن بنسبة 10٪ ستعمل على رفع معدل النمو بنسبة 3.84٪ وتخفيض معدل التضخم بنسبة 6.20٪ . إن ترافق السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة مع زيادة معدل الإذخار سيعمل على زيادة صافية في معدل النمو بنسبة 1.14٪ ، وتخفيض معدل التضخم بنسبة صافية مقدارها 1.83٪ ، بينما يتراجع ميزان المدفوعات بنسبة ضئيلة قدرها 0.97٪ .

إن المثال السابق يوضح إمكانية انتهاج سياسات توسعية من جانب الطلب لكن يجب أن تكون مترافقة مع سياسات توسعية من جانب العرض تزيد من الإنتاج

الكلية وتمتص الخسارة الناجمة عن سياسات الطلب .

ك - بينت الدراسة ، في الفصل الخامس منها ، معدلات التغير المثوية التي يجب أن تتحقق في أدوات سياسات الطلب والعرض والمنافسة الدولية حتى يتسنى تحقيق الأرقام المستهدفة في برنامج التصحيح الإقتصادي الأردني الخاصة بمعدل النمو والتضخم والتغير في الإحتياطات الدولية .

ثانياً : التوصيات

توصي هذه الدراسة بما يلي :

١- يجب أن ينتبه صانع القرار الإقتصادي إلى تعارض السياسات الإقتصادية المختلفة في تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية .

٢- شرح وإيضاح برنامج التصحيح الإقتصادي الأردني لفئات الشعب المختلفة حتى تشارك وتساهم في عملية إنجاحه .

٣- أن يتطرق باحثون آخرون إلى دراسة تأثير برنامج التصحيح الإقتصادي الأردني على الفقراء وفئة محدودي الدخل .

٤- التطرق إلى دراسة تأثير برامج التصحيح على أداء الإقتصاد الأردني باستخدام نماذج أنية متغيرة عبر الزمن ، والإبتعاد عن نماذج التحليل المقارن الثابت كونها تؤدي إلى رؤية غير كاملة للإقتصاد عبر مسيرة التصحيح التي يمر بها .

٥- يجب أن تتضمن برامج التصحيح الإقتصادي عناصر من سياسات الطلب وسياسات العرض بنفس الوقت .

٦- يجب عدم انتهاج أي سياسة اقتصادية دون معرفة العلاقة الكمية التي تربط أداة هذه السياسة بالأهداف التي تسعى لتحقيقها وباقي المتغيرات الإقتصادية الكلية.

٧- يمكن الإستفادة من نموذج هذه الدراسة ، بعد تعديل الفرضيات التي لا تنطبق على الإقتصاد الأردني وتوصيف الدوال بشكل يشمل العناصر الإقتصادية الفعلية التي تؤثر على المتغيرات كسعر الفائدة في حالة الطلب على النقود ، لغايات اختيار السياسات الإقتصادية المختلفة والملائمة للأهداف الإقتصادية والإجتماعية في الأردن .

المراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع العربية

- (١) عناني ، جواد ، "مشكلات التصحيح والتنمية في الأردن" ، ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير سعيد النجار ، ١٩٨٧ ، ص ١١٩ - ١٤٩ ، صندوق النقد العربي .
- (٢) المجلس القومي للتخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٦ - ١٩٨٥ ، ص ١٢ .
- (٣) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩) ، عدد خاص ، دائرة الأبحاث والدراسات ، تشرين أول ١٩٨٩ .
- (٤) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الثاني والعشرون ، ١٩٨٥ .
- (٥) تم الاعتماد في الحصول على أرقام المؤشرات الاقتصادية المختلفة على تقارير البنك المركزي الأردني السنوية للأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .
- (٦) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السابع والعشرون ، ١٩٩٠ ، ص ٩٢ .
- (٧) البنك المركزي الأردني "برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني" ، ١٩٨٩ - ١٩٩٣
- (٨) فانك ، فهد ، برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢ - ١٩٩٨) ، (كانون ثاني ١٩٩٢) ، ص ٨ - ١٠ .
- (٩) مجلة الاقتصادي الأردني ، غرفة تجارة عمان العدد الرابع والعشرون ، السنة الثامنة ، آب ١٩٩٣ ، ص ٣٦ .
- (١٠) البنك المركزي الأردني ، برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٨٩ - ١٩٩٣) ، كتاب النوايا .
- (١١) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي التاسع والعشرون ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٣ .

المراجع الأجنبية

- (1) Agarwala, Ramgopal, "Price Distortions and Growth", Finance and Development, Vol.21, (March 1984), PP. 33 - 37 .
- (2) Aghevli, Bijan B. & Mohsin S. Khan, " Government Deficit and the Inflationary Process in Developing Countries, " IMF Staff Papers, Vol. 25, 1978, PP. 382 - 415 .
- (3) Akhtar Hossain , " Theories of Inflation and Balance of Payments, " The Indian Economic Journal, Vol.36, No.1, (1988 - 1989), PP. 55 - 75.
- (4) Ariel Buira, "IMF Financial Programs and Conditionality", Journal of Development Economics 1983, Vol.12, PP. 111 - 136 .
- (5) Balassa, Bela, "Structural Adjustment Policies in Developing Economies" , World Development, 1982 , PP. 23 - 38 .
- (6) Beveridge,W.A. and Margret R. Kelly, " Fiscal Content of Financial Programs Supported by Stand-By Arrangements in the upper Credit Tranches 1969-1978" , IMF Staff Paper, Vol.27, (1980), PP. 205-249 .
- (7) Blejer, Nerio I. & Ke-Young Chu, " Measurement of Fiscal Policy Impact : Methodological Issues, " IMF Occasional Paper, No.59, (June 1988) , PP. 10 - 30 .
- (8) Cooper, Richard N. , Currency Devaluation in Developing Countries, Essays in International Finance, No.86, (Princeton,

New Jersey, 1971).

- (9) Crockett, Andrew D., and Saleh Nsouli, "Exchange Rate Policies for Developing Countries," Journal of Development Studies, Vol. 13, (Jan. 1977), PP. 125 - 143 .
- (10) Donovan , Donal J. " Macroeconomic Performance and Adjustment Under Fund-Supported Programs : The Experience of the Seventies," IMF Staff Papers , Vol. 29, (June 1982), PP. 171-203
- (11) Federal Reserve Bank of New York, " Annual Report" ,1987, PP. 25
- (12) Fry, Maxwell J., Money, Interest and Banking in Economic Development , (Baltimore : The John Hopkinsw University press, 1988), PP. 75 - 89 .
- (13) Guitian, Manuel, "Economic Management and Fund Conditionality,"
Paper presented at the IMF Seminar on " the Third World and Global Payments Problems ," 1981 .
- (14) Giutian , Manuel. "The Effects of Changes in the Exchange Rate on Output, Prices, and the Balance of Payments." Journal of International Economics, Vol.6 , (1976), PP. 65 - 74 .
- (15) Heller, peter, " Fund - Supported Adjustment Programs and the Poor," Finance and Development, (December 1988), PP. 9 - 12
- (16) Hemming, Richard & Ali Mansor, " Is Privatization the Answer , " Finance and Development, (Sep. 1988), PP. 34 - 36 .
- (17) International Bank for Reconstruction and Development, World Development Report, Washigton, World Bank, 1988, PP. 73 .

- (18) International Monetary Fund, The Monetary Approach to the Balance of Payments, (Washington DC : International Monetary Fund, 1977), PP. 20 - 40 .
- (19) IMF Institute , " Macroeconomic Adjustment" , IMF, (August 1992), PP. 63 - 75 .
- (20) Johnson, D. Gale, "Agricultural Structural Policies", in Growth-Oriented Adjustment Programs, ed. by V. Corbo. M. Goldstien and Mohsin Khan , IMF, (1987), PP. 349 - 364 .
- (21) Johnson, G.G., " Formulation of Exchange Rate Policies in Adjustment Programs, " Occasional Paper, No.36, IMF, (August 1985).
- (22) Johnston, R. Barry & Odd Per Brekk " Monetary Control Procedures and Financial Reform : Approaches, Issues, and Recent experiences in Developing countries, " IMF working Paper, No.48, IMF, 1989, PP.15.
- (23) Kelly, M., " Fiscal Deficits and Fund - Supported Programs, " Finance and Development, (Sep. 1983), PP. 37 - 39 .
- (24) Ke-Young Chu, " External Shocks and Fiscal Policy in LDC's, " Finance and Development, (June 1988), PP. 28 - 30 .
- (25) Khan, Mohsin S., Peter Montiel and Nadeem U.Haque, "Adjustment with Growth : Relating the analytical approaches of the IMF and the World Bank, " Journal of Development Economics, Vol.32, (1990), PP.155-179 .
- (26) Khan, Mohsin S. , "Determinants of Current Account Balances of

- Non-Oil Developing Countries in the 1970s : An Imperical Analysis " , IMF Staff Papers, Vol. 30, (Dec. 1983), PP. 819 - 42
- (27) Khan, Mohsin S., and Peter J. Montiel, "Growth-Oriented Adjustment Programs : A Conceptual Framework", IMF Staff Papers, Vol. 36, (June 1989), PP. 279 - 306 .
- (28) Khan, Mohsin, " The Macroeconomic Effects of Fund-Supported Adjustment Programs, " IMF Staff Papers, Vol.37, No.2, (June 1990), PP. 195 - 231 .
- (29) Khan, Mohsin S. & Malcolm D. Knight," Some Theoretical and Empirical Issues relating to Economic Stabilization in Developing Countries, " World Development , Vol.10, (1982), PP. 709 - 730 .
- (30) Khan, Mohsin S. and Malcolm Knight, "Stabilization Programs in Developing Countries : A Formal Framework" IMF Staff Papers, Vol.28, (1981), PP.1 - 53 .
- (31) Killick, Tony, ed., The Quest for Economic Stabilization : The IMF and Third World (New York : St. Martins, 1984) , PP. 123 - 40
- (32) Koutsoyianis A. " Theory of Econometrics, " 2nd Edition (Macmillan 1977), PP. 164 - 175 .
- (33) Kreinin, Mordechai, International Economics, 3rd Edition, (Harcourt Brace Jovanovich, Inc), (1983), PP.150 - 160 .
- (34) Krugman, Paul and Lance P. Tylor, " Contractionary Effects of Devaluation" Journal of International Economics, Vol.8,

(1978), PP. 445 - 456 .

- (35) Michaely, Michael and others, " The Design of Trade Liberalization, " Finance and Development, (March 1989), PP. 42 - 45 .
- (36) Michalopoulos, Constantine, " World Bank Programs for Adjustment and Growth, " in Growth Oriented Adjustment Programs, ed. by V. Corbio, M. Goldstien and Mohsin Khan (Washington:International Monetary Fund and World Bank, 1987), PP. 15 - 62 .
- (37) Ministry of planning, Five year plan for economic and social development, 1986 - 1990, PP. 11 - 17 .
- (38) Nashashibi, Karim, " Devaluation in Developing Countries : The Difficult Choices, " Finance and Development, Vol.20, (March 1983), PP. 14 - 17 .
- (39) Polak, J.J., " Monetary Analysis of Income Formation and Payments Problems, " Staff Papers, Vol.6, (Nov.1957), reprinted in The Monetary Approach to the Balance of Payments, IMF, 1977 , PP. 65 - 75 .
- (40) Reichmann and Stillson, "Experience with Balance of Payments Adjustment:Stand-By Arrangements in Higher Credit Tranches 1963- 1972", IMF Staff Papers, Vol. 25, (1978), PP. 293 - 309 .
- (41) Reinhart, Carmen M. "A model of Adjustment and Growth : An Impirical Analysis, " IMF Staff Papers, Vol.37, (March 1990), PP. 168 - 182 .

- (42) Riad Al-momani, Jordan's Development Policy and its Performance, 1967 - 1985 , Dar Al-Amal, Irbid, PP. 53 - 58 .
- (43) Robinson, Sherman, "Sources of Growth in Less Developed Countries : A Cross - Section Study, " Quarterly Journal of Economics, Vol.85, (August 1971), PP. 391 - 408 .
- (44) Robichek, E. Walter, "Financial Programming Exercises of the International Monetary Fund in Latin America , Addressed to a seminar of Brazilian professors of economics , Rio de Janiro, September 20, 1967 .
- (45) Shapiro, Edward, Macroeconomic Analysis, (Harcourt Brace Jovanovich Inc), 5th Edition, (1982), PP. 444 - 466 .
- (46) Tanzi, Vito, " Tax Systems and Policy Objectives in Developing Countries, " IMF Departmental Memoranda, No.78, IMF, (Nov.1983), PP. 90 - 97 .
- (47) Todaro, Michael, Economic Development in the Third World , 3rd Ed. (Longman) 1985, PP. 556 - 558 .
- (48) Villanueva, Delano, " Issues in Sector Reform " Finance and development, Vol.25, (March 1988), PP. 14 - 17 .
- (49) Villanueva, Delano & Abbas Mirakhor, " Strategies for Financial Reforms, " IMF Staff Papers, IMF, Vol.37, (Sep. 1990), PP. 509

-536

Abstract
The Effect of Economic Adjustment Program on Jordan
Economic Growth
Prepared By
Issa Michal Saman Al-Kayyal
May 1994

This Study aims at identifying the International Monetary Fund supported economic adjustment programs and clarifying the main economic policies and objectives pursued by these programs. A special attention is given to the adjustment program which has been adopted by the Government of Jordan since 1992. The program's goals and policies are studied and compared to the actual economic performance of Jordan economy, particularly the economic growth rate.

The study shows that the economic adjustment process is a necessary process for Jordan economy in view of the economic instability experienced in Jordan in the second half of 1980's, indicated by the increase of aggregate domestic demand beyond the capacity of the economy.

In spite of the tightened demand side economic policies pursued by Jordan within the framework of the adjustment program, Jordan has been able to achieve high growth rates. 1992 real GDP growth rate was 11.3%, exceeding the projected program goal of 3% for the same year.

Due to the difficulties of isolating the effect of the program policies on the performance of macroeconomic variables in the economy from other economic and demographic factors which also affect this performance, an econometric macroeconomic model is used that links the macroeconomic objectives with the policy tools. The virtue of this model is that it merges the Neoclassical growth theory used by the World bank for estimating the financing needs of the developing countries and the Monetary Approach to the Balance of Payment theory used by the IMF to analyse sources of balance of payments difficulties faced by the member countries.

The study has been able , through the estimation of the model coefficients , and by using various economic data of Jordan economy to find out the effect of changes in the economic policy tools on the economic growth rate of Jordan , inflation rate and the balance of payment surplus or deficit .

From the perspective of aggregate demand and international competitiveness policies , the study shows that an increase of 10% in the domestic credit will lead to an increase of 2.4% in growth rate , 3.01% increase in domestic inflation rate and 2.65% deterioration in the balance of payments . It also shows that the increase in government expenditure of 10% will lead to an increase in the inflation rate by 4.37% , decreasing growth rate by 2.7% and improving balance of payment by 5.31% .

The devaluation of Jordan Dinar policy of 10% , leads to an increase in inflation by 4.33% , decreasing growth rate by 4.51% and improving the balance of payments by 4.98% .

On the side of aggregate supply policies , the study shows that an increase of 10% in the private saving rate leads to reducing inflation by 6.20% , increasing growth by 3.84% , while it has a negative effect on the balance of payment of 6.28% .

Regarding the policy of enhancing the productivity of factors of production , it appears that such policy has a large effect on the real sector and the monetary sector alike . A 10% increase in this productivity leads to a 7.45% increase in growth rate , 12.03% reduction in the inflation rate and 15.45% deterioration in the balance of payments .

The study shows that the achievement of the projected program goal of 3.4% growth rate in 1993 has to be accompanied by 14.19% increase in domestic credit, 12.58% reduction in government expenditures , 7.54% evaluation of the Dinar .

The study mainly recommends that no economic policy should be pursued without identifying the quantitative relationship that links the economic policy tool with the goals and targets of this policy .

الملحق الإحصائي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Column	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
Year	CPI	Y	y	Ig	Dep	In=dk	dk/yt-1	G	C	c	T
	1986=100	Million	Million	Million	Million	Million	%	Million	Million	Million	Million
1968	23.6	156	661	27	8	19	-	56	127	540	19
1969	25.5	183	719	36	8	28	4.25%	64	157	615	23
1970	26.4	174	661	25	8	18	2.43%	59	153	579	21
1971	28.2	186	660	31	8	23	3.45%	60	162	573	23
1972	29.8	207	695	36	8	28	4.27%	68	177	595	28
1973	33.2	218	658	47	8	39	5.59%	80	183	552	34
1974	39.6	247	624	63	9	55	8.32%	98	200	505	44
1975	44.4	312	703	88	13	75	12.07%	110	295	665	58
1976	49.5	422	852	138	14	124	17.61%	156	363	733	89
1977	56.7	514	907	197	17	180	21.12%	157	471	830	118
1978	60.7	632	1,042	229	13	216	23.85%	190	560	923	123
1979	69.2	753	1,088	295	31	264	25.35%	235	723	1,044	151
1980	76.9	984	1,280	398	48	350	32.17%	244	829	1,078	175
1981	82.8	1,164	1,406	565	66	499	38.99%	286	1,053	1,272	233
1982	89	1,321	1,484	597	91	507	36.02%	326	1,220	1,370	263
1983	93.5	1,423	1,522	503	105	398	26.82%	348	1,480	1,583	294
1984	97.1	1,498	1,543	486	120	366	24.02%	377	1,521	1,567	305
1985	100	1,606	1,606	473	140	333	21.59%	527	1,785	1,785	317
1986	100	1,640	1,640	460	161	299	18.59%	562	1,717	1,717	309
1987	99.8	2,089	2,093	412	165	247	15.04%	582	1,680	1,684	325
1988	106	2,201	2,077	415	178	237	11.31%	600	1,672	1,578	343
1989	134	2,541	1,896	465	203	262	12.63%	615	1,766	1,318	369
1990	155	2,567	1,656	512	230	282	14.88%	658	2,381	1,536	492
1991	168.1	2,779	1,653	609	279	330	19.92%	739	2,539	1,510	531
1992	174.8	3,257	1,863	980	300	680	41.14%	771	3,023	1,729	775

Column	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23
Year	t	(y-t)	M2	M1	Z	Pz	z	X	Px	x	POP	L
	Million	Million	Million	Million	Million	Index	Million	Million	Index	Million	Million	Million
1968	81	581	109	88	57	-	0	12	-	0	1.4	0.252
1969	90	629	119	96	68	29.3	231	12	36.3	33	1.45	0.261
1970	81	579	129	105	66	31.8	207	9	30.6	30	1.5	0.271
1971	83	578	135	108	77	37.1	207	9	28.4	31	1.56	0.281
1972	93	602	146	115	95	40.4	236	13	34.3	37	1.61	0.289
1973	103	555	176	139	108	42.3	256	14	34.5	41	1.67	0.3
1974	110	514	220	172	157	53.8	291	39	70.3	56	1.73	0.311
1975	131	572	288	225	234	73.8	317	40	79.7	50	1.81	0.328
1976	180	672	378	278	340	65.6	518	50	71.7	69	1.88	0.34
1977	208	699	468	331	454	67	678	60	71.7	84	1.97	0.357
1978	203	838	607	375	459	65.1	705	64	69	93	2.05	0.371
1979	218	870	773	473	590	69.7	846	83	69.5	119	2.14	0.391
1980	227	1,053	985	595	716	86.5	828	120	82.6	145	2.22	0.405
1981	281	1,125	1,180	702	1,048	105.3	995	169	94.7	178	2.32	0.418
1982	296	1,189	1,403	788	1,142	107	1,068	186	103.6	179	2.41	0.432
1983	314	1,208	1,615	869	1,103	97.8	1,128	160	94.6	169	2.49	0.445
1984	315	1,229	1,758	878	1,071	102.7	1,043	261	103.1	253	2.595	0.485
1985	317	1,289	1,875	848	1,074	100	1,074	255	100	255	2.694	0.502
1986	309	1,331	2,072	897	850	75.3	1,129	226	86.1	262	2.796	0.535
1987	326	1,767	2,372	980	916	78.2	1,171	249	79.9	311	2.897	0.556
1988	323	1,753	2,647	1,181	1,022	82.7	1,236	325	93.1	349	3.001	0.573
1989	275	1,621	2,971	1,327	1,230	120	1,025	534	145.3	368	3.111	0.5848
1990	317	1,339	3,123	1,433	1,726	161.5	1,069	612	173	354	3.453	0.6193
1991	316	1,338	3,650	1,559	1,711	161.9	1,057	599	192.5	311	3.888	0.6804
1992	443	1,420	3,992	1,705	2,214	152.9	1,448	634	185.5	342	4.024	0.7042

Column	24	25	26	27	28	29
Year	PDI	S	s	θ	v1	v2
	Index	Million	Rate	Rate	Rate	Rate
1968	24	0.00	-	0.31	0.56	0.70
1969	25.9	-37.40	-0.05	0.31	0.52	0.65
1970	27.4	-37.10	-0.06	0.31	0.60	0.74
1971	28.8	-35.90	-0.05	0.35	0.58	0.73
1972	30.9	-38.70	-0.06	0.39	0.56	0.71
1973	34.4	-44.80	-0.07	0.41	0.64	0.81
1974	41.4	-50.20	-0.08	0.53	0.70	0.89
1975	46.1	-59.90	-0.09	0.58	0.72	0.92
1976	51.3	-48.10	-0.06	0.65	0.66	0.90
1977	58.8	-123.90	-0.14	0.72	0.64	0.91
1978	63	-130.60	-0.13	0.61	0.59	0.96
1979	71.8	-204.90	-0.19	0.62	0.63	1.03
1980	79.8	-88.80	-0.07	0.67	0.60	1.00
1981	85.9	-174.90	-0.12	0.78	0.60	1.01
1982	92.3	-224.50	-0.15	0.74	0.60	1.06
1983	97	-272.70	-0.18	0.60	0.61	1.14
1984	100.7	-251.80	-0.16	0.56	0.59	1.17
1985	100	-204.30	-0.13	0.46	0.53	1.17
1986	99.6	-164.40	-0.10	0.37	0.55	1.26
1987	99.4	-99.90	-0.05	0.40	0.47	1.14
1988	102.1	-54.30	-0.03	0.45	0.54	1.20
1989	124.4	-51.90	-0.03	0.52	0.52	1.17
1990	137.1	-425.90	-0.26	0.57	0.56	1.22
1991	143.3	-498.50	-0.30	0.52	0.56	1.31
1992	150.9	-536.80	-0.29	0.58	0.52	1.23

Data Sources

Columns 1,2,4,5,8,9,11,14,15,16,17,19,20,22,23

are taken from :

Years 1968-1983 : Central Bank of Jordan, Yearly Statistical Series (1964-1989)
October 1989 , Special Issue .

Years 1989-1992 : Central Bank of Jordan , Monthly Statistical Bulletin
Vol. 29, No. 4 , April 1993

Columns : 3,6,7,10,12,13,18,21

are calculated by the writer .

Column 24

International Monetary Fund , International Financial Statistics ,
Year Book English , 1990 , pp. 448

Column 25 :

Al-Momani, Risd , "Jordan's Development Policy and its Performance , 1967-1985"
Dar Al-Amal , Irbid, pp.25

Names of Abbreviated Variables used for Regression

Symbol	Name of Variable
$P_t(\text{CPI})$	Consumer Price Index (1986=100)
Y_t	Nominal Gross Domestic Product
y_t	Real Gross Domestic Product
I_t	Gross Investment
Dep	Depreciation
I_n	Net Investment
dkt/y_{t-1}	Net Investment Divided by real GDP in Previous Year
G	Nominal Government Consumption
C	Nominal Private Consumption
c	Real Private Consumption
T	Tax Revenue
τ	Real Tax Revenue
$(y-t)$	Real GDP minus Real Tax Revenue
M_2	Money Supply (Broad Definition)
M_1	Money Supply (Narrow Definition)
Z	Nominal Imports of Goods & Services
P_z	Unit Value of Imports (1985=100)
z	Real Imports
X	Nominal Exports
P_x	Unit Value of Exports
x	Real Exports
POP	Population
L	No. of Labor Force
FD	GDP Deflator
S	Absolute amount of Gross Saving
s	Gross Saving divided by Real GDP
θ	Share of Imports prices in Total prices

© Arabic Digital Library - Yamouk University

Data Used for Regression

Dyt	Rate of Change in Real GDP
dkt/yt-1	Rate of Investment
DL	Rate of Change in Labor Force
Dyt-DL	Rate of Change in REAL GDP minus Rate of Change in Labor F
DPOP	Rate of Change in Population
Dyt-DP	Rate of Change in Real GDP minus rate of change in populati
Dc	Rate of Change in Real Private Consumption
D(y-t)	Rate of Change in real disposable income
DM1	Rate of Change in Money Supply (M1)
DM2	Rate of Change in Money Supply (M2)

© Arabic Digital Library, Al-Farabi University

Data used for Regression(Calculated By the Writer)

Year	Dy	dk/yt-1	DL	Dy-DL	dk-DL	DPOP	Dy-DPOP	dk-DPOP	Dc	D(y-t)
1969	0.0873	0.0425	0.0357	0.0516	0.0068	0.0357	0.0516	0.0068	0.1391	0.0836
1970	-0.0815	0.0243	0.0383	-0.1198	-0.0140	0.0345	-0.1160	-0.0102	-0.0587	-0.0791
1971	-0.0005	0.0345	0.0369	-0.0374	-0.0024	0.0400	-0.0405	-0.0055	-0.0093	-0.0029
1972	0.0530	0.0427	0.0285	0.0246	0.0142	0.0321	0.0210	0.0107	0.0382	0.0425
1973	-0.0543	0.0559	0.0381	-0.0924	0.0179	0.0373	-0.0916	0.0187	-0.0736	-0.0788
1974	-0.0502	0.0832	0.0367	-0.0869	0.0465	0.0359	-0.0862	0.0473	-0.0851	-0.0727
1975	0.1256	0.1207	0.0547	0.0709	0.0661	0.0462	0.0794	0.0745	0.3186	0.1118
1976	0.2117	0.1761	0.0366	0.1751	0.1395	0.0387	0.1730	0.1374	0.1010	0.1745
1977	0.0648	0.2112	0.0500	0.0148	0.1612	0.0479	0.0169	0.1633	0.1328	0.0409
1978	0.1485	0.2385	0.0392	0.1092	0.1993	0.0406	0.1079	0.1979	0.1126	0.1991
1979	0.0448	0.2535	0.0539	-0.0091	0.1996	0.0439	0.0009	0.2096	0.1311	0.0374
1980	0.1763	0.3217	0.0358	0.1405	0.2859	0.0374	0.1389	0.2844	0.0327	0.2104
1981	0.0985	0.3899	0.0321	0.0664	0.3578	0.0450	0.0534	0.3449	0.1795	0.0682
1982	0.0558	0.3602	0.0335	0.0223	0.3267	0.0388	0.0170	0.3214	0.0772	0.0571
1983	0.0250	0.2682	0.0301	-0.0051	0.2381	0.0332	-0.0082	0.2350	0.1550	0.0158
1984	0.0142	0.2402	0.0899	-0.0757	0.1503	0.0422	-0.0280	0.1980	-0.0099	0.0174
1985	0.0407	0.2159	0.0351	0.0056	0.1808	0.0382	0.0025	0.1777	0.1392	0.0489
1986	0.0212	0.1859	0.0657	-0.0446	0.1201	0.0379	-0.0167	0.1480	-0.0380	0.0326
1987	0.2761	0.1504	0.0393	0.2369	0.1112	0.0361	0.2400	0.1143	-0.0195	0.3276
1988	-0.0076	0.1131	0.0306	-0.0382	0.0825	0.0359	-0.0435	0.0772	-0.0629	-0.0074
1989	-0.0871	0.1263	0.0206	-0.1077	0.1058	0.0367	-0.1237	0.0897	-0.1645	-0.0756
1990	-0.1264	0.1488	0.0590	-0.1854	0.0898	0.1099	-0.2363	0.0389	0.1652	-0.1740
1991	-0.0018	0.1992	0.0987	-0.1005	0.1006	0.1260	-0.1278	0.0733	-0.0167	-0.0008
1992	0.1269	0.4114	0.0350	0.0919	0.3764	0.0350	0.0919	0.3764	0.1449	0.0615

Year	DM1	DM2	Dy	DCPI	Dy+DCPI
1969	0.0937	0.0922	0.0873	0.0792	0.1665
1970	0.0961	0.0866	-0.0815	0.0579	-0.0236
1971	0.0240	0.0463	-0.0005	0.0511	0.0506
1972	0.0650	0.0841	0.0530	0.0729	0.1260
1973	0.2106	0.2020	-0.0543	0.1133	0.0589
1974	0.2350	0.2484	-0.0502	0.2035	0.1532
1975	0.3061	0.3119	0.1256	0.1135	0.2391
1976	0.2361	0.3120	0.2117	0.1128	0.3245
1977	0.1923	0.2361	0.0648	0.1462	0.2110
1978	0.1341	0.2973	0.1485	0.0714	0.2199
1979	0.2592	0.2743	0.0448	0.1397	0.1845
1980	0.2583	0.2738	0.1763	0.1114	0.2877
1981	0.1797	0.1981	0.0985	0.0764	0.1749
1982	0.1223	0.1894	0.0558	0.0745	0.1303
1983	0.1040	0.1509	0.0250	0.0509	0.0759
1984	0.0104	0.0882	0.0142	0.0381	0.0523
1985	-0.0344	0.0667	0.0407	-0.0070	0.0337
1986	0.0577	0.1054	0.0212	-0.0040	0.0172
1987	0.0922	0.1446	0.2761	-0.0020	0.2741
1988	0.2058	0.1157	-0.0076	0.0272	0.0196
1989	0.1228	0.1226	-0.0871	0.2184	0.1313
1990	0.0801	0.0510	-0.1264	0.1021	-0.0243
1991	0.0880	0.1689	-0.0018	0.0452	0.0434
1992	0.0938	0.0938	0.1269	0.0530	0.1800

© Arab Digital Library - Yarmouk University